2021

التقريـــر السنـــوي

مجلس القضاء الأعلى

فخامة السيد الرئيس

محمود عباس أبو مازن

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دولة فلسطين

الرؤية

« قضاء مستقلّ، متميز بكفاءة كوادره، وجودة أحكامه، وفعالية إجراءاته وخدماته؛ ليعزز العدل والمساواة، وسيادة القانون».

الرسالة

« إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة، بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، وتنفيذ الأحكام القضائية، وشمول الخدمات القانونية المقدمة، من خلال كوادر متخصصة، وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة؛ مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، وحفاظًا على استقرار المجتمع الفلسطيني وأمنه».

فخامة الأخ الرئيس
محمود عباس أبو مازن حفظه الله ورعاه
رئيس دولة فلسطين

كان العام 2021 عام التحدي والتعافي في السلطة القضائية؛ فقد تسبب إضراب نقابة المحامين وتفشي جائحة الكورونا خلال الشهور الأولى من العام، بإرباك وصول الخدمات العدلية للجمهور، وتعطل جلسات التقاضي، وهو ما فاقم التحديات القائمة أصلا خصوصا تلك المتعلقة بالاختناق القضائي الناتج عن الإطالة في أمد التقاضي، وخلال هذه المدة حرص مجلس القضاء الأعلى على استثمار الوقت المتاح في بناء قدرات السادة القضاة، من خلال عقد 67 ورشة تدريبية، استفاد منها قضاة الاستئناف والبداية والصلح.

وفي النصف الثاني من العام، أخذ السادة القضاة -ومعهم الفريق الإداري المساند- زمام المبادرة وانتظم العمل بشكل كامل، وبدأت ملامح التعافي تتضح في الربع الأخير من العام 2021، عندما أصبح عدد القضايا المفصول فيها في المحاكم النظامية أعلى من عدد القضايا الواردة إليها، لأول مرة منذ سنوات.

ورغم التعطيل شبه الكامل في المحاكم النظامية من بداية العام 2021 وحتى الشهر الخامس منه، فقد فصلت المحاكم النظامية بمختلف درجاتها في 82 ألف قضية من بين 93 ألف قضية وردت إليها خلال المدّة ذاتها، لتبلغ نسبة الفصل 87.7% بينما كانت النسبة تزيد على 100% في الربع الأخير من العام. وتكشف هذه المعطيات عن حالة من التعافي، بحيث كان عدد القضايا المفصول فيها في النصف الثاني من العام أعلى من عدد القضايا الواردة.

سيادة الأخ الرئيس،
بدأت أولى ثمار التعديلات التشريعية المتعلقة بالسلطة القضائية، تظهر في أداء المحاكم خلال النصف الثاني من العام 2021، لا سيما من حيث فعالية محاكم الاستئناف المستحدثة في كل من الخليل ونابلس، وكان وصول جمهور المتقاضين إلى هذه المحاكم أيسر وأسهل، واختصرت التشريعات المعدلة المدد التي كانت تتسبب بإطالة أمد التقاضي فيما يتعلق باستئناف التنفيذ أمام محكمة البداية بدلا من محاكم الاستئناف على سبيل المثال.

وفي العام 2021، توسع مجلس القضاء الأعلى في استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم العملية القضائية في المحاكم، فبلغ عدد الخدمات الإلكترونية التي تمت عن بعد من خلال الموقع الإلكتروني للمجلس 231542 خدمة.

لقد نجحت السلطة القضائية في تحويل «الإغلاق» الذي ترافق مع تفشي الجائحة خلال العام 2021، إلى فرصة ذهبية لاستكمال الورشات التدريبية للسادة القضاة بغية بناء قدراتهم وتطويرها ، لا سيّما في القضايا التخصصية مثل: عدالة الأحداث، وقضايا الأمن السيبراني، وقضايا التنفيذ، وقضايا التأمين وغيرها. كما تم توجيه جزء ليس باليسير من التدريب لمسألة حصر البينة بما يؤدي إلى سرعة البت بالقضايا.

وكنتم قد أصدرتم سيادتكم المرسوم الرئاسي رقم 7 لسنة 2021 بشأن المعهد القضائي، لاعتباره أحد مرافق السلطة القضائية؛ ما أسهم في سلاسة تنفيذ البرامج التدريبية ضمن ثلاثة برامج رئيسة هي: برنامج التدريب الأساسي، وبرنامج التدريب المستمر، وبرنامج تدريب المدربين. وبدأت ثمار التدريب في القضايا المتخصصة تظهر في أداء السادة القضاة، وستكون أكثر وضوحا خلال السنوات القادمة. وتدل المؤشرات على النجاح في سدّ ثغرات الضعف في كثير من الجوانب.
سيادة الرئيس حفظكم الله،

رغم حالة التعافي في السلطة القضائية إلا أن التحديات التي ما زالت ماثلة أمامها تتطلب تعاونا أكثر من كافة الأطراف ذات العلاقة؛ لتمكينها من الارتقاء بالخدمات المقدمة للجمهور، والاستجابة للأعداد المتزايدة من القضايا الواردة سنويا.
وفي هذا الصدد، يشكل نقص أعداد السادة القضاة تحديا يحول دون السيطرة التامة على أعداد القضايا المدورة والواردة، ويتسبب بضغط هائل على الهيئات القضائية. وفي محاكم المدن الرئيسة يصبح التحدي مضاعفًا، ومن الأمثلة أن هيئة جنايات رام الله المشكّلة من 3 قضاة تنظر في 1195 جناية.

ومع نهاية العام 2021، بلغ عدد قضاة المحاكم النظامية 227 قاضيا، عدد العاملين منهم 188 قاضيا فقط؛ نظرًا لوجود قضاة منتدبين إلى مؤسسات الدولة، وآخرين يعملون في محاكم التسوية، وهناك من يعمل بدوائر المجلس كدائرة التفتيش القضائي والمكتب الفني. الأمر الذي يتطلب تعيين مزيد من القضاة الجدد، ولدى مجلس القضاء تصور متكامل لـ «قضاة المستقبل»، من خلال إعادة تفعيل دبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي الفلسطيني.

وإذ تتفهم السلطة القضائية، تبعات الحصار المالي المفروض على الدولة، إلا أنها تتطلع لاستكمال تنفيذ خطتها الرامية لمعالجة أزمة المباني غير اللائقة لبعض المحاكم، وقد تم حل هذه الأزمة بالفعل، مرحليًّا، في عدد من المحافظات، وبقيت أزمة مبنى محكمة رام الله غير اللائق قائمة حتى الآن، بما ينال من كرامة جمهور المتقاضين ويمس بشكل خطير بثقة الجمهور بالقضاء.

ولا بد من الإشارة هنا إلى واجب الأطراف المختصة، في معالجة أزمة الاكتظاظ وتراكم القضايا في محاكم تسوية الأراضي والمياه؛ صونًا لكرامة المواطنين وحقوقهم.

وإذ لا تحول التحديات المذكورة دون مواصلة مجلس القضاء الأعلى استكمال تنفيذ خطته لتطوير السلطة القضائية، بما يمكنها من أداء رسالتها في صون حقوق المواطنين وحرياتهم؛ فإنه يتطلع وبفضل رعايتكم الكريمة إلى مزيد من تعاون الأطراف المختلفة لإتاحة الفرصة للمواطن الفلسطيني ليصل إلى العدالة الناجزة بإذن الله.

فهـــــرس المحتويات

كلمة معالي رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض/ رئيس مجلس القضاء الأعلى	2
مقدمة التقرير	8

البـــــاب الأول	
القسم الأول:	
أولاً : الكادر القضائي	12
ثانيًا: أعمال المحاكم	18
القسم الثاني:	
أولاً: التخطيط الاستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى	38
ثانيًا: الأهداف المتحققة ضمن الخطة الأستراتيجة الوطنية لقطاع العدالة 2021-2023	41

البـــــاب الثاني	
القسم الأول:	
إنجازات المجلس خلال العام 2021 في مختلف مجالات عمله	48
أولاً: التفتيش القضائي	48
ثانيًا: التدريب القضائي	50
ثالثًا: المكتب الفني	56
رابعًا: تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية	56
خامسًا: إدارة المشاريع	59
سادسًا: التعاون الدولي	64
القسم الثاني:	
أولاً:الكادر الإداري	65
ثانيًا: الإيرادات والنفقات	66
ثالثًا: المعيقات والتطلعات المستقبلية	67

مقدمة التقرير

إن القضاء مهمة مقدسه عند جميع الأمم، كون الخصومة من لوازم الطبيعة البشرية، فلو لم يكن هناك رادع للقوي عن الضعيف لاختلّ النظام وعمّت الفوضى، يشير إلى ذلك قوله تعالى «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرًا» (الحج: 40). فلا غرابه إذا كان للقضاء نصيب مما قدسته الشرائع السماوية والقوانين الوضعية منذ نشأتها إلى الآن، لذا كانت وظيفة القاضي –ولا تزال- من أسمى المناصب، فمن شأنها تمكين سيادة القانون، وتدعيم السلام بين الناس، بما يصدره القاضي من أحكام وأوامر لصيانة الحقوق، ولتوقيع العقاب باسم الهيئة الاجتماعية.

يمثل إصدار التقرير السنوي للسلطة القضائية للعام 2021 للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية) علامة من علامات الارتقاء في الأداء المؤسسي، وهو يقدم عرضًا شاملاً مفصلاً لما تحقق في إدارات مجلس القضاء الأعلى وأروقة المحاكم، بالرغم من استمرار تأثير جائحة كورونا، مرورًا بحصاد نتائج الأعمال لمختلف المحاكم والمستجدات في مجال علاقاتها مع الشركاء الإستراتيجيين ومواردها البشرية؛ ليشكل وثيقة مرجعية للمهتمين على اختلاف فئاتهم.

يتضمن هذا التقرير بابين، يستعرض الباب الأول بشكل تفصيلي أعمال المحاكم النظامية بمختلف درجاتها، خلال العام 2021، من خلال نتائج التقارير الإحصائية التي تحتوي على أعداد القضايا المدورة، والمفصولة، والنسب السنوية سواء لجميع المحاكم أو لكل محكمة على حدة. ويظهر من خلال الجداول أن العديد من المحاكم حققت إنجازات على صعيد الفصل في القضايا، بالمقارنة مع القضايا الواردة، وبخاصة نسبة الفصل في محاكم الدرجة الأولى، ومحكمة النقض/ المحكمة العليا، واستئناف التنفيذ لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وكذلك الأمر على صعيد تقليل المدة الزمنية لنظر الدعاوى، بالرغم من تبعات جائحة كورونا على سير العملية القضائية ومن سلسلة الإضرابات التي قررتها نقابة المحامين. و تضمّن هذا الباب ملخصًا عن أعداد القضاة بمختلف درجاتهم، وتوزيعهم على المحاكم النظامية، حيث بلغ عددهم حتى نهاية المدة التي يغطيها التقرير 227 قاضيًا. وتناول التقرير في القسم الثاني من الباب الأول التخطيط الإستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى، حيث تم العمل على إنجاز الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى 2022-2026 وإقرارها، إضافة إلى الخطة التنفيذية للعام 2022، بتواؤم مع الإستراتيجة الوطنية لقطاع العدالة بما يحقق مشاركة حقيقية، تبعًا للرؤيا الشاملة مع المحافظة على خصوصية القضاء النظامي وتميزه في أدائه لمهامه، كما استعرض التقرير أهم الأهداف المتحققة ضمن الخطة الإستراتيجة الوطنية لقطاع العدالة 2021-2023 . ففي هذا العام تم نفاذ القرار بقانون رقم 40 لسنة 2020 بشان تعديل قانون السلطة القضائية، وقد شدد على استقلال السلطة القضائية وأن مجلس القضاء الأعلى هو صاحب الولاية العامة على القضاء النظامي بكافة شؤونه، وأن القضاء والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون، وأنه يحظر على أي شخص أو سلطة المساس باستقلال السلطة القضائية أو التدخل في شؤونها، كما شهد هذا العام صدور العديد من القرارت بقوانين والأنظمة ذات الصلة بالشأن القضائي.

وفي هذا المجال تم استحداث هيئات قضائية متخصصة بنظر القضايا التجارية والبنوك والقضايا العمالية؛ إيمانًا من المجلس بأن التخصص القضائي يسهم في توجيه ذهن القاضي لنوع معين من القضايا، وهذا التوجه يثمر تركيزًا عاليًا على النصوص القانونية الخاصة بهذا النوع من القضايا؛ مما يولد القدرة في فهمها والمواءمة بينها وبين الواقعة المنظورة لدى القاضي، فالتخصص يساعد في توفير أهم عناصر البيئة الخصبة لتحقيق العدالة، لكون الفهم العميق والقدرة العالية على التطبيق تقرب المسافات بين الأحكام ، فيتولد من ذلك مبادىء عامة يتفق عليها القضاة ويستنيروا بها في قضائهم، وسيقوم مجلس القضاء بالتوسع في مجال التخصص القضائي، ضمن خطه مدروسة تشمل إعداد قضاه متخصصين، وتشكيل محاكم متخصصة، بحسب الحاجة ووفق الإمكانيات المتاحة.

يشير التقرير في الباب الثاني إلى الإنجازات التي حققها المجلس في مجالات عمله المختلفة، ففي مجال التفتيش القضائي أنجزت دائرة التفتيش القضائي خلال سنة 2021 تقييم أداء 75 قاضيًا، وورد إلى دائرة التفتيش القضائي 49 شكوى، خلال العام 2021، محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، تم فصل 41 منها، تراوحت توصيات المفتشين ما بين الحفظ والتنبيه والإحالة إلى المجلس التأديبي. فيما بلغ عدد الملفات المحالة للمجلس التأديبي خلال سنة 2021 ثماني قضايا، وقد تلقت الدائرة 55 متابعة محالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى، فصل في 41 ملفا منها، وقد تنوعت التوصيات الصادرة فيها ما بين توجيه تنبيه أو إحالة الجهة المشتكية إلى النيابة العامة، أو حفظ الأوراق، أو التوصية بضرورة عقد دورات تدريبية للسادة القضاة في مواضيع محددة .

وفي مجال التدريب القضائي أولى مجلس القضاء الأعلى التأهيل والتدريب عنايه خاصة، من خلال إشراك السادة القضاة في دورات شاملة ومكثفة، تم تنفيذ 67 تدريبا للسادة قضاة الاستئناف، والبداية والصلح، خلال العام 2021، تنسجم والخطة الإستراتيجية والسنوية للمجلس، جرى تنفيذها من خلال المعهد القضائي الفلسطيني الذي أُلحق بالسلطة القضائية. كما تولى المعهد أيضًا تنفيذ الأنشطة التدريبة الأخرى التي استهدفت أعضاء النيابة العامة والاداريّين العاملين في المحاكم وفي دوائر المجلس، سواء الوجاهية وتلك التي تمت عبر تقنية «الزوم». كما عكف المعهد القضائي على البدء في تنفيذ خطة لتطوير مساقات تدريب إلكتروني للمستفيدين من خدمات المعهد.

ويشير التقرير إلى إنجازات المكتب الفني، حيث تم إجراء الدراسات، وإبداء المطالعات المكتوبة على ملفات محكمة النقض، وإرفاق السوابق القضائية ذات الموضوع، قبل رفعها للهيئات القضائية، بواقع (920) مطالعة، وتم إجراء الدراسات لأحكام محكمة النقض المفصول فيها في العام 2021، واستنباط مبادئ قضائيه منها، بواقع (142) مبدأ.

وعلى صعيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية فقد شهدت تطورًا ملحوظًا في كافة نواحي تكنولوجيا المعلومات، من أبرزها البدء في تطبيق آليّة تقديم الطلبات إلكترونيًا لدوائر التنفيذ، والعمل على تسجيل الدعاوى التنفيذية إلكترونيا. لقد بلغ إجمالي عدد الخدمات الإلكترونية التي تمت عن بعد من خلال الموقع الإلكتروني للمجلس 231542 خدمة. وحوسبة إيصالات الأمانات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى «ميزان»، والتطوير المستمر والإضافة على برنامج «الميزان 2»، وشؤون الموظفين، وشؤون القضاة، والتفتيش القضائي، والمعهد القضائي. والاستمرار في التطوير والتحسين لمجموعة من التطبيقات الذكية الخاصة بالهواتف الذكية، كأجندة القاضي، وأجندة المحامي، وشؤون الموظفين، ومتابعة المهام الإدارية، والتفتيش القضائي.

وعلى صعيد إدارة المشاريع تسلّمنا مجمع محاكم الخليل الذي أُنشئ بدعم من حكومة كندا، ونفّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، بمساحة 15 ألف متر مربع، وسيتم الانتقال للمبنى الجديد وافتتاحه بشكل رسمي بداية العام القادم. كما يجري العمل على تأهيل قسم متخصص بالنظر في قضايا العنف ضد المرأة في مبنى محكمة بداية نابلس وتأثيثه، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن برنامج "سواسية 2 المشترك"، بالإضافة إلى استحداث أرشيف يخدم كامل المحكمة وتأهيله، وآخر لحفظ المضبوطات. كما تم العمل بالشراكة مع برنامج "سواسية 2 المشترك " على تطوير دوائر التبليغات في محاكم جنوب الضفة، وتوريد عدد من الدراجات النارية والكهربائية،لتسهيل عمل المحضرين؛ الأمر الذي أسهم في تحسين أداء المحضرين، وانعكس إيجابيًا على زيادة عدد الأوراق القضائية المبلغة. ومن المقرر رفد دوائر التبليغات في عدد من المحاكم الأخرى، مطلع العام القادم، بعدد آخر من وسائل التنقل.

ويتضمّن التقرير، في القسم الثاني من الباب الثاني، أعداد الموظفين في الكادر الإداري في مجلس القضاء الأعلى وفي المحاكم وتصنيفاتهم، والإيرادات والنفقات. ويبيّن التقرير أن أعداد الإداريين بلغ (1117). ومن جانب النفقات في العام 2021، بلغ إجمالي نفقات مجلس القضاء الأعلى حوالي 105 ملايين شيكل فقط، وكانت النسبة الكبرى من الإنفاق على القضاء مخصصة للرواتب والمساهمات الاجتماعية. وبلغت إيرادات مجلس القضاء الأعلى في العام ذاته 55 مليون شيكل تقريبًا، مع العلم أنه في النصف الأول من العام ذاته لم يكن هنالك انتظام في الدوام في المحاكم النظامية، وذلك لتداعيات فايروس كورونا وإضراب المحامين.

يتناول التقرير أخيرًا المعيقات التي تعترض عمل المجلس والمحاكم، ومن أبرزها أن العديد من مباني المحاكم غير مؤهلة لعملية التقاضي، وبخاصة مجمع المحاكم في مدينة رام الله، بالإضافة إلى النقص في عدد القضاة والإداريين، وضعف الموازنة المخصصة للسلطة القضائية، وعدم تحسين رواتب القضاه منذ العام 2002، والحاجة إلى إدخال تعديلات على التشريعات الإجرائية، ويبيّن التقرير أبرز التطلعات المستقبلية للسلطة القضائية.

الباب الأول

القسم الأول:

أولاً: قضاة المحاكم (الكادر القضائي)

1. القضاة العاملون

بلغ عدد القضاة في العام 2021 في المحافظات الشمالية (227) قاضيا، جرى توزيعهم على المحاكم النظامية وفق التشكيلة القضائية الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى، وجرى خلال العام 2021 تعيين (12) قاضي صلح، بعد اجتيازهم متطلبات النجاح في المسابقة القضائية، وقاضي استئناف واحد، أي ما مجموعه (13) قاضيًا.

«ومن الملاحظ بأن عدد القضاة أقل بكثير من العدد المطلوب، بالنظر إلى حجم القضايا الواردة والمدورة أو حجم السكان، مما يعني أن المجلس بحاجة إلى مضاعفة عدد القضاة للوصول إلى نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة، وتقديم خدمات التقاضي بكفاءة وفاعلية، عن طريق زيادة نسبة القضايا المفصولة، وتسهيل الوصول إلى العدالة الناجزة في وقت زمني معقول».

إن قياس مؤشرات أداء المحاكم النظامية بناء على عدد القضاة الإجمالي لا يدل على العبء الحقيقي الذي تتحمله الهيئات القضائية، ولا يعبر عن الطاقة والإمكانية الفعلية التي تستطيع فيها المحاكم النظامية القيام بمهامها وأداء واجباتها؛ ذلك أن العدد الإجمالي للقضاة في نهاية العام 2021 بلغ (227) قاضيًا، منهم قاضٍ منتدب أمينًا عامًا، و(7) قضاة يعملون في دائرة التفتيش القضائي، وقاضٍ منتدب رئيسًا للمعهد القضائي الفلسطيني، وقاضٍ منتدب رئيسًا لسلطة الأراضي، وقاضٍ في إجازة خارجية بدون راتب، و(4) قضاة في المكتب الفني، و(16) قاضيًا منتدبون بالكامل لأعمال التسوية، و(9) قضاة منتدبون لمؤسسات الدولة؛ مما يعني أن هناك فرقًا بين العدد الإجمالي والعدد الفعلي للسادة القضاة.

وتشير الأرقام أعلاه إلى أن عدد القضاة الفعلي (الهيئات القضائية) 187 قاضيا من عدد القضاة الإجمالي البالغ عددهم (227)، مما يعني أن (17.6%) من السادة القضاة لا يعملون في الهيئات القضائية، فهم منتدبون لأعمال أخرى؛ مما يزيد الحاجة إلى ضرورة رفد القضاء بعدد آخر من القضاة المؤهلين لضمان وصول عدد القضاة إلى المستوى المأمول، للحد من الاختناق القضائي، ولتسريع الفصل في القضايا، وسرعة الوصول إلى العدالة في وقت زمني مقبول.

أعداد القضاة لعام 2021

الدرجة القضائية	الضفة الغربية
الصلح	75
البداية	74
الاستئناف	45
العليا	33
المجموع	227

قضاة المحاكم النظامية لعام 2021

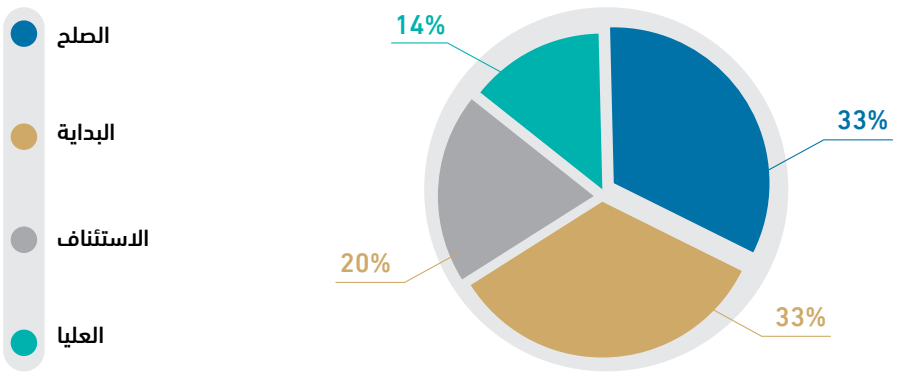

2. القضاة غير العاملين:

في العام 2021 كان هناك قاضٍ منتدب رئيسًا لسلطة الأراضي، وقاضٍ منتدب لرئاسة المعهد القضائي الفلسطيني، وقاضٍ في إجازة خارجية بدون راتب، و(12) قاضيًا منتدبون لمؤسسات الدولة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك (30) قاضيًا في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) لا يعملون منذ الانقلاب عام 2007.

3. انتهاء الخدمة:

في العام (2021) انتهت خدمة (13) قاضيًا كالاتي:

سبب انتهاء الخدمة	عدد القضاة الذكور	عدد القضاة الإناث
إحالة للتقاعد المبكر بناء على قرار المجلس	2	4
إحالة للتقاعد المبكر بناء على طلبه	1	1
إحالة للتقاعد لبلوغ السن القانونية	1	0
الانتقال للعمل لدى المحكمة الدستورية العليا	1	0
الاستقالة	3	0

القضاة المنتهية خدمتهم للعام 2021

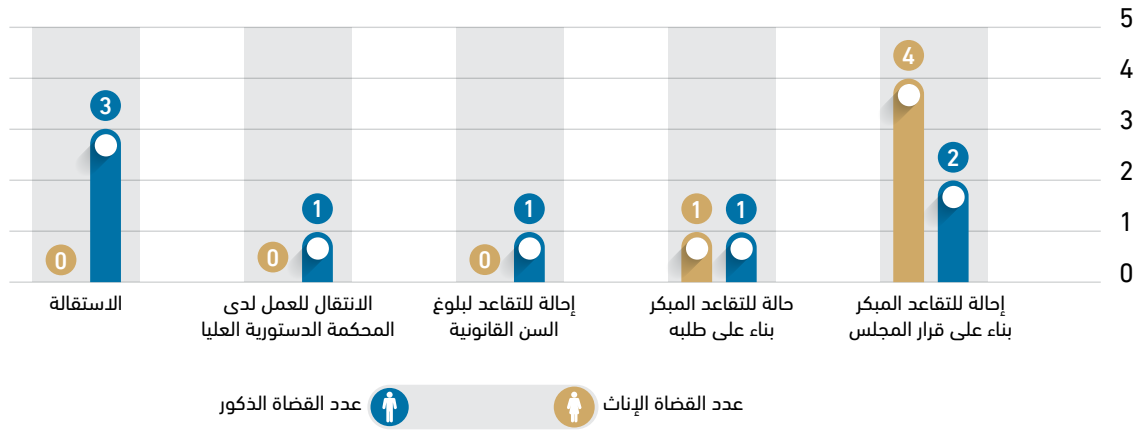

أعداد القضاة حسب النوع الاجتماعي للعام 2021

الدرجة القضائية	الضفة الغربية	
	ذكور	إناث
الصلح	59	16
البداية	55	19
الاستئناف	37	8
العليا	30	3
المجموع	181	46

توزيع القضاة لعام 2021 حسب النوع الاجتماعي

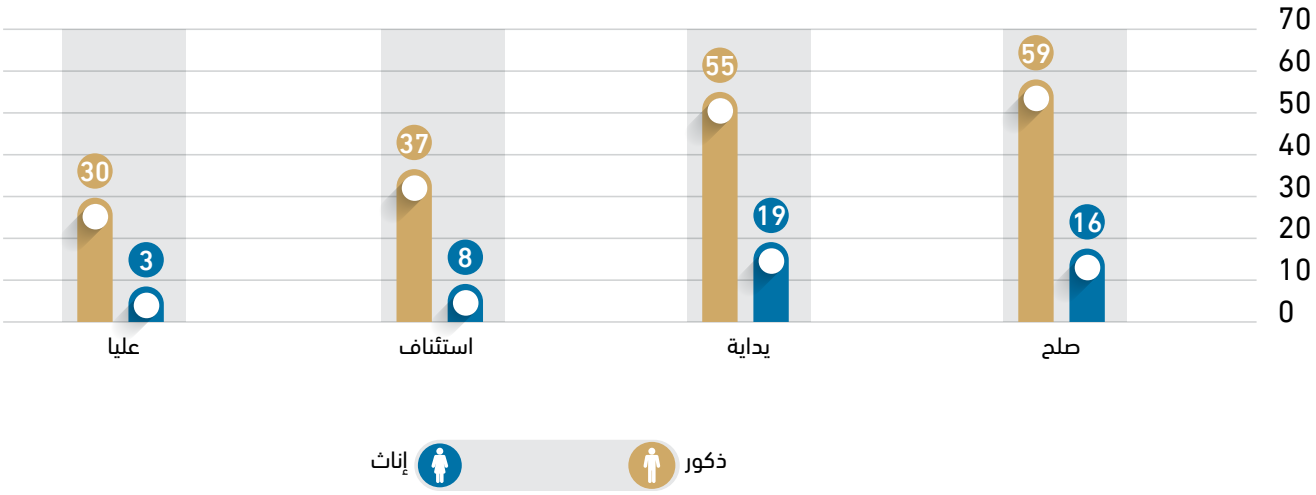

توزيع القضاة على محاكم الصلح لعام 2021[1]

المحكمة	العدد	ذكور	إناث
محكمة صلح رام الله	11	8	3
محكمة صلح نابلس	12	9	3
محكمة صلح الخليل	11	8	3
محكمة صلح أريحا	3	3	0
محكمة صلح بيت لحم	6	5	1
محكمة صلح جنين	7	4	3
محكمة صلح طولكرم	5	4	1
محكمة صلح قلقيلية	3	1	2
محكمة صلح سلفيت	3	3	0
محكمة صلح طوباس	2	0	2
محكمة صلح دورا	3	3	0
محكمة صلح حلحول	2	2	0
محكمة صلح يطا	2	2	0
المجموع	[2]70	52	18

1 عدد قضاة الصلح (75) قاضيًا منهم (68) موزعين على محاكم الصلح، و(3) منتدبون لمؤسسات الدولة، و(4) متفرغون بالكامل لأعمال التسوية في محاكم التسوية.

2 منهم قاضيان منتدبان من البداية للصلح.

توزيع قضاة الصلح على المحاكم لعام 2021

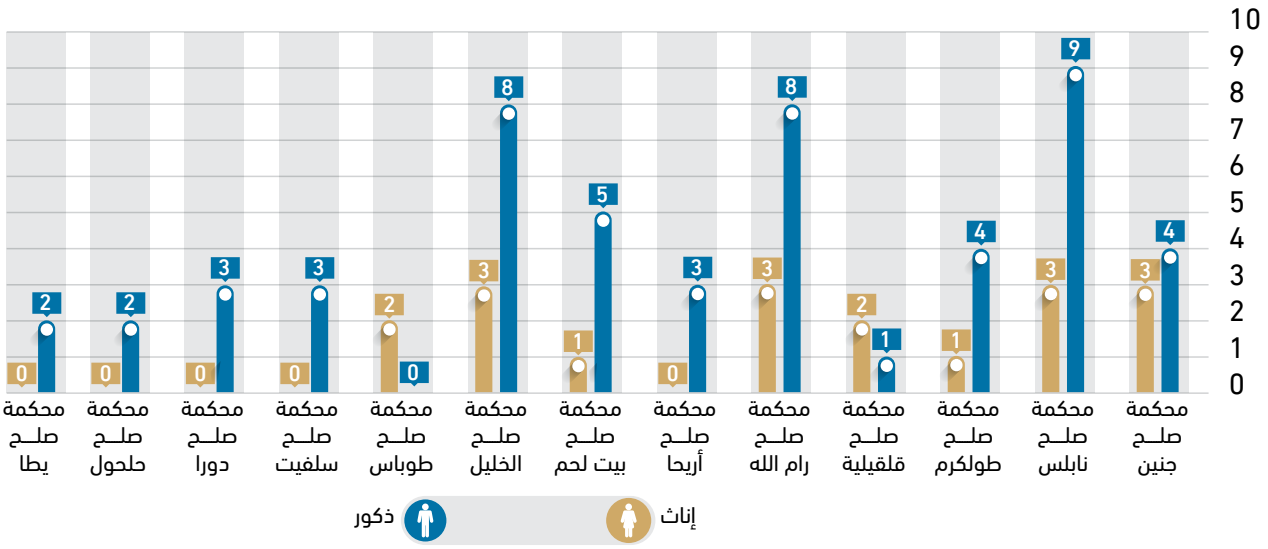

توزيع القضاة حسب محاكم البداية[1]

المحكمة	العدد	ذكور	إناث
محكمة بداية رام الله	17	16	1
محكمة بداية نابلس	11	9	2
محكمة بداية الخليل	9	6	3
محكمة بداية أريحا	4	1	3
محكمة بداية بيت لحم	6	5	1
محكمة بداية جنين	6	4	2
محكمة بداية طولكرم	6	6	0
محكمة بداية قلقيلية	4	3	1
المجموع	[2]63	50	13

1 عدد قضاة البداية (74) قاضيًا، منهم (56) في محاكم البداية، و(5) منتدبون لدى مؤسسات الدولة، و(2) في محكمة جرائم الفساد، و(2) منتدبون في محاكم الاستئناف، و(2) منتدبون لمحاكم الصلح، و(5) متفرغون بالكامل لأعمال التسوية في محاكم التسوية، وقاضٍ منتدب لسلطة الأراضي، وقاضٍ في إجازة خارجية بدون راتب.

2 منهم (7) قضاة منتدبون من الاستئناف لمحاكم البداية.

توزيع قضاة البداية على المحاكم لعام 2021

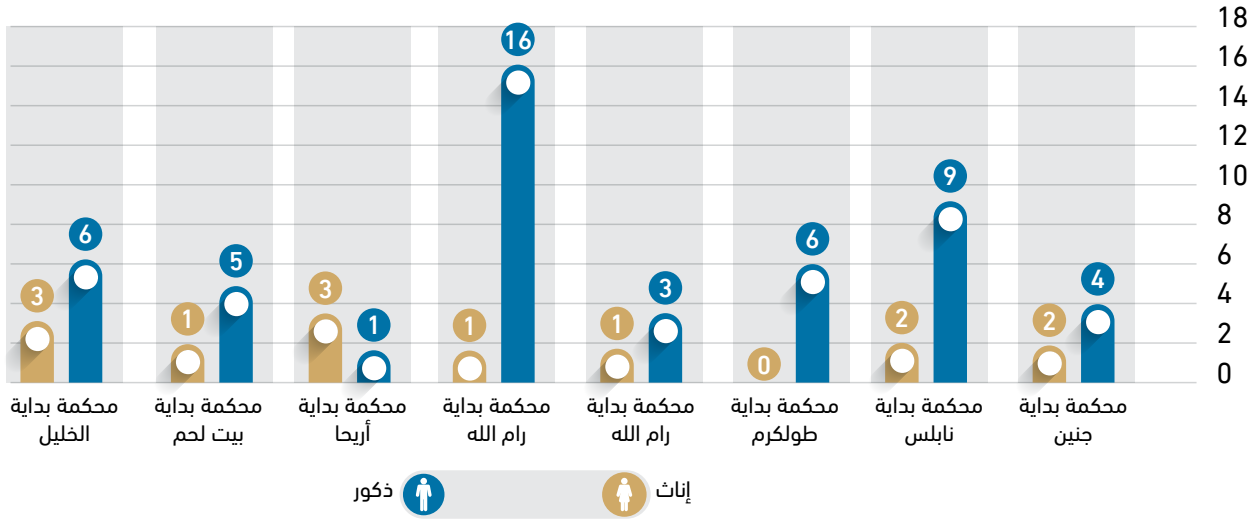

توزيع القضاة حسب محاكم الاستئناف[1]

المحكمة	العدد	ذكور	إناث
محكمة استئناف القدس	11	9	2
محكمة استئناف نابلس	10	6	4
محكمة استئناف الخليل	8	8	0
المجموع	[2]29	23	6

توزيع قضاة الاستئناف على المحاكم لعام 2021

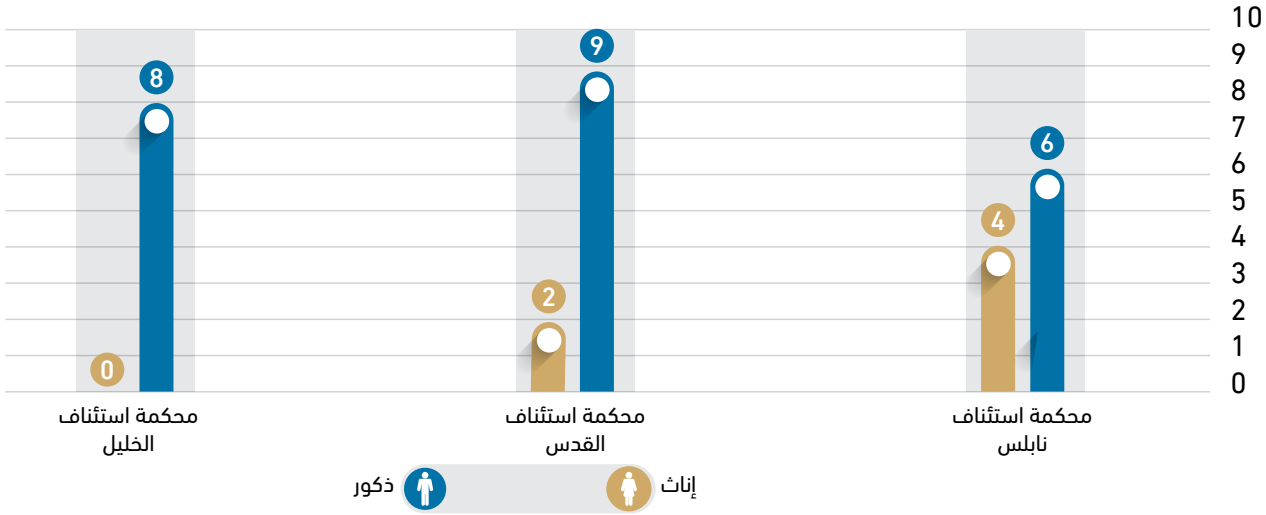

1 عدد قضاة الاستئناف (45) قاضيًا، منهم (24) في محاكم الاستئناف، و(7) منتدبون في محاكم البداية، و(3) منتدبون لمؤسسات الدولة، وقاضٍ في الأمانة العامة، و(4) قضاة في التفتيش القضائي، و(5) متفرغون بالكامل لأعمال التسوية في محاكم التسوية، وقاضٍ في جرائم الفساد.

2 منهم (3) قضاة منتدبون من العليا رؤساء لمحاكم الاستئناف، وقاضيان منتدبان من البداية للعمل لدى محاكم الاستئناف.

التغيّر في أعداد القضاة في الضفة الغربية من تاريخ 17/7/2019 وحتى 31/12/2021 لفترات زمنية

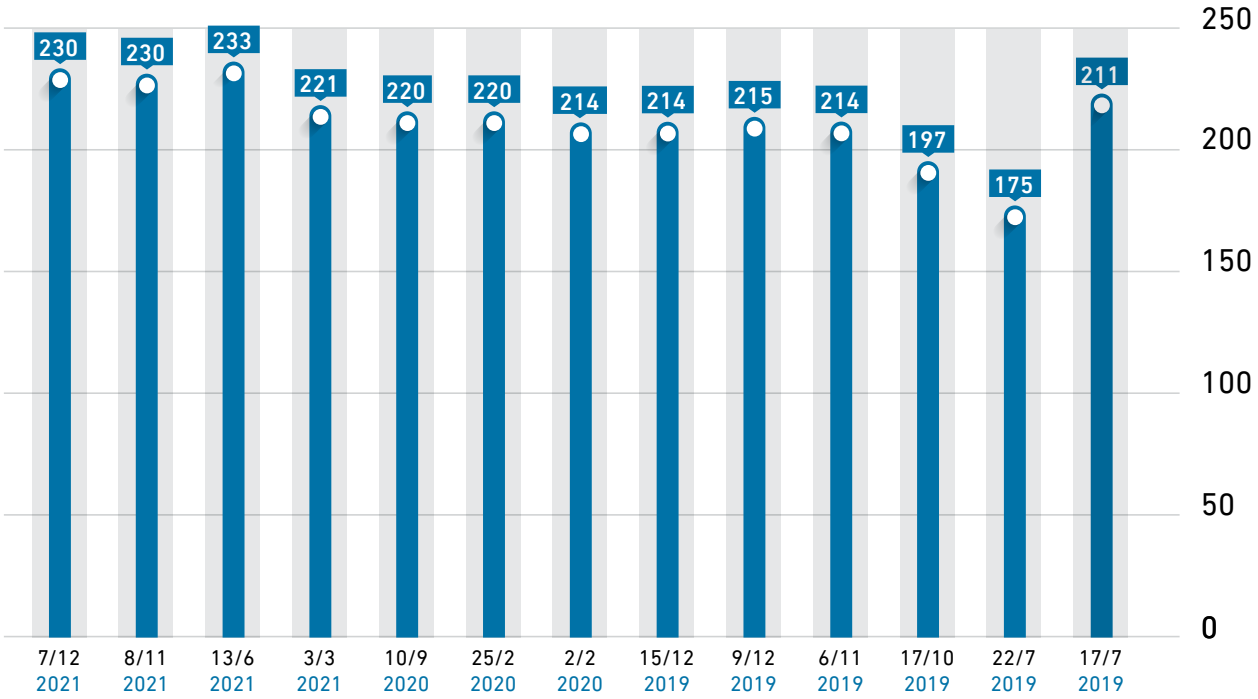

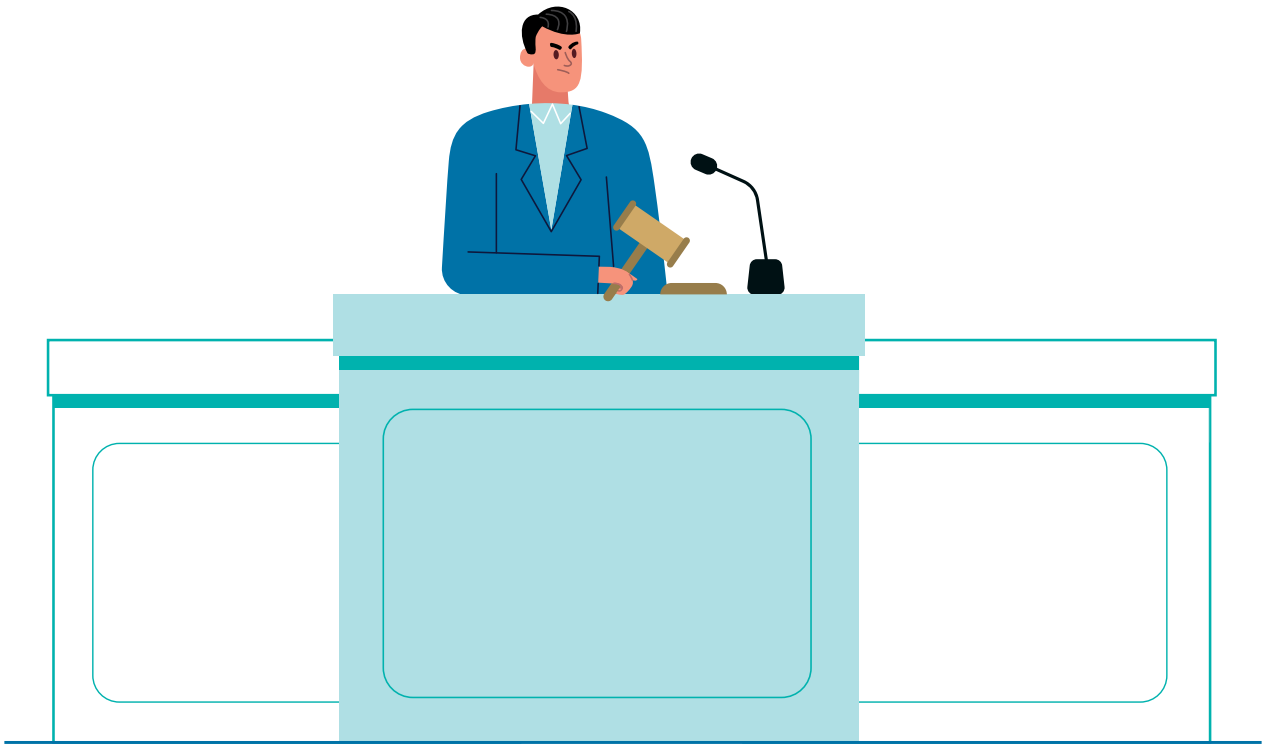

ثانيًا: أعمال السلطة القضائية

تنويه:

بداية وقبل تناول أعمال السلطة القضائية للعام 2021، لا بد من الإشارة إلى أن هذا التقرير يتناول أعمال المحاكم في المحافظات الشمالية حصرا، دون أعمال المحاكم في قطاع غزة؛ لأنه ومنذ الانقسام الذي حصل عام 2007، وأدى إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإقامة سلطة أمر واقع في القطاع الذي خضع كليا لإدارة سلطة الأمر الواقع المشار إليها، فقد عمدت إلى السيطرة على المحاكم في القطاع، وأنشأت مجلسا عدليا بدلا من مجلس القضاء الأعلى، وصرفت جميع قضاة المحاكم المعينين وفقا للقانون، وعينت بديلا عنهم، وأصبحت المحاكم وقضاتها تابعين لسلطة الأمر الواقع، ولم يعد قضاء الأمر الواقع في قطاع غزة جزءًا من السلطة القضائية في الضفة الغربية.

المحاكم النظامية في الضفة الغربية:

يتناول هذا القسم الإضاءة على أعمال كافة المحاكم النظامية خلال هذا العام، مع قاعدة بيانات إحصائية تفصيلية عن أعمالها، ابتداء من محاكم الدرجة الأولى (محاكم الصلح ومحاكم البداية)، ومحاكم الدرجة الثانية (محاكم الاستئناف)، انتهاء بالمحكمة العليا (النقض والمحكمة العليا/ بصفتها الإدارية). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن محكمة النقض، وهي المحكمة التي تقف على قمة الهرم القضائي النظامي في دولة فلسطين، هذا بالإضافة إلى المحاكم الخاصة والمشَكّلة من قضاة نظاميين من كادر السلطة القضائية، ينتدبهم مجلس القضاء الأعلى لإشغال المراكز القضائية وفق أحكام قانون السلطة القضائية والقوانين الخاصة المنظمة لعمل تلك المحاكم واختصاصاتها.

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمحاكم النظامية

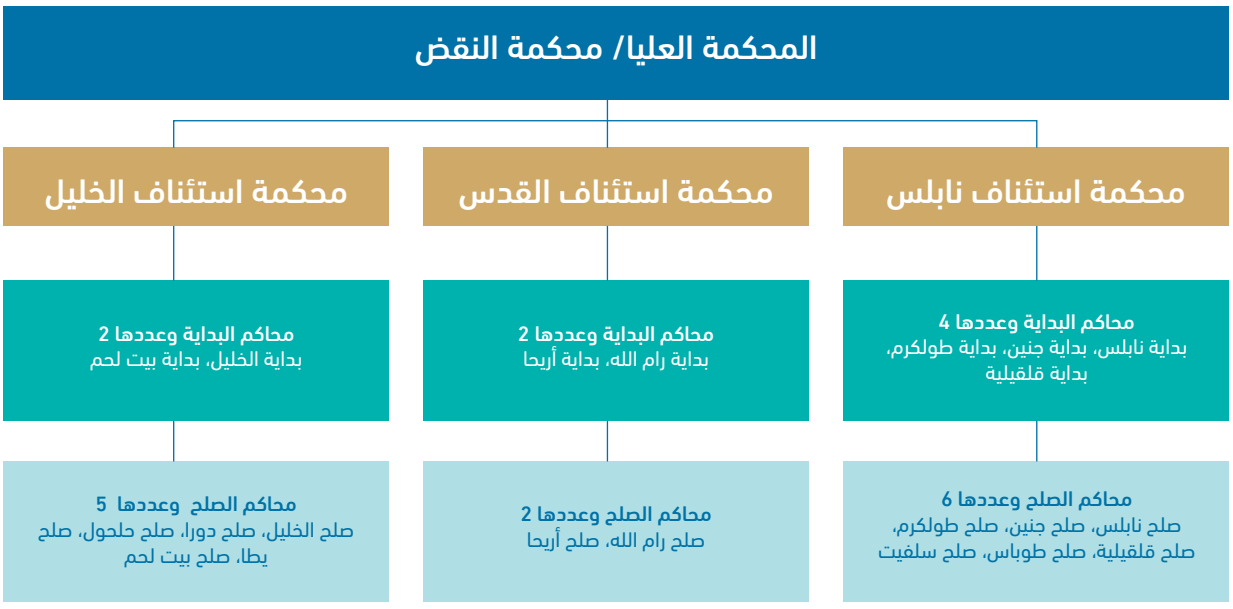

المنهجية المعتمدة في التقرير والمؤشرات الإحصائية وطريقة احتسابها:

لقد تم إعداد هذا التقرير من خلال بيانات المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى، خلال العام 2021، وفقا للمؤشرات الإحصائية الآتية:

لقد تم اعتماد منهجية علمية وفق المعايير المتعارف عليها في إعداد هذا التقرير، سواء من حيث مصادر البيانات الإحصائية، ومطابقتها مع الأعداد الفعلية في المحاكم، كما تم التعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة التي تم اعتمادها في التقرير وطرق احتسابها:

مؤشر المدوّر الحالي: ويقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة الحالية، ويتم تدويرها، ويحتسب عادة (مجموع الدعاوى المدورة والواردة خلال السنة – الدعاوى التي يتم فصلها خلال السنة).

مؤشر عدد القضاة، أو عدد الهيئات القضائية حسب المحكمة:

واحتسب هذا المؤشر، من واقع البيانات المعتمدة من قاعدة بيانات الموارد في الأمانة العامة في مجلس القضاءالأعلى.
واحتسب مجموع عدد القضاة من واقع بيانات الأمانة العامة في مجلس القضاء الأعلى.
مؤشر الدعاوى الواردة للمحاكم خلال السنة:

يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى بمختلف أنواعها التي تسجل في المحاكم يوميًّا، ويتم توزيعها على الهيئات القضائية للنظر فيها، وذلك باستثناء الدعاوى المسجلة لدى دوائر التنفيذ، ومحاكم الهيئات المحلية، وقضايا المرور (مخالفات السير)، وقضايا محكمة استئناف ضريبة الدخل، والمحاكم الجمركية.

مؤشر الدعاوى المفصولة خلال السنة:
يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي يتم الفصل فيها من قبل كل قاض، وتجمع على مستوى كل محكمة سنوياً وشهريًّا.
مؤشر مجموع الدعاوى (المدوّر السابق والوارد): تحتسب الدعاوى المدوّرة والواردة سنويا لكل قاض، على مستوى المحكمة، وتجمع وتحتسب على أساس (الدعاوى الواردة خلال السنة + الدعاوى المدورة من السنة السابقة).

مؤشر نسبة الدعاوى المفصولة إلى الوارد (مؤشر الإنجاز):
يقيس هذا المؤشر نسبة أداء مجموع أعمال قضاة المحاكم سنويا، ويحتسب رياضيا، ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى الواردة) ×100 ويمكن أن يحتسب مؤشر الإنجاز بطريقة مختلفة، ويساوي
عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى المدورة والواردة) ×100.

مؤشر معدل العبء السنوي الحقيقي لكل قاض:
يقيس هذا المؤشر العبء الملقى على عاتق القاضي، في كل محكمة، ويحتسب رياضيا من واقع البيانات السنوية، ويساوي (مجموع الدعاوى المدورة والواردة حسب المحكمة ونوع الدعوى ÷ عدد القضاة في المحكمة وحسب نوع الدعوى).
مؤشر معدل الإنجاز (الأداء) السنوي لكل قاض أو هيئة:

مؤشر معدل الانجاز (الأداء) السنوي لكل قاض أو هيئة:
يقيس هذا المؤشر معدل إنجاز القاضي في الفصل في الدعاوى الواردة خلال السنة والمدورة من السنوات السابقة، ويحتسب رياضيا، ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد القضاة في المحكمة).

مؤشر نسبة التغيير (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى الواردة السنوية:
ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى الواردة سنة 2021 – الدعاوى الواردة سنة 2020) ÷ (الدعاوى الواردة سنة 2020) ×100.

مؤشر نسبة (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى المفصولة سنويا:
ونسبة التغيير تمثل = (الدعاوى المفصولة عام 2021 – الدعاوى سنة 2020 / 2020) ×100.
ملاحظة: البيانات الإحصائية الواردة لأعمال المحاكم تم استخراجها من خلال برنامج إدارة سير الدعوى (ميزان 2) بتاريخ 6/5/2022، وتعبّر عن المدّة الواقعة ما بين بداية كانون الثاني 2021 حتى نهاية كانون الأول 2021.

حصيلة أعمال المحاكم لسنة 2021:

أولا: الوارد:

ورد لجميع المحاكم خلال العام 2021 (93374) دعوى موزعة على النحو الآتي:

أ- بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الدرجة الأولى (83784) دعوى، تشكل ما نسبته 89.7% من الوارد الكلي، وكان نصيب محاكم الصلح (67%) منها، وجاءت محاكم البداية في المرتبة الثانية إذ حصلت على (22%)، و جاءت في المرتبة الثالثة محاكم الأحداث و التسوية بنسبة (11%).

ب- بلغ عدد الطعون الواردة إلى محاكم الدرجة الثانية (7246) طعنًا، وتشكل ما نسبته 7.76% من الوارد لجميع المحاكم.

ج- بلغ عدد الطعون الواردة إلى محكمة النقض (2010) طعون ، وتشكل ما نسبته 2.15% من الوارد الكلي.

د- بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى المحكمة العليا/محكمة النقض بصفتها الإدارية (334) دعوى.

ثانيا: المفصول:

فصلت جميع المحاكم خلال العام (82390) دعوى، موزعة على النحو الآتي:

1- بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى محاكم الدرجة الأولى (74420) دعوى، وتشكل ما نسبته 90% من مجموع المفصول الكلي.

وكانت أعلى نسبة فصل لدى محاكم الصلح وبلغت 70%، وجاءت المحاكم الابتدائية في المرتبة الثانية بنسبة 24%.

2- بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الدرجة الثانية (4876) دعوى، وتشكل ما نسبته 5.91% من مجموع المفصول الكلي.

3- بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محكمة النقض (3094) دعوى، وتشكل ما نسبته 3.75% من مجموع المفصول الكلي.

ثالثا المدور:

بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى كافة المحاكم في نهاية العام 2021 (170904) دعوى، موزعة على النحو الآتي:

1- بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الأولى (162019) دعوى، وتشكل ما نسبته 95% من المدور.

2- بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محاكم الدرجة الثانية (6642) دعوى، وتشكل ما نسبته 3.88% من المدور.

3- بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى محكمة النقض (3327) دعوى، وتشكل ما نسبته 1.3% من المدور.

ويبين الجدول الإحصائي رقم (1) من الملاحق أعمال جميع المحاكم بمختلف درجاتها، من حيث عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة، خلال العام 2021، مقارنة بأعمال المحاكم لعام 2020.

ويظهر الشكل رقم (1) التغيير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام 2021 بالمقارنة مع 2020.

الشكل رقم (1)

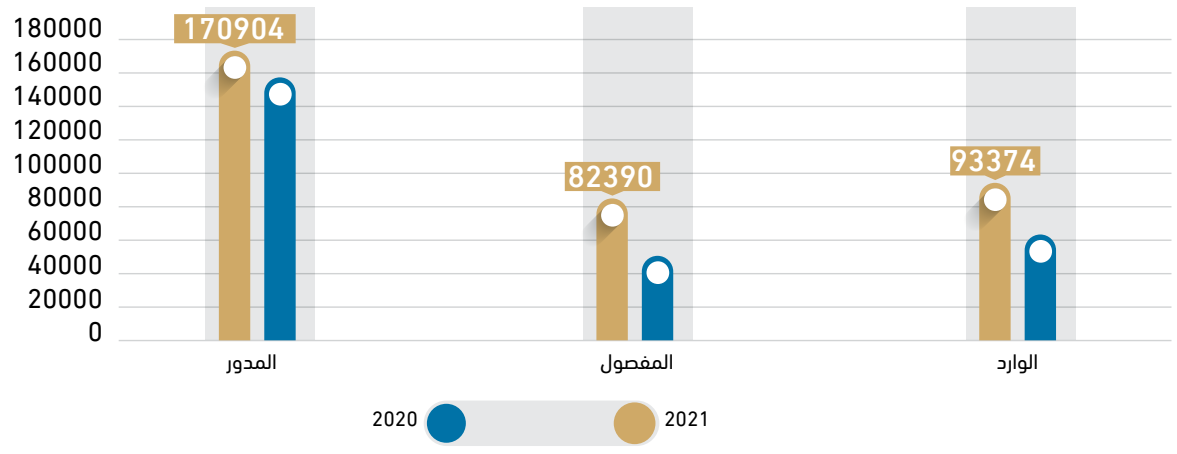

ولقد سجلت المحاكم ارتفاعًا في نسبة الفصل إلى مجموع (المدور والوارد)، لتصل إلى 10.27%مقارنة بعام 2020، حيث بلغت نسبة الفصل إلى المجموع 32.5% ليبقى لدى المحاكم ما نسبته 67.5% من المجموع وعدده (108394) دعوى، كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى جميع المحاكم 87.7%، فتكون المحاكم بذلك لم تتمكن من فصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام، ونقصا عنه مانسبته 12.3% من المدور السابق مما أدى إلى زيادة المتراكم.

الشكل رقم(2) يوضح نسبة الإنجاز (الفصل إلى المجموع المدور والوارد) لدى جميع المحاكم لسنة 2021.

الشكل رقم(2)

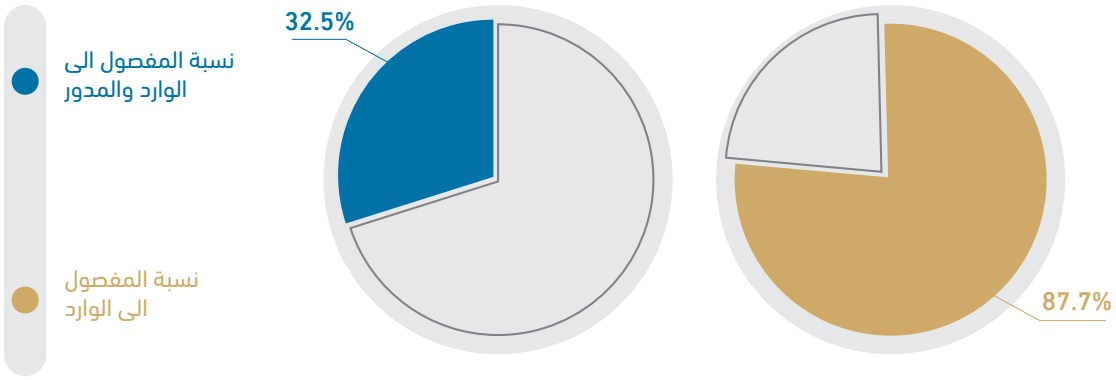

أما على مستوى العبء القضائي السنوي، فقد بلغ معدل عبء القاضي السنوي لدى جميع المحاكم (357) دعوى، بمعدل إنجاز (308). وبلغ معدل العبء السنوي لدى محاكم الدرجة الأولى (2024) دعوى، بمعدل إنجاز (970) دعوى، في حين بلغ عبء القاضي لدى محاكم الدرجة الثانية (273) دعوى بمعدل إنجاز (163) دعوى.

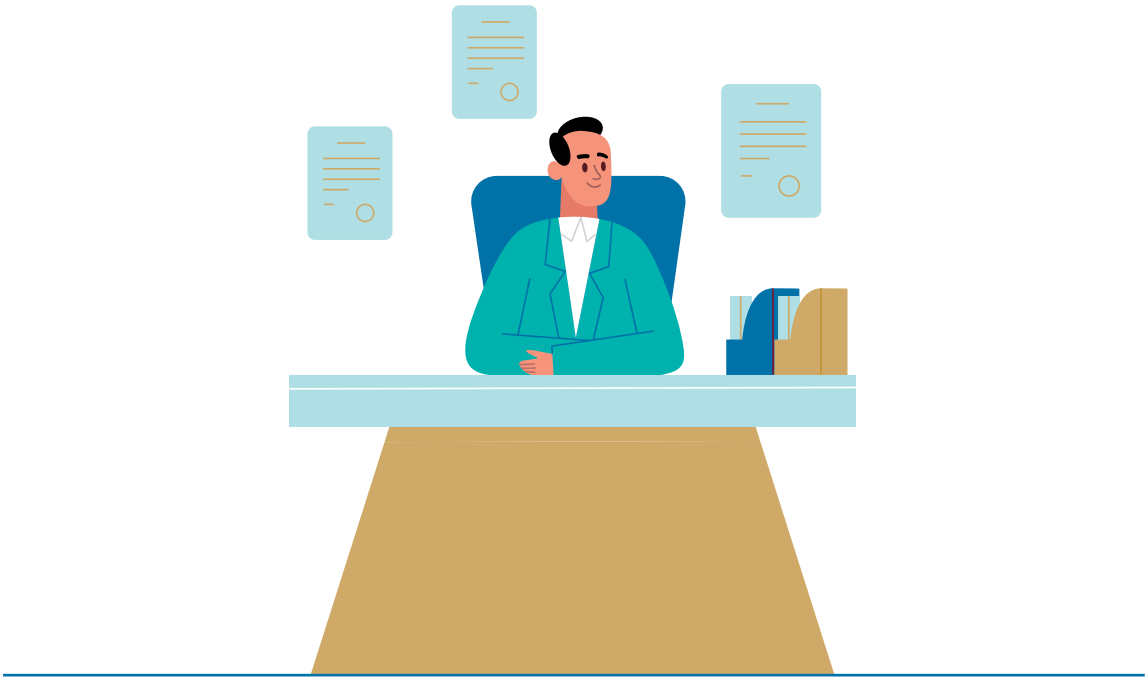

أولا: أعمال محكمة النقض:

ورد إلى محكمة النقض (2010) طعن وطلب، بنسبة انخفاض4.32 % عن عام 2020، وبلغ عدد الدعاوى المدنية الواردة (1096) طعن، وعدد الطعون الجزائية(576) طعن. ومن جهة أخرى، بلغ عدد الطلبات المسجلة (الواردة) لدى محكمة النقض (338) طلبًا، بنسبة نقص 7.40% مقارنة مع عام 2020، منها (233) طلبًا مدنيًّا، و(105) طلبات جزائية.

وقد فصلت المحكمة (3094) طعن منها (2271) طعن مدنية و (518) طعون جزائية، وبلغ عدد المدور الحالي لدى المحكمة (3327) طعن منها (3064) طعن مدنية، و(175) طعن جزائية، و(37) طلبات جزائية، و(51) طلبًا حقوقيًا.

وقد حققت المحكمة تقدما على مستوى الفصل إلى الوارد بلغت 153.9%، وبذلك يتبقى لدى المحكمة (3327) طعن، وتشكل ما نسبته 51.8% من المجموع.

وبلغ معدل عبء الهيئة السنوي (2146) طعن، بمعدل إنجاز (1034) طعن، كما بلغ عبء القاضي في الهيئة (429) طعن، بمعدل إنجاز (207) طعن، وفقًا لما هو مبين في الجدول الإحصائي رقم 3 من الملاحق، ويظهر الشكل رقم (3) التغيير في عدد الطعون الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة النقض لعام 2020 مقارنة بعام 2021.

الشكل رقم (3)

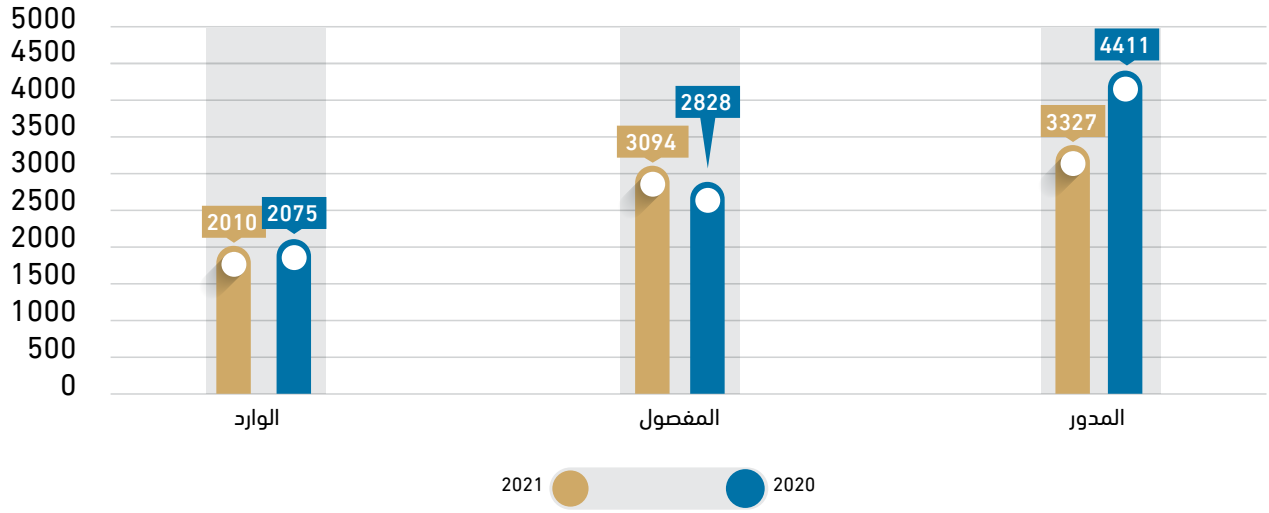

ثانيا: أعمال محاكم الاستئناف:

حقوق وجزاء:

بلغ وارد محاكم الاستئناف للعام 2021 من الطعون ما مجموعه (7246) طعنًا، منها 5772 طعنًا حقوقيًّا، و (1474) طعنًا جزائيًّا موزعة على النحو الآتي:

1- بلغ وارد محكمة استئناف القدس (2051) طعنًا، وتشكل ما نسبته 28% من المجموع، وكان منها (1638) طعنًا مدنيًّا، و(413) طعنًا جزائيًّا.

2- بلغ وارد محكمة استئناف الخليل (2315) طعنًا، وتشكل ما نسبته31.94% من المجموع، وكان منها (1875) طعنًا مدنيًّا و(440) طعنًا جزائيًّا.

3- بلغ وارد محكم استئناف نابلس (2880) طعنًا، وتشكل ما نسبته 39.74% من المجموع، وكان منها (2259) طعنًا مدنيًّا و(621) طعنًا جزائيًّا.

في حين بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع محاكم الاستئناف (4876) دعوى، وفق التفصيل الآتي:

1- بلغ فصل محكمة استئناف القدس (2169) دعوى، وتشكل ما نسبته 44.48% من المجموع، وكان منها (1712) دعوى حقوقية، (457) دعوى جزائية.

2- بلغ فصل محكمة استئناف الخليل (1358) دعوى، وتشكل ما نسبته 27.85% من المجموع، وكان منها (1031) دعوى حقوقية، و(327) دعوى جزائية.

3- بلغ فصل محكمة استئناف نابلس (1349) دعوى، وتشكل ما نسبته 27.66% من المجموع، وكان منها (1002) دعوى حقوقية، و(347) دعوى جزائية.

أما على مستوى المدوّر، فقد بلغ عدد الدعاوى المدوّرة لدى جميع محاكم الاستئناف (3321) دعوى، موزعة على النحو الآتي:

1- بلغ مدور محكمة استئناف القدس (833) دعوى، وتشكل ما نسبته 25% من المجموع، وكان منها (644) دعوى حقوقية، و(189) دعوى جزائية.

2- بلغ مدور محكمة استئناف الخليل (957) دعوى، وتشكل ما نسبته 28.8% من المجموع، وكان منها (844) دعوى حقوقية، و(113) دعوى جزائية.

3- بلغ مدور محكمة استئناف نابلس (1531) دعوى، وتشكل ما نسبته 46% من المجموع، وكان منها (1257) دعوى حقوقية، و(274) دعوى جزائية.

وبلغ عبء الهيئات السنوي في محاكم الاستئناف (745) دعوى، بمعدل إنجاز (443) دعوى، وبلغ عبء القاضي في الهيئة (273) دعوى، بمعدل إنجاز (163) دعوى.

وبشكل عام، فقد أرتفع وارد محاكم الإستئناف من الطعون بنسبة 114% عنه في العام السابق (2020)، ومن جهة أخرى، فقد انخفض عدد الدعاوى المفصولة لدى محاكم الاستئناف بنسبة 89%، كما وارتفع المدور الحالي لهذه المحاكم بنسبة 5% عن المدور السابق (2020).

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد بشكل عام لدى محاكم الاستئناف (67.3%)، أي أن المحاكم لم تفصل ما يعادل الوارد إليها خلال العام ما نسبته 32.7%، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور (59.5%)، وتكون بذلك قد ارتفعت النسبة على مستوى نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور بنسبة 15%، مقارنة بعام 2020. كما هو مبين في الجدول رقم (4) من الملاحق. ويظهر الشكل رقم (4) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

الشكل رقم (4)

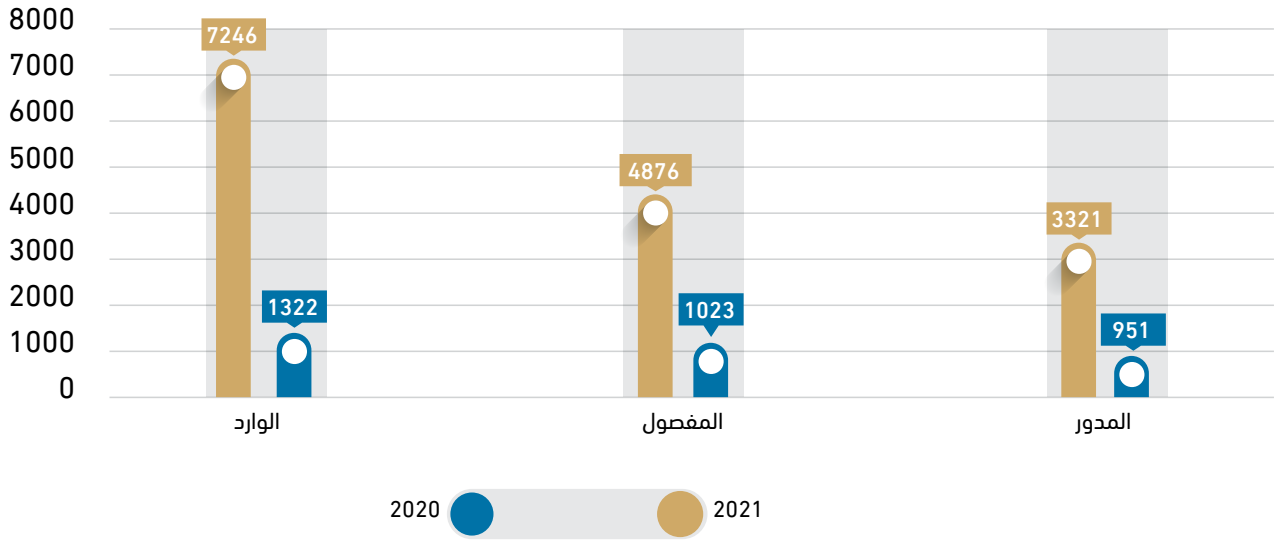

ثالثًا: أعمال محاكم البداية

بصدور القرار بقانون قم 39 لسنة 2020 بشأن تشكيل المحاكم النظامية الذي أصبح نافذًا من تاريخ 2021\3\11 وما تم عليه من تعديل بموجب القرار بقانون رقم 29 لسنة 2021، فقد تم إلغاء قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001، حيث أضاف القرار بقانون عبئًا جديدًا على محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، بحيث أصبحت مختصة بالنظر في الطعون الموجهة إلى القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ، القابلة للطعن بموجب قانون التنفيذ النافذ، ونوضح أدناه اختصاصات محاكم البداية ونصاب انعقادها في الدعاوى الحقوقية والجزائية والاستئنافية، وفق الاتي :

اولاً: اختصاص محاكم البداية

أ. تختص بصفتها الابتدائية بالنظر في جميع الدعاوى الحقوقية والدعاوى الجزائية التي لم تفوض صلاحية القضاء فيها لمحاكم الصلح أو لأي محكمة أخرى.

ب. تختص بصفتها الاستئنافية بالنظر في:

- الطعون الموجهة إلى الأحكام المستأنفة إليها، الصادرة عن محاكم الصلح القابلة للطعن بموجب قانون أصول المحاكمات,

– الطعون الموجهة إلى القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ القابلة للطعن بموجب قانون التنفيذ النافذ.

- الطعن في أي حكم يقضي أي قانون آخر باستئنافه إلى محاكم البداية.

ثانيًا: نصاب انعقادها

بصفتها الابتدائية:

أ. تنعقد محكمة البداية في الدعاوى الحقوقية من قاض منفرد، يُعرَف بقاضي البداية، عند النظر في جميع الدعاوى الحقوقية الخارجة عن اختصاص قاضي الصلح، مهما بلغت قيمتها، وكذلك للنظر في الدعاوى المتقابلة وما يتفرع عنها وعن الدعوى الأصلية من الطلبات.

ب. تنعقد محكمة البداية في الدعاوى الجزائية على الوجه الآتي:

- من ثلاثة قضاة عند النظر في الجرائم الآتية (جرائم القتل ماعدا القتل الخطأ، وجرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف الجنائي، وجرائم الجنايات الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، وجرائم الجنايات الواردة في القرار بقانون رقم 18 لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتعديلاته، وجرائم بيع أو تاجير جزء من الأراضي الفلسطينية إلى دولة معادية أو أي من مواطنيها أو رعاياها، والجرائم المعاقب عليها بالسجن الذي يزيد عن 10 سنوات، والشروع والتدخل والتحريض في الجرائم المبيّنة في البنود السابقة والجرائم المتلازمة بالجرائم المبيّنة في البنود السابقة).

-من قاض منفرد عند النظر في القضايا الجنائية الخارجة عن اختصاص الهيئة.

بصفتها الاستئنافية:

-تنعقد محكمة البداية من ثلاثة قضاة عند النظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية والتنفيذية بصفتها الاستئنافية.

-تنعقد المحكمة من ثلاثة قضاة يرأسها رئيس المحكمة أو القاضي الأقدم في الدرجة، وتصدر قراراتها بالإجماع أو الأكثرية.

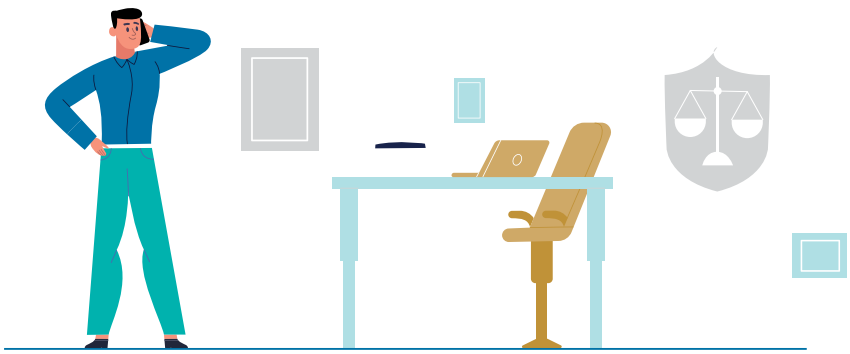

-أعمال محاكم البداية

-بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم البداية النظامية -وعددها ثمانية محاكم- (20137) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية، والطعون الواردة على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ، وبنسبة ازدياد 40% عنه في العام 2020، وفق التفصيل الآتي:

-1الطعون الاستئنافية الواردة وبلغت (11412) طعنًا، وتشكل ما نسبته 56.67% وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو الآتي:

1 محكمة بداية رام الله (2552) طعنًا.
2 محكمة بداية نابلس (2781) طعنًا.
3 محكمة بداية الخليل (2696) طعنًا.
4 محكمة بداية أريحا (203) طعون.
5 محكمة بداية بيت لحم (851) طعنًا.
6 محكمة بداية جنين (1094) طعنًا.
7 محكمة بداية طولكرم (875) طعنًا.
8 محكمة بداية قلقيلية (360) طعنا.

-2دعاوى بداية الحقوق بلغت (7352) دعوى وتشكل ما نسبته 36.50%، وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو الآتي:

1 محكمة بداية رام الله (1960) دعوى.
2 محكمة بداية نابلس (1678) دعوى.
3 محكمة بداية الخليل (1332) دعوى.
4 محكمة بداية أريحا (158) دعوى.
5 محكمة بداية بيت لحم (516) دعوى.
6 محكمة بداية جنين (933) دعوى.
7 محكمة بداية طولكرم (507) دعاوى.
8 محكمة بداية قلقيلية (268) دعوى.

4 - الدعاوى الجزائية الجنائية الواردة وبلغت (1373) دعوى، وتشكل ما نسبته 6.81% وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو الآتي:

1 محكمة بداية رام الله (346) دعوى.
2 محكمة بداية نابلس (273) دعوى.
3 محكمة بداية الخليل (210) دعاوى.
4 محكمة بداية أريحا (152) دعوى.
5 محكمة بداية بيت لحم (128) دعوى.
6 محكمة بداية جنين (92) دعوى.
7 محكمة بداية طولكرم (77) دعوى.
8 محكمة بداية قلقيلية (59) دعوى.

أما على مستوى الدعاوى المفصولة، فقد بلغ عدد الدعاوى المفصولة في جميع محاكم البداية (17873) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية والطعون على القرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ، وبنسبة زيادة 59.77% عنه في عام 2020، وفق التفصيل الآتي:

1 الطعون الاستئنافية: بلغت (11094) طعنًا، وتشكل ما نسبته 62% من إجمالي الفصل في محاكم البداية، وكان توزيع الفصل على محاكم البداية على النحو الآتي:
1 محكمة بداية رام الله (2400) طعنا.
2 محكمة بداية نابلس (2523) طعنا.
3 محكمة بداية الخليل (2843) طعنا.
4 محكمة بداية أريحا (224) طعنا.
5 محكمة بداية بيت لحم (860) طعنا.

6 محكمة بداية جنين (950) طعنًا.
7 محكمة بداية طولكرم (870) طعنًا.
8 محكمة بداية قلقيلية (424) طعنًا.

-2دعاوى الحقوق: بلغت (5712) دعوى، وتشكل ما نسبته 31.95%، وكان توزيع الفصل من هذه الدعاوى على محاكم البداية على النحو الآتي:

1 محكمة بداية رام الله (1514) دعوى.
2 محكمة بداية نابلس (1200) دعوى.
3 محكمة بداية الخليل (1041) دعوى.
4 محكمة بداية أريحا (107) دعاوى.
5 محكمة بداية بيت لحم (417) دعوى.
6 محكمة بداية جنين (894) دعوى.
7 محكمة بداية طولكرم (354) دعوى.
8 محكمة بداية قلقيلية (185) دعوى.

-3الدعاوى الجزائية الجنائية بلغت (1067) دعوى، وتشكل ما نسبته 5.96%، وكان توزيع الفصل فيها على محاكم البداية على النحو الآتي:

1 محكمة بداية رام الله (233) دعوى.
2 محكمة بداية نابلس (191) دعوى.
3 محكمة بداية الخليل (228) دعوى.
4 محكمة بداية أريحا (106) دعاوى.
5 محكمة بداية بيت لحم (118) دعوى.
6 محكمة بداية جنين (69) دعوى.
7 محكمة بداية طولكرم (52) دعوى.
8 محكمة بداية قلقيلية (47) دعوى.

وكان أعلى فصل في الدعاوى الجزائية الجنائية لدى محكمة بداية رام الله، حيث بلغ الفصل فيها (233) دعوى، بنسبة 21.83%، تلتها محكمة بداية الخليل حيث بلغ الفصل (228) دعوى، بنسبة 21.36%.

أما على مستوى المدوّر، فقد بلغ عدد الدعاوى المدوّرة في جميع محاكم البداية (24778) دعوى، بما في ذلك الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية، وبنسبة انخفاض4.81% عما كان عليه في عام 2020، وذلك على النحو الآتي:

1 - بلغ عدد المدوّر من الطعون الاستئنافية (3848) طعنًا بنسبة 15.52% من المجموع، وكان توزيع المدور على محاكم البداية على النحو الآتي:

محكمة بداية رام الله (852) طعنًا، محكمة بداية نابلس (982) طعنًا، محكمة بداية الخليل (1043) طعنًا، محكمة بداية أريحا (71) طعنًا، محكمة بداية بيت لحم (303) طعون، محكمة بداية جنين (389) طعنًا، محكمة بداية طولكرم (146)، محكمة بداية قلقيلية (62) طعنًا.

2 - بلغ المدور من دعاوى البداية الحقوقية (16639) دعوى بنسبة 67.15%، وكان توزيع المدور على محاكم البداية على النحو الآتي:

محكمة بداية رام الله (5041) دعوى، محكمة بداية نابلس (3536) دعوى، محكمة بداية الخليل (3456) دعوى، محكمة بداية أريحا (281) دعوى، محكمة بداية بيت لحم (1501) دعوى، محكمة بداية جنين (1443) دعوى، محكمة بداية طولكرم (886) دعوى، محكمة بداية قلقيلية (495).

3 - بلغ المدور من الدعاوى الجنائية (4291) دعوى بنسبة 17.31%، وكان توزيعها على محاكم البداية على النحو الآتي:

محكمة بداية رام الله (1298) دعوى، محكمة بداية نابلس (907) دعاوى، محكمة بداية الخليل (766) دعوى، محكمة بداية أريحا (266) دعوى، محكمة بداية بيت لحم (308) دعاوى، محكمة بداية جنين (247) دعوى، محكمة بداية طولكرم (230) دعوى، محكمة بداية قلقيلية (194) دعوى.

وكان أعلى مدور في الدعاوى الجنائية لدى محكمة بداية رام الله (1298) دعوى، بنسبة 30.24% من مجموع المدوّر الكلي لمحاكم البداية، في حين كان أقل مدور لدى محكمة بداية قلقيلية (194) دعوى نسبة4.5 %، ويبين الشكل رقم (5) توزيع المدوّر لدى محاكم البداية في الدعاوى الحقوقية والجنائية:

الشكل رقم (5)

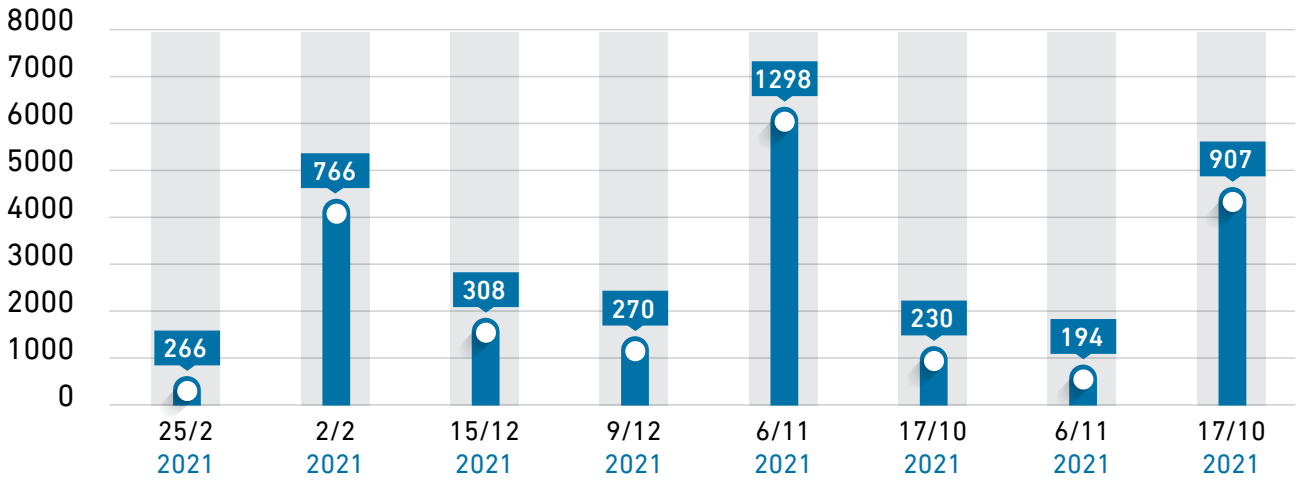

كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم البداية 88.8%، أي أن المحاكم لم تقم بفصل كامل الدعاوى الواردة إليها؛ مما أدى إلى زيادة المتراكم، وبذلك يصبح المتراكم أي المدوّر (24778) دعوى، وفق ما هو موضح في الجدولين الإحصائيين رقم (4) ورقم (5) من الملاحق، ويظهر الشكل رقم (5) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدوّرة، لدى محاكم البداية في عام 2021، مقارنة بالعام 2020.

كما ويظهر الشكل رقم (6) نسبة الفصل إلى الوارد، ويشير كذلك إلى مجموع المدور والوارد لدى المحاكم الابتدائية حسب الاختصاص.

الشكل رقم (6)

نسبة الفصل الي الوارد والمدور لعام 2021

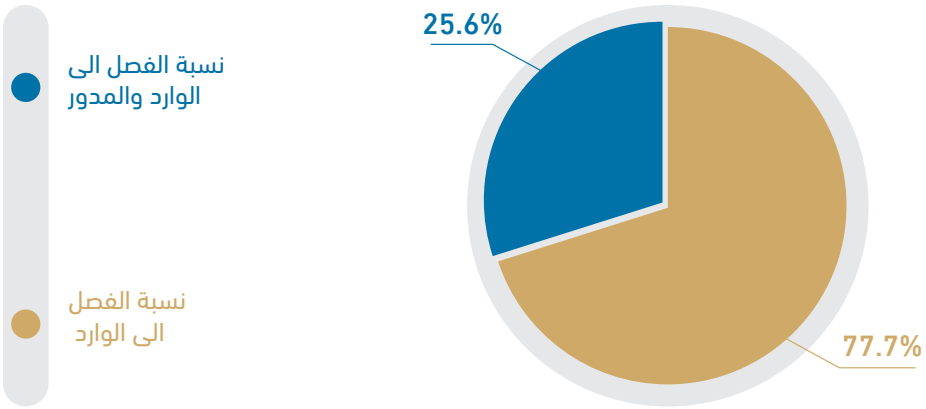

وبلغ حجم الوارد إلى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية/ استئناف تنفيذ (5146) دعوى من مجموع الطعون الاستئنافية الواردة إلى محاكم البداية، وكانت نسبة الدعاوى في محاكم البداية استئناف تنفيذ من مجموع الوارد لمحاكم البداية 35%، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى البداية استئناف تنفيذ عام 2021 (4876)، و هو ما يشكل نسبة 37% من مجموع المفصول في محاكم البداية، وما يشكل 94.8% من الوارد المفصول لاستئناف التنفيذ، في حين بلغ المدوّر الحالي (272) دعوى.

أما على مستوى معدل مدة التقاضي لدى كافة محاكم البداية، فقد سُجلت (9424) دعوى وفُصلت خلال (60) يومًا من هذا العام ، في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل المبين أدناه

وقد تفاوت معدل مدة التقاضي الإجمالي من محكمة إلى أخرى، على النحو المبين في الشكل رقم (7)

الشكل رقم (7)

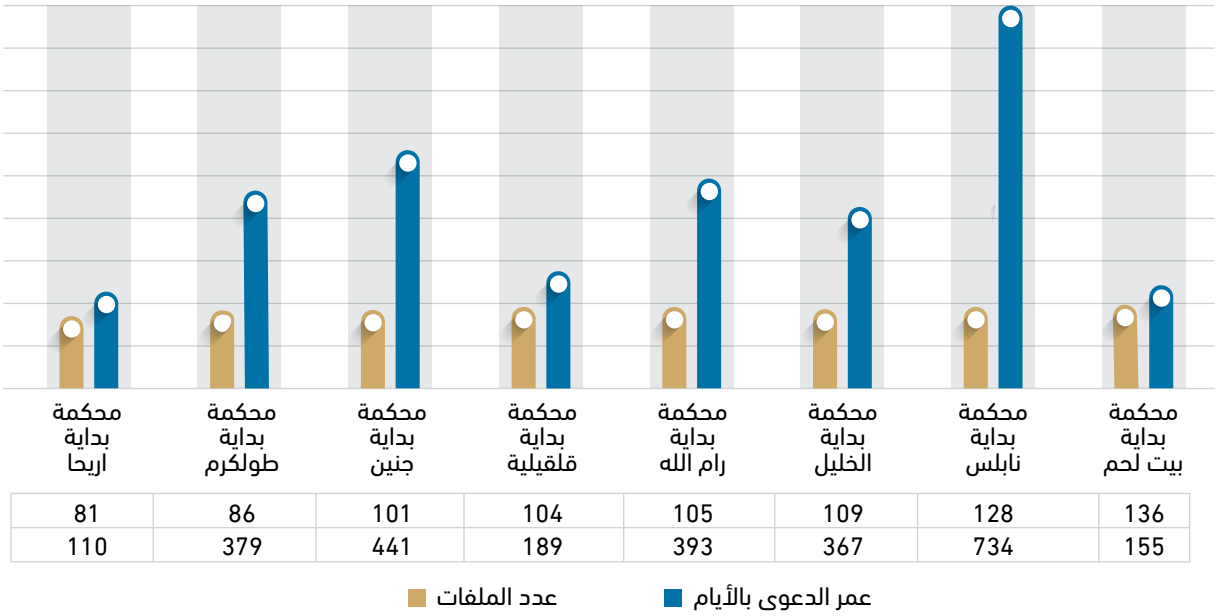

وبلغ العبء السنوي الإجمالي للقاضي في محاكم البداية (323) دعوى، وقد تفاوت معدل عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، على النحو المبين في الشكل رقم (8):

الشكل رقم (8)

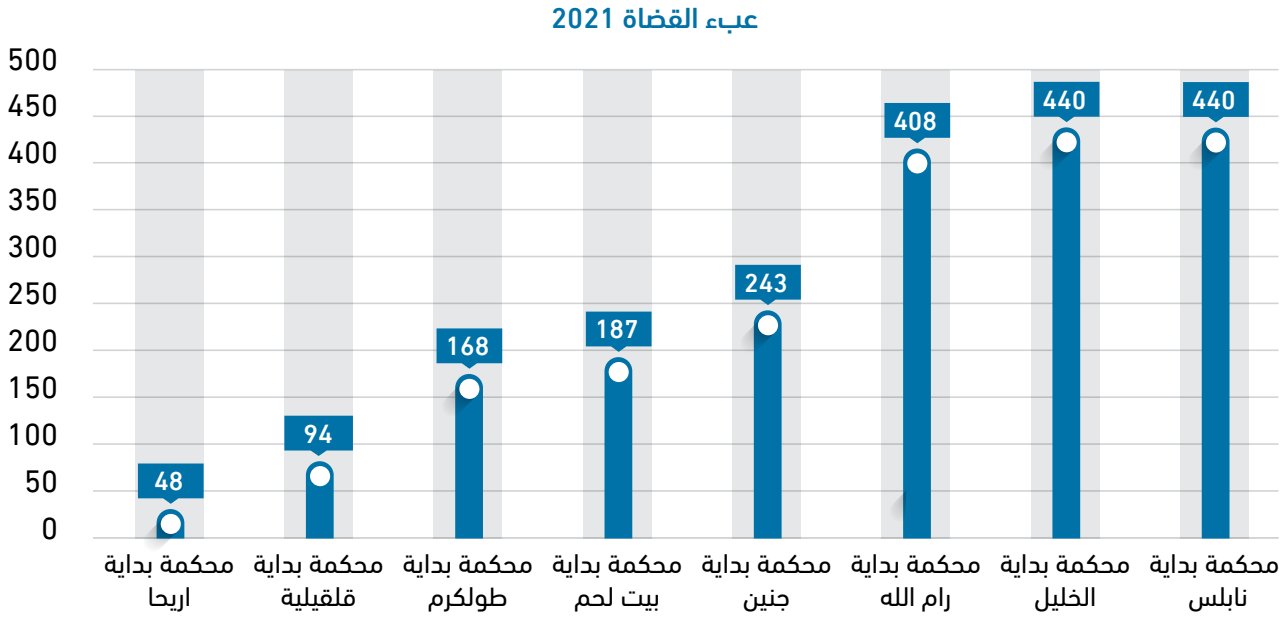

ونوضح تاليًا تفصيل مدد التقاضي لدى محاكم البداية، وعبء القاضي حسب الاختصاص:

أولا: معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في (7540) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (49) يوما، في مرحلة التحضير، والنظر في الدعوى والفصل فيها، على النحو المبين في الشكل رقم (9):

الشكل رقم (9)

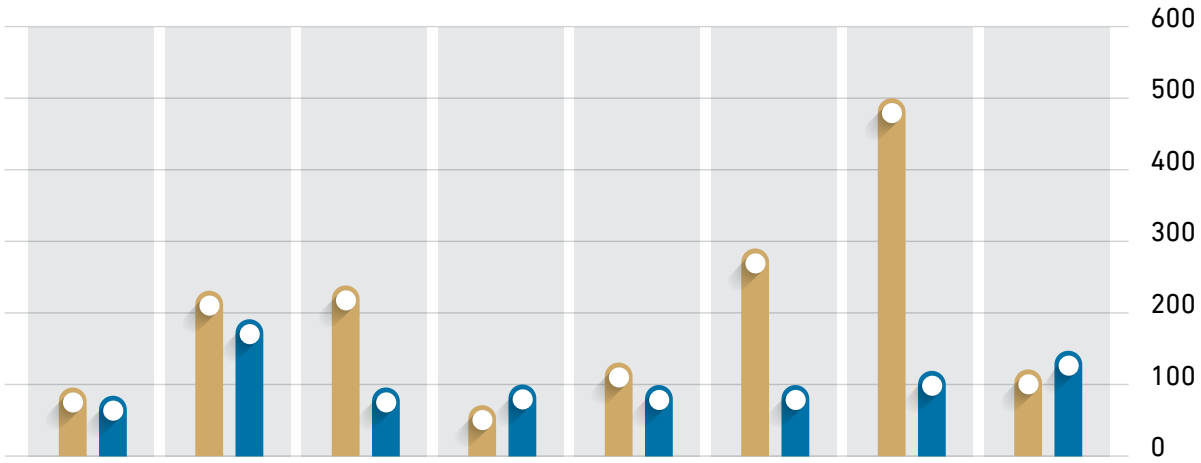

محكمة بداية اريحا	محكمة بداية طولكرم	محكمة بداية جنين	محكمة بداية رام الله	محكمة بداية قلقيلية	محكمة بداية الخليل	محكمة بداية نابلس	محكمة بداية بيت لحم
74	83	92	98	101	105	131	143
86	230	247	255	153	276	487	111

عدد الملفات عمر الدعوى بالأيام

وسجلت محكمة بداية رام الله، بصفتها الاستئنافية، أدنى معدل مدة تقاضي لدى محاكم البداية، حيث بلغ (32) يومًا.

وبلغ معدل العبء السنوي للقاضي في الطعون الاستئنافية (323) دعوى، وعبء الهيئة الاستئنافية (596) دعوى، وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة بداية نابلس أعلى عبء حيث بلغ (378) دعوى، وعبء الهيئة الاستئنافية لديها (1133) دعوى، في حين كان أقل عبء لدى محكمة بداية أريحا، حيث بلغ عبء القاضي (81) دعوى، وعبء الهيئة (143) دعوى على النحو المبين في الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10)

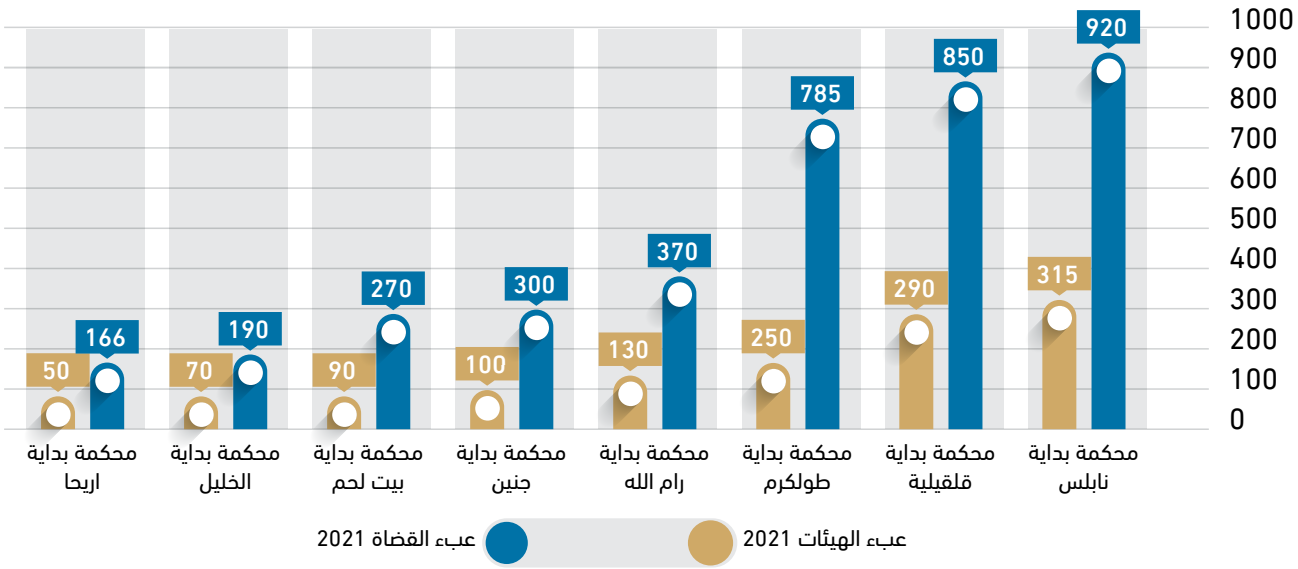

ثانيًا: معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – الدعاوى الحقوقية والعبء السنوي:

لقد بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في الدعاوى الحقوقية في (1708) دعاوى سُجلت وفُصلت خلال العام (111) يومًا، في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، على النحو المبين في الشكل رقم (11):

الشكل رقم (11)

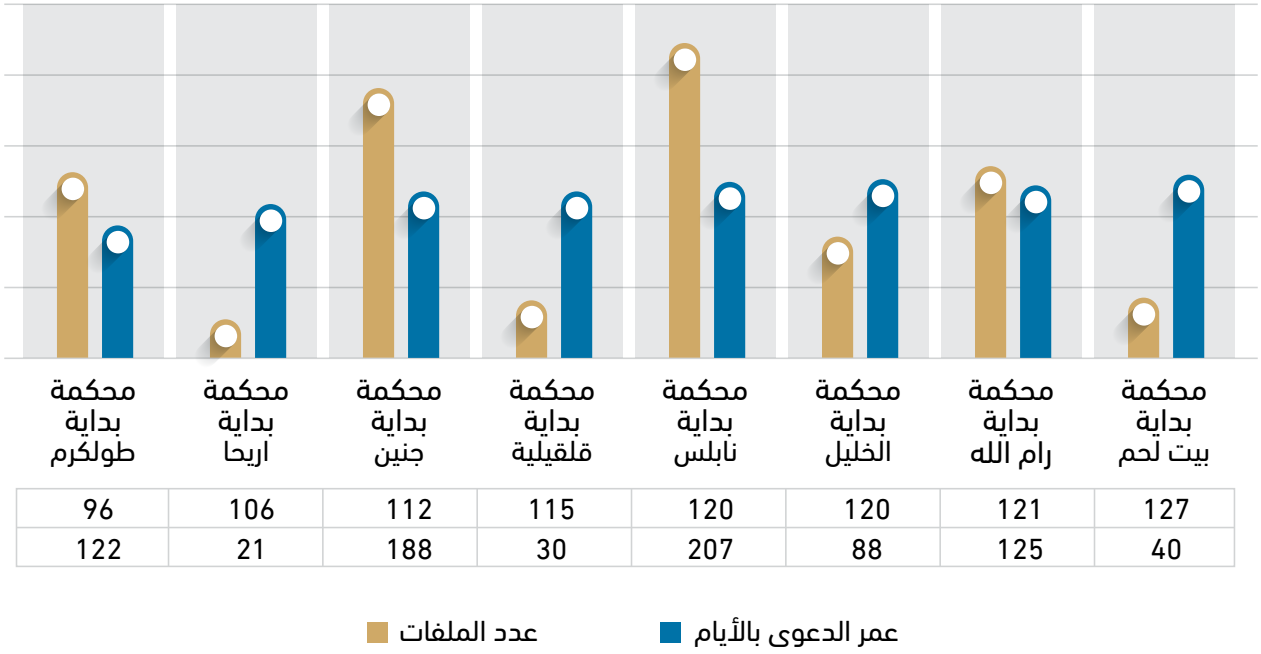

وكان أقل معدل مدة تقاض لدى محكمة بداية أريحا، حيث بلغ (91) يومًا، في الوقت الذي كان فيه أعلى معدل لدى محكمة بداية بيت لحم، حيث بلغ (131) يومًا، كما هو موضح في الجدول رقم (4) من الملاحق.

وبلغ عبء القاضي في الدعاوى الحقوقية (366) دعوى، وتفاوت ذلك من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة بداية رام الله أعلى عبء، حيث بلغ (410) دعاوى، في حين كان أدنى عبء لدى محكمة بداية قلقيلية، الذي بلغ (76) دعوى، على النحو المبين في الشكل رقم (12).

الشكل رقم (12)

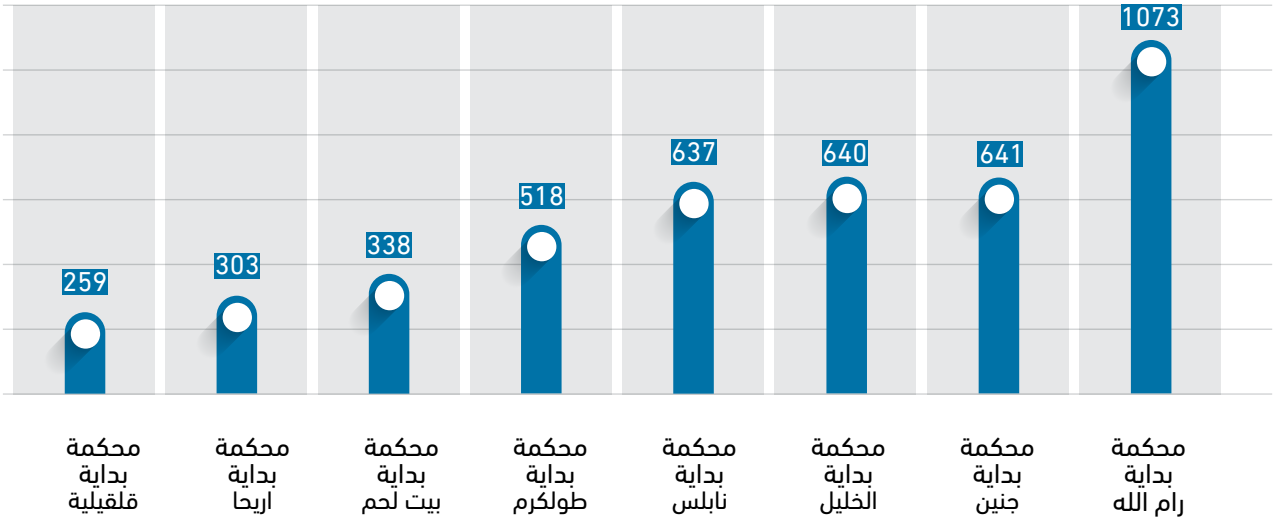

ثالثًا: معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية – في القضايا الجزائية-جنايات والعبء السنوي:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم البداية في القضايا الجزائية -جنايات في (176) دعوى، سُجلت وفُصلت خلال العام (115) يومًا في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، على النحو المبين في الشكل رقم (13).

الشكل رقم (13)

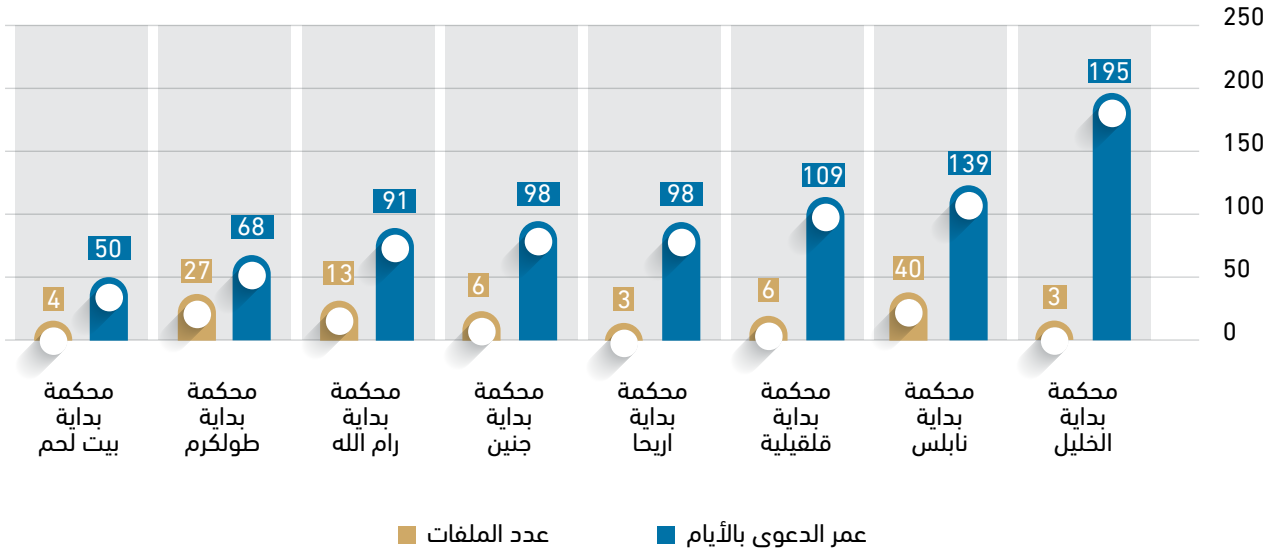

وكانت أعلى مدة تقاض لدى محكمة بداية جنين بمعدل (187) يومًا، وجاءت في المرتبة الثانية محكمة بداية بيت لحم بمعدل (175) يومًا، أما أدنى معدل فقد سجلته محكمة بداية طولكرم، حيث بلغ (22) يومًا، كما هو موضح في الجدول.

هذا وقد بلغ معدل عبء القاضي السنوي في محاكم البداية – جنايات (145) دعوى وبمعدل إنجاز (29) دعوى، في حين كان عبء الهيئة الجنائية (298) دعوى، وبمعدل إنجاز (59) دعوى. ولقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة بداية نابلس أعلى عبء، الذي بلغ (366) دعوى، في حين سجلت محكمة بداية قلقيلية أدنى عبء الذي كان (24) دعوى.

رابعًا: أعمال المحاكم الصلحية

بلغ حجم الوارد إلى محاكم الصلح -وعددها ثلاث عشرة محكمة- (56029) دعوى، منها (17829) دعوى حقوقية، و(38200) دعوى جزائية (جنح)، وكانت نسبة الدعاوى الجزائية من مجموع الوارد للمحاكم الصلحية68.17 % ، أما الدعاوى الحقوقية فقد شكلت ما نسبته 31.82%، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الصلح عام 2021 (51732)، في حين بلغ المدور الحالي (52051) دعوى.

وقد شهدت محاكم الصلح عام 2021 ارتفاعًا في عدد الدعاوى الواردة، بنسبة74.60 % مقارنة مع عام 2020، حيث ارتفع عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الجزاء في قضايا الجنح بنسبة75.48%؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع في عدد الدعاوى المفصولة بنسبة67%، وازدياد عدد الدعاوى المدوّرة بنسبة 8%، في حين انخفض عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الحقوق بنسبة 23%، وارتفع عدد الدعاوى المفصولة بنسبة 32.9%؛ وبصورة عامة ازداد مجموع المدور الحالي لكافة محاكم الصلح بنسبة 8% عن المدور السابق (في العام 2020).

هذا وقد بلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم الصلح92.3%، حيث فصلت محاكم الصلح أقل من العدد الوارد إليها بما نسبته7.7%، بما يعني أنه أضيف للمتراكم أعداد جديدة أدت إلى الزيادة في الأعداد المتراكمة من السنوات السابقة 2020 و 2019، وبالتالي ازداد عبء الهيئات القضائية في محاكم الصلح.

ويظهر الشكل رقم (15) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجموع (المدور والوارد) لمحاكم الصلح حسب الاختصاص.

الشكل رقم (15)

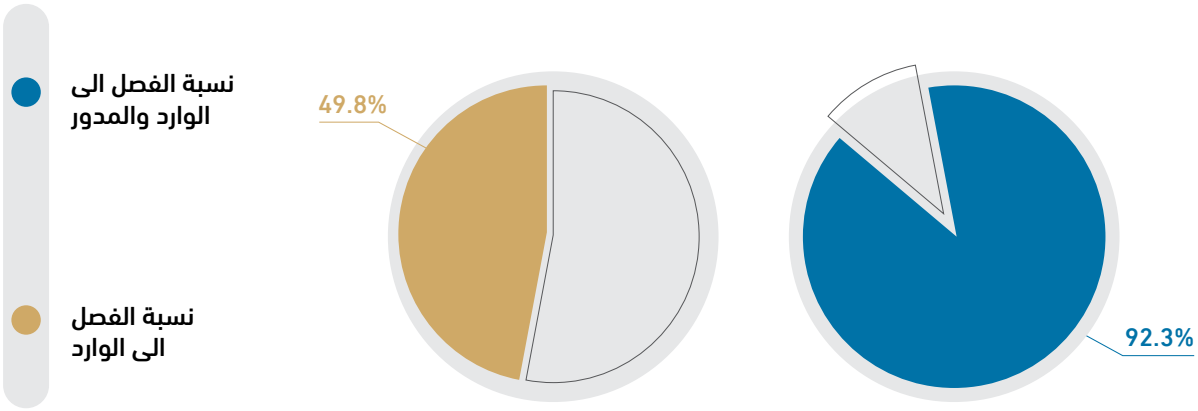

ويظهر الشكل رقم (16) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الصلح في العام 2021 بالمقارنة مع العام 2020.

الشكل رقم (16)

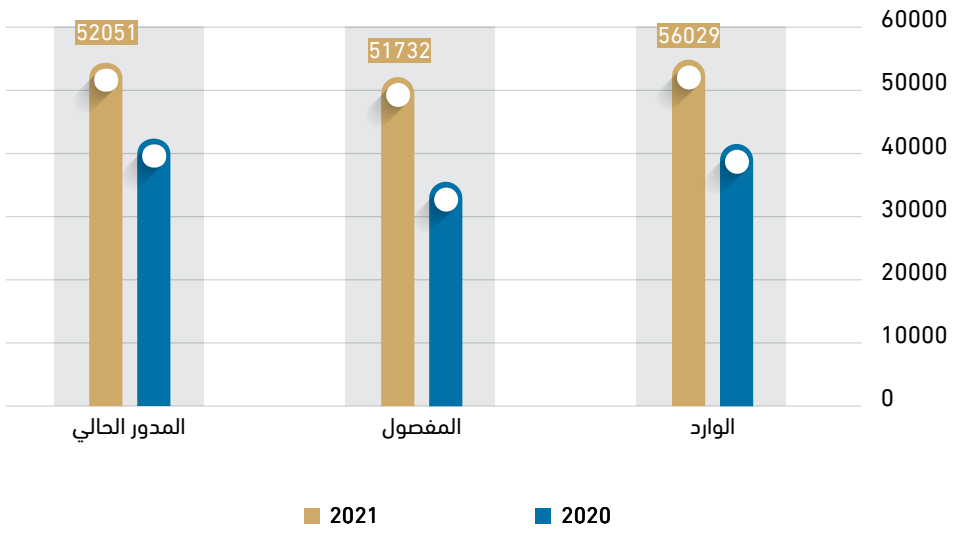

وسجلت محكمة صلح رام الله النسبة العليا في عدد الدعاوى الواردة التي بلغت 15.68% من المجموع، تلتها محكمة صلح نابلس بنسبة 14.46%، ثم كانت في المرتبة الثالثة محكمة صلح الخليل بنسبة 11.86%، ثم محكمة صلح جنين وقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 10.36% من مجموع الدعاوى الواردة، وجاء في المرتبة الخامسة محكمة صلح بيت لحم بنسبة 10.25%، وهي المحاكم التي سجلت أعلى نسبة فصل ومدوّر حاليّ.

وبلغ معدل العبء السنوي لقاضي الصلح في جميع محاكم الصلح (1325) دعوى، بمعدل إنجاز (561) دعوى. وتفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، بناء على التفاوت في عدد قضاة المحاكم ومجموع الدعاوى الواردة إليها. وكان أعلى معدل عبء لدى قضاة محكمة صلح قلقيلية الذي بلغ (2609) دعاوى، بمعدل إنجاز (1364) دعوى، ثم جاء في المرتبة الثانية محكمة صلح رام الله بعبء (2090) دعوى، بمعدل إنجاز (803) دعاوى، أما المرتبة الثالثة فكانت لمحكمة صلح حلحول بعبء (2030) دعوى، وإنجاز (1194) دعوى. ويوضح كل من الجدول الإحصائي رقم (6) في الملاحق تفصيلات ذلك، بالاضافة إلى الشكل رقم (17) أدناه.

الشكل رقم (17)

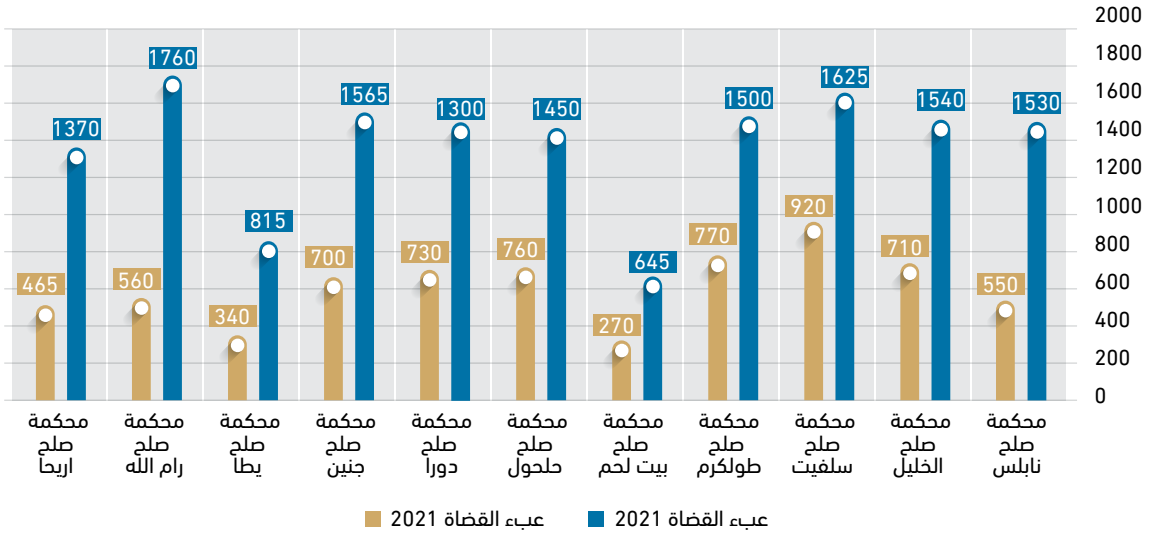

أما على مستوى معدل مدة التقاضي، فقد بلغ لدى محاكم الصلح بكافة اختصاصاتها (30203) دعوى، سُجلت وفُصلت خلال العام 2021، (147) يومًا، في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل رقم (18) أدناه.

الشكل رقم (18)

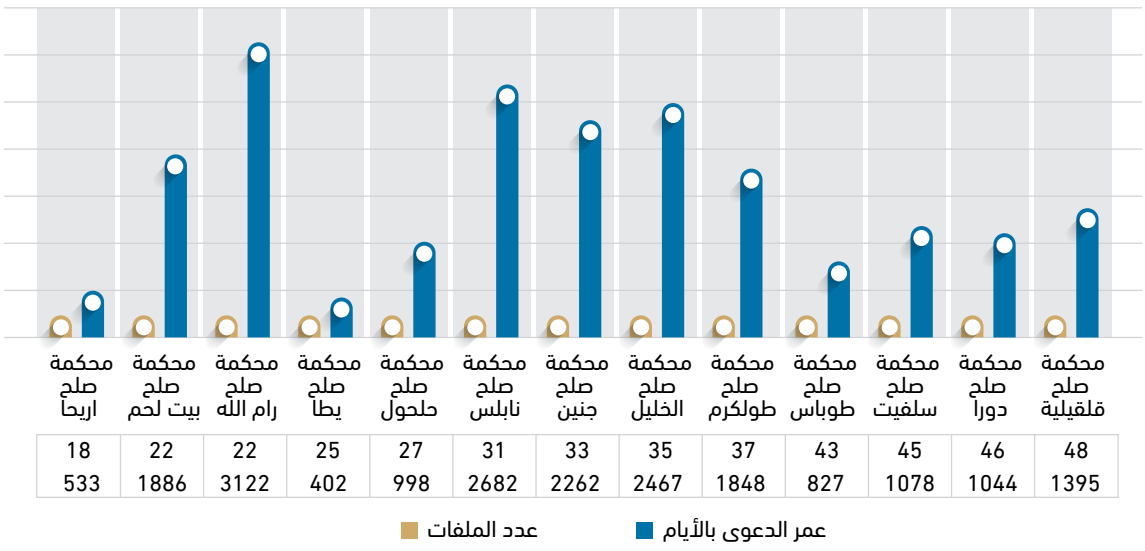

وسنبين تاليا تفصيل مدد التقاضي لدى محاكم الصلح وعبء القاضي حسب الاختصاص:

1- معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح -حقوق:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح-حقوق في (6152) دعوى، سُجلت وفُصلت خلال العام، (121) يومًا في مرحلة التحضير والنظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو مبين في الشكل رقم (19):

الشكل رقم (19)

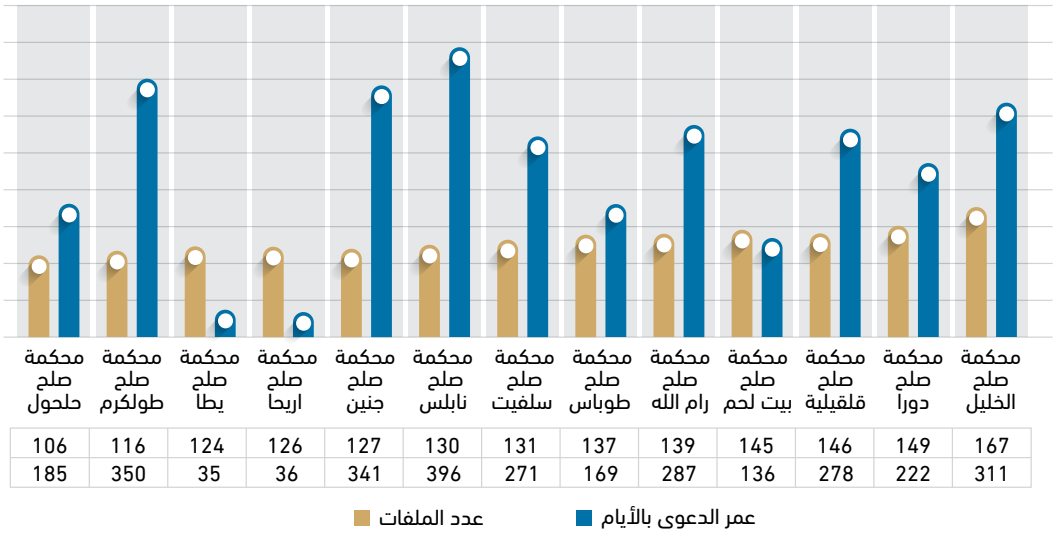

وكان أدنى معدل مدة تقاض لدى محكمة صلح يطا-حقوق الذي بلغ (101) يوم، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح قلقيلية-حقوق حيث بلغ (137) يومًا، كما هو موضح في الجدول رقم (6) من الملاحق.

2- معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح – جزاء:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم صلح الجزاء (17530) دعوى سُجلت وفُصلت خلال (15) يومًا، خلال مرحلة التحضير ونظر الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الشكل رقم (20).

وكان أدنى معدل مدة تقاض لدى محكمة صلح حلحول-جزاء والذي بلغ (9) أيام، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح قلقيلية-جزاء حيث بلغ (23) يومًا، كما هو موضح في الجدول رقم (6) من الملاحق والشكل التوضيحي رقم (20).

الشكل رقم (20)

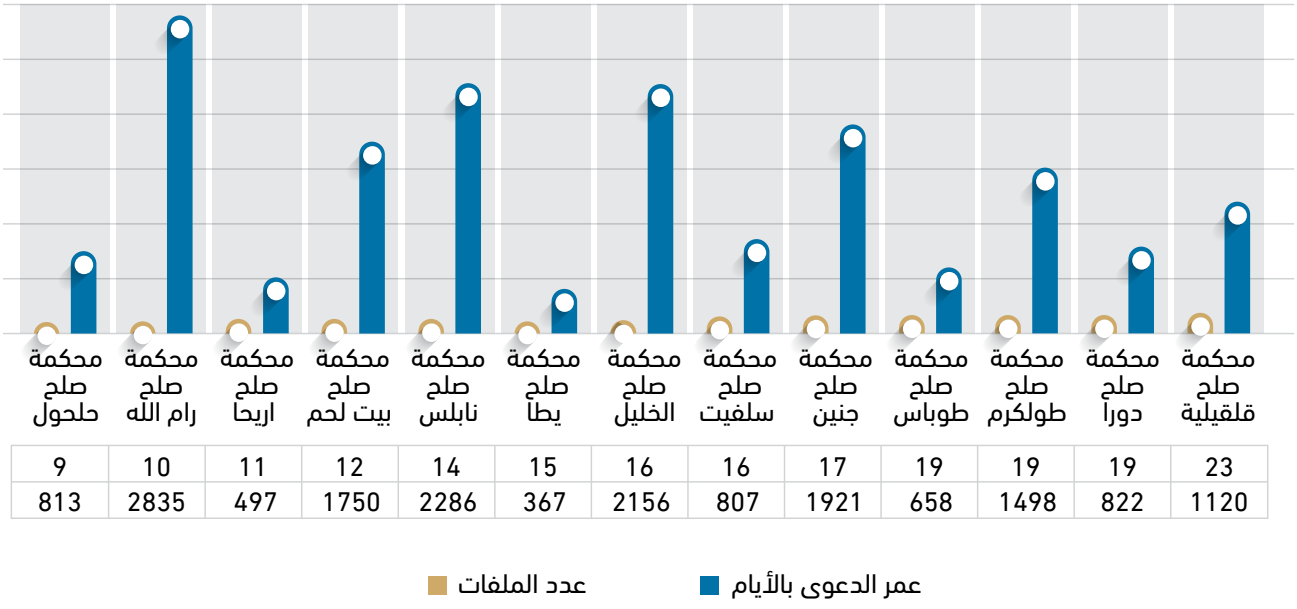

خامسًا: أعمال محاكم تسوية الأراضي

بلغ عدد الإعتراضات الواردة إلى محاكم التسوية عام 2021 (6287) إعتراض وفق التفصيل الآتي:

1 محكمة تسوية دورا وبلغت (583) إعتراض.
2 محكمة تسوية حلحول وبلغت (1631) إعتراض.
3 محكمة تسوية رام الله وبلغت (3377) إعتراض.
4 محكمة تسوية بيت لحم وبلغت (1474) إعتراض.
5 محكمة تسوية نابلس وبلغت (1078) إعتراض.
6 محكمة تسوية سلفيت وبلغت (498) إعتراض.
7 محكمة تسوية جنين وبلغت (239) إعتراض.
8 محكمة تسوية طولكرم وقلقيلية وبلغت (710) إعتراض.
9 محكمة تسوية طوباس وبلغت (72) إعتراض.

هذا وقد انخفض عدد الإعتراضات الواردة إلى جميع محاكم التسوية خلال العام 2021 بنسبة 5%، مقارنة مع العام 2020. كما ارتفع عدد الاعتراضات المفصولة لديها بنسبة 41% عما كان عليه الوضع عام 2020، وقد كان المفصول من الاعتراضات على النحو الآتي:

1 محكمة تسوية دورا وبلغت (747) إعتراض.
2 محكمة تسوية حلحول وبلغت (958) إعتراض.
3 محكمة تسوية رام الله وبلغت (497) إعتراض.
4 محكمة تسوية بيت لحم وبلغت (546) إعتراض.
5 محكمة تسوية نابلس وبلغت (464) إعتراض.
6 محكمة تسوية سلفيت وبلغت (337) إعتراض.
7 محكمة تسوية جنين وبلغت (257) إعتراض.
8 محكمة تسوية طولكرم وقلقيلية وبلغت (307) إعتراض.
9 محكمةتسوية طوباس وبلغت (16) إعتراض.

وبلغت نسبة الفصل على الوارد في جميع محاكم التسوية 42.7%، ونسبة الفصل إلى المدور والوارد 12.9%. ويبين الشكل الآتي رقم (21) نسبة الفصل إلى الوارد، وإلى المجمع المدور والوارد في جميع محاكم التسوية.

الشكل رقم (21)

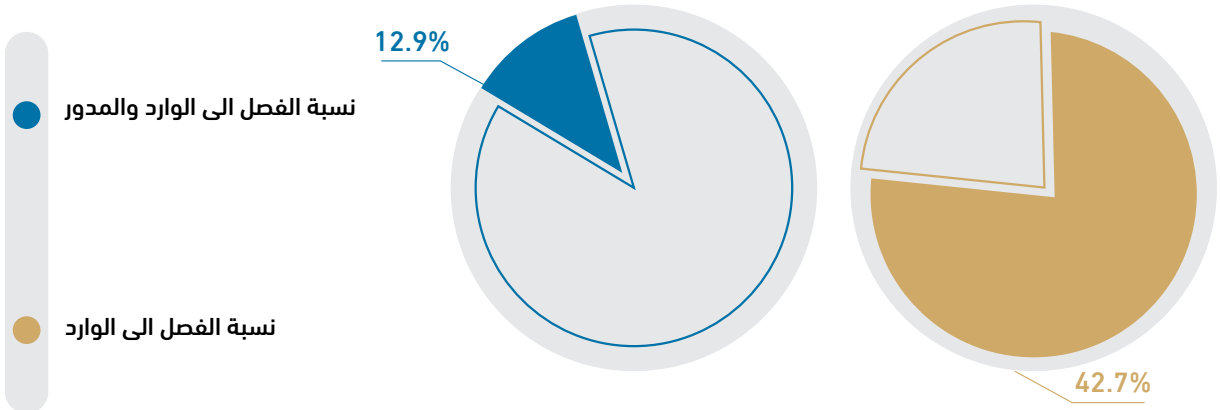

سادسًا: أعمال محاكم الأحداث

بتاريخ 13/10/2021 الموافق 7 ربيع الأول 1443 صدر القرار بقانون رقم 30/2021 بتعديل القرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث، الذي أصبح نافذًا بتاريخ 27/10/2021، ونص في المادة السادسة منه على تشكيل المجكمة من قاضٍ فرد بدرجة قاضي صلح في كل محافظة على الأقل، تختص بالنظر في المخالفات والجنح، و تشكل المحكمة من قاضٍ فرد بدرجة قاضي بداية في كل محافظة تختص بالنظر في الجنايات.

عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث الصلح وعددها اثنتا عشرة محكمة، (669) دعوى وفق التفصيل الآتي:

1 محكمة أحداث رام الله وبلغت (161) دعوى.
2 محكمة أحداث نابلس وبلغت (121) دعوى.
3 محكمة أحداث الخليل وبلغت (33) دعوى.
4 محكمة أحداث أريحا وبلغت (10) دعاوى.
5 محكمة أحداث بيت لحم وبلغت (32) دعوى.
6 محكمة أحداث جنين وبلغت (76) دعوى.
7 محكمة أحداث طولكرم وبلغت (47) دعوى.
8 محكمة أحداث قلقيلية وبلغت (67) دعوى.
9 محكمة أحداث طوباس وبلغت (45) دعوى.
10 محكمة أحداث سلفيت وبلغت (45) دعوى.
11 محكمة أحداث حلحول وبلغت (22) دعاوى.
12 محكمةأحداث دورا وبلغت (10) دعاوى.

ولقد بلغ مجموع الدعاوى المفصولة لدى محاكم الأحداث الصلح (173)*دعوى كالآتي:

1 محكمة أحداث رام الله وبلغت (23) دعوى.
2 محكمة أحداث نابلس وبلغت (8) دعاوى.
3 محكمة أحداث الخليل وبلغت دعوى واحدة.
4 محكمة أحداث أريحا وبلغت (4) دعاوى.
5 محكمة أحداث بيت لحم وبلغت دعوتين اثنتين.
6 محكمةأحداث جنين وبلغت (7) دعاوى.
7 محكمة أحداث طولكرم وبلغت (4) دعاوى.
8 محكمة أحداث قلقيلية وبلغت (8) دعاوى.
9 محكمة أحداث طوباس وبلغت (53) دعوى.
10 محكمة أحداث سلفيت وبلغت (58) دعوى.
11 محكمة أحداث حلحول وبلغت (5) دعاوى.
12 محكمة أحداث دورا وبلغت (0) دعوى.

ولقد انخفض مجموع الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث عام2021 بنسبة 55% عنه في عام 2020، بينما ارتفع عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة 64.7%. ويبين الشكل الآتي التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام 2021 مقارنة مع العام 2020.

الشكل رقم (22) أدناه يوضح التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

*انعقد الاختصاص بنظر دعاوي الجنح والمخالفات في قضايا الأحداث من قاض فرد بدرجة قاضي صلح، بموجب القرار بقانون رقم (30) لسنة 2021 المعدل للقرار بقانون بشأن حماية الأحداث، الذي أصبح نافذًا منذ تاريخ 27/10/2021 وكان الاختصاص قبل ذلك بنظر الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث من اختصاص قاض بدرجة بداية، بحيث يعكس الرقم المذكور أعلاه عدد الدعاوي المفصولة منذ إقرار تعديل الاختصاص وليس قبل ذلك.

الشكل رقم (22)

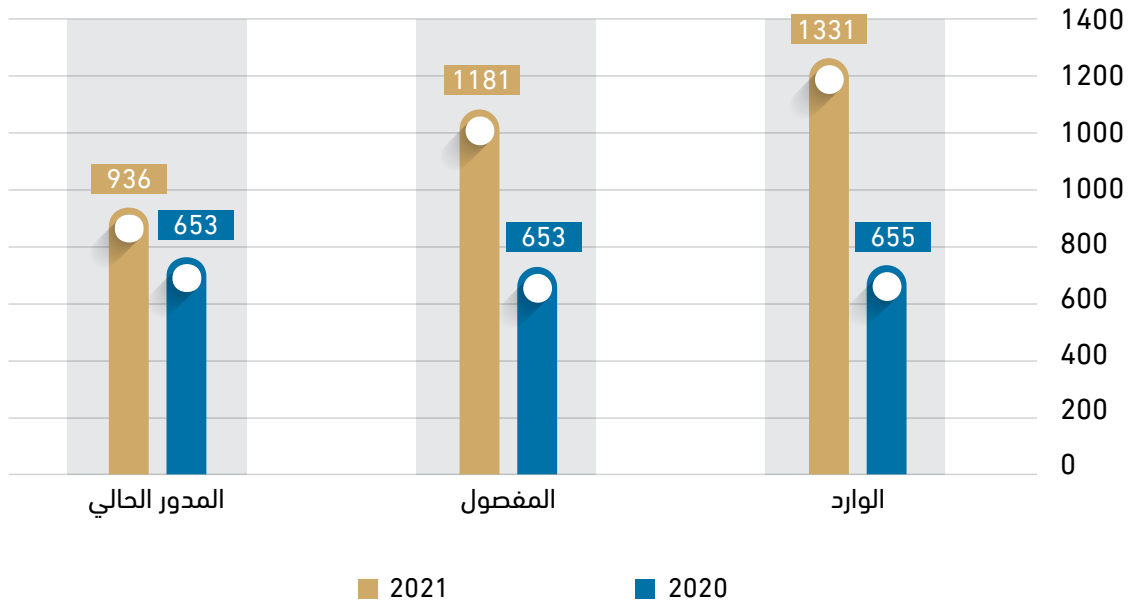

أعمال المحكمة العليا/ محكمة النقض بصفتها محكمة إدارية في العام 2021

بموجب المادة 54 من القرار بقانون رقم 41 لسنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية الصادر بتاريخ 30/12/2020، وقد أصبح نافذًا بتاريخ 11/1/2021، فقد تولت المحكمة العليا/ محكمة النقض مؤقتًا بصفتها محكمة إدارية جميع اختصاصات المحكمة الإدارية لحين تشكيل المحاكم الإدارية.

بلغ عدد الهيئات القضائية للمحكمة العليا \محكمة النقض بصفتها محكمة إدارية لهذا العام2021 هيئة قضائية واحدة مشكلة من ثلاثة قضاة.

وبلغ عدد الدعاوى الواردة اليها في العام 2021 (334) دعوى، في حين الوارد في العام 2020 (219)، ولقد ارتفع الوارد للعام 2021 (115) دعوى، مقارنة بالعام 2020، وشكل الارتفاع في الوارد ما نسبته 65.5%.

وبلغت الدعاوى المفصولة لهذا العام (271) دعوى، في حين كان المفصول في العام 2020 (234) دعوى

بنسبة ارتفاع 13.9% مقارنة بالعام 2020.

ولقد بلغ المدور الحالي لهذا العام (349) دعوى، وبلغت نسبة الفصل للوارد 81.4%؛ بما يعني أن المحكمة لم تفصل كل ما ورد إليها هذا العام ما نسبته18.6% من الوارد.

ولقد بلغ عبء الهيئة للعام 2021 (553) دعوى، وبلغ عبء القاضي في الهيئة (184) دعوى، بمعدل إنجاز للهيئة (271) دعوى، وبلغ إنجاز القاضي في الهيئة (90) دعوى.

القسم الثاني:

أولاً: التخطيط الإستراتيجي لمجلس القضاء الأعلى

في إطار مأسسة كافة جوانب عمل مجلس القضاء الأعلى وجميع الإدارات التابعة له والمحاكم، ركز المجلس على بناء الإطار الإستراتيجي العام للسلطة القضائية، حيث تكمن أهمية العمل بالرؤية الإستراتيجية، في كونها تتزامن وتتسق مع التخطيط الإستراتيجي لكافة مؤسسات دولة فلسطين، من خلال أجندة السياسات الوطنية وإستراتيجية قطاع العدالة للأعوام 2021-2023؛ الأمر الذي من شأنه أن يسهم في معالجة التحديات التي تواجه السلطة القضائية .

حيث شهد العام 2021 إعداد الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية للأعوام 2022-2026، وكذلك الخطة التنفيذية للمجلس للعام 2022 بشكلها النهائي من قبل مجلس القضاء الأعلى، وتم إقرارها في نهاية العام، وقد جاءت بناءً على الحاجة الملحة لرسم خارطة الطريق لتعزيز استقلال القضاء ومبدأ سيادة القانون، وتحقيق العدالة الناجزة، وفتح الأفق أمام التطوير الإلكتروني في تقديم الخدمات من خلال استخدام التقنيات الحديثة، إضافة إلى رفع قدرات القضاة وتعزيز التوجه إلى القضاء المتخصص، إضافة إلى تطوير بيئة العمل القضائي والإداري، وتعزيز العلاقة مع كافة المؤسسات الشريكة الوطنية والدولية.

المنهجية:

اعتمدت منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية على تحليل البيئة الداخلية والخارجية، كما هو مبين في الرسم، الذي يعرض ملخصًا للنهج والخطوات المتبعة في إعداد الخطة الإستراتيجية، حيث تم تحليل البيئة الداخلية والخارجية للعمل المؤسسي، والوقوف عند المعيقات والتحديات التي تحد من المضي قدمًا في التطور، إضافة إلى جوانب القوة والفرص المتاحة؛ لاستخدامها كرافعة نحو التميز التطويري و التشغيلي في السلطة القضائية.

المرجعيات التي استندت إليها الخطة:

1. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003
2. قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 وتعديلاته.
3. قانون تشكيل المحاكم النظامية.
4. الخطط التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام 2019 و 2020.
5. أجندة السياسات الوطنية 2017-2022
6. أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف (16) المتمثل في السلام والعدل والمؤسسات القوية
7. الخطة الإستراتيجية المحدثة لقطاع العدالة 2021-2023

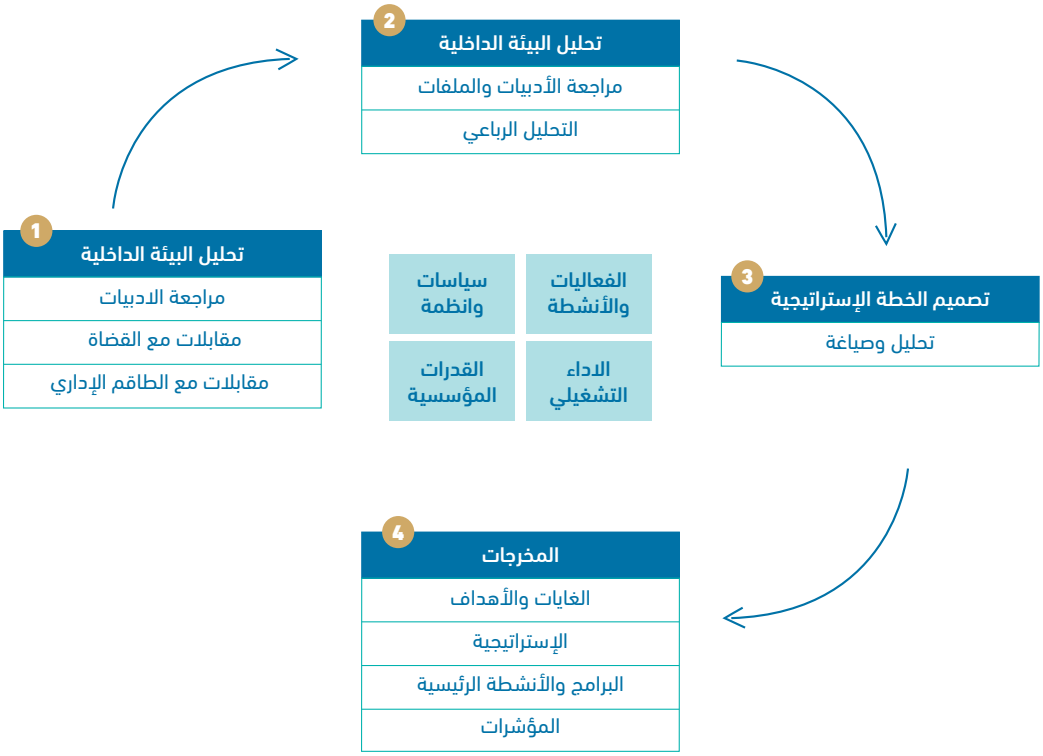

الإطار الإستراتيجي العام للخطة

يسعى مجلس القضاء الأعلى لتحقيق أهدافه وغاياته بناءً على رؤية ورسالة ساميتين، منسجمتان تمامًا مع رؤية قطاع العدالة ورسالته:

الرؤية

" قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية إجراءاته وخدماته، ليعزز العدل والمساواة و سيادة القانون".

الرسالة

" إصدار الأحكام القضائية حسب التشريعات النافذة بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، وتنفيذ الأحكام ألقضائية، وشمول الخدمات القانونية المقدمة من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، مساهمة في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمحافظة على استقرار المجتمع الفلسطيني وأمنه".

تتمحور الإستراتيجية حول تعزيز مبدأ استقلال القضاء، وتسهيل وصول المواطنين للعدالة، وتحقيق المحاكمة العادلة وتعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها، وتعزيز التطوير والبناء المؤسسي، من خلال أهدافها الإستراتيجية، التي انسجمت بشكل كامل مع أهداف الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة، وجاءت أهم محاورها على النحو الآتي:

	الهدف الإستراتيجي	الأهداف الفرعية
1	تعزيز استقلال القضاء	مراجعة التشريعات المعززة لاستقلال القضاء وتطويرها
		تحقيق الاستقلال المالي والإداري ،من خلال اعتماد موازنة خاصة لمجلس القضاء الأعلى، وتطوير نظام إداري ومالي خاص بمجلس القضاء الأعلى.
		تحسين ثقة المواطنين بالقضاء، من خلال تفعيل الدائرة الإعلامية، وتعزيز نظام الشكاوى، وتطوير قنوات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.
2	تنمية كفايات القضاة والكادر الإداري وتطويرهما	تطوير مناهج وبرامج التدريب
		اعتماد برنامج التدريب الأساسي للقضاة الجدد، وتنفيذ التدريب الأساسي لجميع القضاة تطوير برنامج التدريب الإلكتروني
		تطوير برنامج الدبلوم القضائي وتفعيله تطوير نظام لخريجي برنامج الدبلوم
3	تحقيق المحاكمة العادلة	زيادة كفاءة عملية التقاضي للوصول إلى عدالة ناجزة
		تسهيل وصول المواطنين للقضاء
		تفعيل دور المكتب الفني وتعزيزه
		تعزيز الدور الرقابي على السجون ومراكز التوقيف
		تعزيز دور التفتيش القضائي
4	تحسين بيئة التقاضي	تطوير المجمعات ومباني المحاكم ومواءمتها؛ لتراعي احتياجات كافة الفئات والعاملين وتحافظ على هيبة القضاء
		تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
v		
5	تعزيز التطوير والبناء المؤسسي لمجلس القضاء الأعلى	تعزيز دور إدارة المحاكم للقيام بعملها بشكل فعال
		مأسسة المعهد القضائي والارتقاء بمستوى التعليم القانوني والممارسة العملية للقانون
		تطوير المشاريع وتجنيد الأموال
		تعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة الرسمية والدولية
		تحقيق التميز التشغيلي

وبناء على المنهجية التي اتبعها مجلس القضاء في تطوير خطته الإستراتيجية، فقد رسخ مفاهيم التخطيط بمستوياته المختلفة، سواءً كانت على المستوى الإستراتيجي أو على المستوى التنفيذي والتشغيلي، وذلك من أجل المضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف والغايات، وتقديم خدمات تقاضٍ، وخدمات عدلية تتسم بالجودة والكفاءة.

ثانيًا: الأهداف المتحققة ضمن الإستراتيجة الوطنية لقطاع العدالة وسيادة القانون 2021-2023 «المحدثة»

شكلت الإستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة مرجعًا لتطوير القضاء النظامي، حيث أشارات أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022 إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، من خلال تعزيز وصول المواطنين للعدالة، وأشارت إستراتيجية قطاع العدالة إلى تحقيق هذه السياسات الوطنية من خلال التدخلات السياساتية الآتية:

- تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها
- ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته
- ضمان فعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية
- الوصول العادل إلى خدمات العدالة، وتعزيز التكاملية في تقديمها، لاسيما للنساء والأحداث
- تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة

شهد العام 2021 تحقيق مراجعة مجموعة من التشريعات والقوانين المتصلة بعمل السلطة القضائية، وكذلك إصدار العديد من الأنظمة و التعليمات التي من شأنها تحقيق الأهداف الإستراتيجة لمؤسسات قطاع العدالة، بالإضافة لخطط مجلس القضاء الأعلى للأعوام 2019 و 2020 ، والتي ستساهم في ضمان نزاهة النظام القضائي و استقلاليته، وتسهيل الوصول العادل إلى خدمات العدالة، ونشير في هذا التقرير لنبذة مختصره عنها:

1. القرار بقانون رقم 40 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 الصادر بتاريخ 30\12\2020 الموافق 15 جمادى الأولى 1442 هجرية، والمنشور في العدد اثنان وعشرون ممتاز -الوقائع الفلسطينية- بتاريخ 11\01\2021 وقد تضمت أحكامه إجراء العديد من التعديلات على الأحكام التي تضمنها قانون السلطة القضائية رقم 2 لسنة 2002، في سياق تنظيم كافة المسائل ذات العلاقة بالشأن القضائي، إذ شدّد على استقلال السلطة القضائية، وان مجلس القضاء الأعلى هو صاحب الولاية العامة على القضاء النظامي بكافة شؤونه، وأن القضاء والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون، وأنه يحظر على أي شخص أو سلطة المساس باستقلال السلطة القضائية أو التدخل في شؤونها. وكغيره من التشريعات العربية والإقليمية، تبنى فكرة القاضي المتدرج، حيث تخصص فترة التدرج لتعزيز القدرات والمهارات العملية للقضاة المعينين حديثًا، قبل توليهم منصة الحكم، من خلال إلحاقهم بهيئات قضائية حاكمة.

وبموجبه أصبح مجلس القضاء الأعلى مشكلاً على النحو الآتي:

رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض	رئيسًا
نائب رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض	نائبًا للرئيس

اثنان من قضاة المحكمة العليا/محكمة النقض يتم انتخابهما من قبل الهيئة العامة للمحكمة العليا /محكمة النقض

رؤساء محاكم استئناف القدس وغزه والخليل ونابلس

رئيس محكمة بداية يختاره المجلس من أقدم عشرة رؤساء محاكم البداية لمدة سنتين غير قابلة للتجديد

النائب العام

وكيل وزارة العدل

2. القرار بقانون رقم 39 لسنة 2020 بشأن تشكيل المحاكم النظامية الصادر بتاريخ 30\12\2020 الموافق 15 جمادى الأولى 1442 هجرية والمنشور في العدد اثنان وعشرون ممتاز -الوقائع الفلسطينية- والذي جاء ملغيًا لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001، وقد تضمنت أحكامه:

- استحداث محكمة استئناف نابلس ومحكمة استئناف الخليل، بالإضافة لمحكمتي استئناف غزة والقدس.

- أصبحت قضايا استئناف التنفيذ من اختصاص محاكم البداية بصفتها الاستئنافية.

-إذا نُقل قاضي الصلح أو قاضي البداية إلى وظيفة قضائية أخرى، يبقى مختصًا بإصدار الأحكام في الدعاوى المرفوعة لإصدار الحكم قبل نفاذ مفعول نقله، وذلك لمدة شهر من تاريخ نقله، ويتم إرسال الحكم الصادر فور صدوره إلى رئيس المحكمة المنقول منها، لتكليف قاضٍ بتلاوة الحكم أو باتخاذ ما يلزم فيها من إجراءات.

- تنظيم عمل المحكمة العليا\ محكمة النقض للمسائل التي تختص بها، حيث قام بالتفرقة بين نوعين من الأحكام والقرارات التي يمكن عرضها على هذه المحكمة في المسائل المدنية، وتتجلى هذه التفرقة بالتمييز بين قرارات وأحكام تعرض على هذه المحكمة دون قيد، وقرارات وأحكام لا تعرض إلا بعد صدور إذن بذلك، وهو ما بينته المادة 2\17 من القرار بقانون المشار إليه، وقد وردت على النحو الآتي:

«بصفتها الحقوقية: أ. في الطعون الموجهة إلى الأحكام والقرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعاوى الحقوقية الصادرة عن محاكم البداية التي تزيد قيمة المدعى به فيه على عشرة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونًا، على أن تستمر بالنظر في القضايا الحقوقية المطعون فيها بالنقض قبل صدور هذا القرار بقانون وإصدار القرار فيها. ب. إذا كان الخلاف في الأحكام الأخرى في القضايا التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها عن عشرة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونًا يدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية خاصة وإذن رئيس المحكمة العليا/ محكمة أو من يفوضه بذلك، الذي له بعد تدقيق الأوراق والاطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الإذن أو الرفض. ج. على طالب الإذن أن يبين في طلبه بالتفصيل النقطة القانونية المستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية خاصة التي يستند إليها في طلبه، وبغير ذلك يرد الطلب شكلاً»

- تنظيم تخصص القضاة في محاكم النقض و الاستئناف و البداية بغرف حقوقية أو جزائية أو غيرها من الغرف المتخصصة.

-النص على إنشاء مكتب فني لدى المحكمة العليا\محكمة النقض ومحاكم الاستئناف.

-أناط بمجلس القضاء الأعلى وضع الأنظمة الخاصة بالآتي: تحديد الاختصاص المكاني لمحاكم الصلح ومحاكم البداية ومحاكم الاستئناف، وإنشاء الغرف المتخصصة وتحديد اختصاصها وفقًا لاحكام القرار بقانون، تحديد النفقات التي تعطى للفريقين والشهود، ونظام لبس القضاة، ونظام إتلاف ملفات القضايا التي مر عليها فترة معينة من الزمن، مع الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بها بالأساليب الفنية الحديثة.

3. القرار بقانون رقم 29 لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم 39 لسنة 2022 بشأن تشكل المحاكم النظامية، الصادر بتاريخ 13\10\2021، الموافق 07\ربيع الأول \1443 هجرية، المنشور في العدد 184 من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 27\10\2021، وقد عدّل اختصاص محكمة البداية، إذ جعل نظر الدعاوى الجنائية أمام محاكم البداية من هيئة مشكّلة من ثلاثة قضاة في جرائم القتل ماعدا القتل الخطأ، وجرائم الاغتصاب وهتك العرض، والخطف الجنائي، وجرائم الجنايات الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، وجرائم الجنايات الواردة في القرار بقانون رقم 18 لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتعديلاته، وجرائم بيع أو تأجير جزء من الأراضي الفلسطينية إلى دولة معادية أو أي من مواطنيها أو رعاياها، والجرائم المعاقب عليها بالسجن الذي يزيد على 10 سنوات، والشروع والتدخل والتحريض في الجرائم المبينة في البنود السابقة، والجرائم المتلازمة بالجرائم المبينة في البنود السابقة؛ الأمر الذي يعزز مبدأ المحاكمة العادلة من خلال جعل نظر هذه الجرائم من ثلاثة قضاة بدلاً عن قاضٍ واحد .

4. القرار بقانون رقم 32 لسنة 2021 بشأن الوساطة لتسوية النزاعات المدنية، الصادر بتاريخ 13\10\2021، الموافق 07 ربيع الأول 1443 هجرية، المنشور في العدد 184 من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 27\10\2021. والوساطة من أساليب الحلول البديلة لفض النزاعات المدنيّة؛ انسجامًا مع توجهات إستراتيجية تطوير القضاء الفلسطيني، وذلك بغية اختصار الوقت والجهد والنفقات. ويتلخص مبدأ الوساطة بقيام قاضي الوساطة أو شخص محايد من أصحاب الخبرة والكفاءة والنزاهة بتوظيف مهاراته المستحدثة في إدارة المفاوضات، ومن خلال مجموعة من الإجراءات السرية، لمساعدة أطراف النزاع على تقريب وجهات نظرهم، وتسوية نزاعاتهم بشكل وُدّي، قائم على التوافق والتراضي، بعيدًا عن إجراءات التقاضي، بما يحقق الميزات الآتية:

أ- محدودية التكاليف مقارنة بإجراءات التقاضي أو التحكيم.

ب- المرونة.

ج- توفير الوقت.

د- المحافظة على العلاقات الودية بين الخصوم.

5. القرار بقانون رقم 30 لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث، وكانت أبرز التعديلات التي تضمنها:

- تشكيل المحكمة من قاضٍ فرد بدرجة قاضي صلح في كل محافظة، تكون المحكمة مختصة بالنظر في المخالفات والجنح، أو عند وجود الطفل في إحدى حالات التعرض للخطر. والهدف منها التغلب على صعوبة انعقاد جلسات المحاكمة في الدوائر التي لا يوجد فيها قاضي بداية، تلافيًا لتأخير إجراءات التقاضي.

- تعديل طرق الطعن في الأحكام الصادرة عن محاكم الأحداث، بأن جعل الاختصاص لمحاكم البداية بصفتها الاستئنافية للنظر في الطعون الموجهة على الأحكام الصادرة عن قاضي الأحداث بدرجة قاضي صلح في قضايا الجنح والمخالفات .

6. تم إلحاق المعهد القضائي الفلسطيني بمجلس القضاء الأعلى وصار أحد مرافق السلطة القضائية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 7 لسنة 2021 بتعديل المرسوم رقم 6 لسنة 2008 بشأن المعهد القضائي.

ولا بدّ هنا من الإشارة لصدور القرار بقانون رقم 41 لسنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية الصادر بتاريخ 2020\12\30، الموافق 15 جمادى الأولى 1442 هجرية، المنشور في العدد 22 ممتاز من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 11/1/2021. وبموجبه تم إنشاء هيئة قضائية مستقلة بذاتها، تسمى « المحاكم الإدارية » وتختص دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية، والدعاوى التأديبية، وغيرها من الدعاوى التي ينظمها القرار بقانون المشار إليه، وتبني مبدأ التقاضي على درجتين في القضاء الإداري يكون مختصًا بالفصل في المنازعات الإدارية؛ كون عرض النزاع لأكثر من مره يضمن ترسيخ العدالة للأطراف، وأن الكثير من الدول -ومن بينها بعض الدول العربية- أخذت بهذا المبدأ، وتضمن مبدأ القضاء الشامل (إلغاء وتعديل) بحيث شكلت المحاكم الإدارية على درجتين:

أ. المحكمة الإدارية .

ب. المحكمة الإدارية العليا

وبيّن اختصاصاتهما وكيفية تشكيل كل محكمة منهما.

الأنظمة والتعليمات

1.نظام التفتيش القضائي رقم 12 لسنة 2021 الصادر في 5\04\2021 الموافق 23\شعبان\1442 و المنشور في العدد 180 من مجلة الوقائع الفلسطينة بتاريخ 24\6\2021 ، ونشير في هذا التقرير لنبذه مختصرة إلى ما اشتمله النظام:

-تطبيق أحكام التفتيش على القضاة، والمحاكم النظامية وقضاتها والأقلام التابعة لها ودوائر التنفيذ والعدل.

- تحديد القواعد الناظمة لكيفية إجراء التفتيش القضائي على المحاكم النظامية وقضاتها والأقلام التابعة لها ودوائر التنفيذ.

- تحديد الأسس والمعايير المتبعة في إجراء التفتيش، كل ذلك بسياج يضمن الاستقلال القضائي، كما تبع ذلك صدور تعليمات رقم 1 لسنة 2021 بالتفتيش القضائي، تبيّن الإجراءات المتبعة عند إجراء التفتيش القضائي، وكيفية إعداد تقارير الأداء السنوية للسادة القضاة، والمعايير التي يتم مراعاتها عند إجراء التقييم السنوي للسادة القضاة عند تدقيق الدعاوى الحقوقية والجزائية، وتدقيق الدعاوى الاستئنافية الجزائية والحقوقية، أمام محاكم الاستئناف، وأمام محكمة البداية بصفتها الاستئنافية، وكيفية احتساب الدرجات في تقرير الكفاية.

-.تتولى الدائرة المهام الآتية:

1 التفتيش الدوري على كافة أعمالالقضاة .

2 التفتيش الدوري والمفاجئ على أعمال المحاكم النظامية.

3 التحقيق في الشكاوى التي يحيلها الرئيس إلى رئيس الدائرة.

4 مراقبة حسن سير القضاء.

5 التفتيش على أقلام المحاكم ودوائرها.

6 تنظيم تقارير عن الزيارات التفتيشية، ورفعها إلى الرئيس.

7 إعداد نماذج تقرير الكفاية، ورفعها للمجلس لاعتمادها.

2 نظام القاضي المتدرج رقم 11 لسنة 2021 بتاريخ 5\04\2021 الموافق 23\شعبان\1442 و المنشور في العدد 180 من الوقائع الفلسطنية بتاريخ 24\6\2021، ينص على تعيين القاضي المتدرج من المحامين المزاولين أو الحاصل على دبلوم المعهد القضائي ويكون بدرجة معاون نيابة، لمدة سنة قابلة للتجديد لمرة واحدة، حيث تخصص فترة التدرج لتعزيز القدرات والمهارات العملية للقضاة المعينين حديثًا، قبل توليهم منصة الحكم، من خلال إلحاقهم بتدريب لدى الهيئات القضائية الحاكمة لدى قضاة الصلح –ممن مضى على خدمتهم مدة لا تقل عن أربع سنوات - ومحاكم البداية ودوائر التنفيذ ومحاكم الاستئناف والمكتب الفني، وبيّنت أنّه خلال هذه الفترة من التدرج يتم تكليفهم بحضور جلسات المحاكمات والمداولات، والتحقق من استيفاء الدعاوى للشروط الشكلية والإجرائية، وتحديد المسائل القانونية والموضوعية المثارة في الدعاوى ودراستها، وأية مهام وأعمال ذات طابع قضائي ، وإعداد مسودات الأحكام بعد سنه من تعيينهم ، مما يكسبهم الخبرة العملية قبل توليهم للمهام القضائية، بحيث يجوز لمجلس

القضاء بناءً على تنسيب الرئيس تعيين القاضي المتدرج بوظيفة قاضي صلح، عند توافر الشروط التي بينها النظام .

3.نظام الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى رقم 13 لسنة 2021 الصادر بتاريخ 5\04\2021 الموافق 23\شعبان\1442 والمنشور في العدد 180 من الوقائع الفلسطينة بتاريخ 24\06\2021، ويعيَّن الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى من بين قضاة الاستئناف بناء على تنسيب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتتولى الأمانة العامة المهام والصلاحيات المحددة على النحو الآتي: 1. الاشراف على شؤون المجلس والقضاء. 2 .إعداد التعليمات للاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب القضائي للموارد البشرية، ورفعها للمجلس لإصدارها .3 .أعمال سكرتارية المجلس واللجان المنبثقة عنه. 4 .متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس لدى الجهات ذات العلاقة تحت إشراف الرئيس. 5 .الإشراف على تنفيذ الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية 6 . التنسيق مع الجهات الرسمية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الخطة الإستراتيجية والخطط التنفيذية للسلطة القضائية. 7 .إعداد سياسة الإعلام والاتصال للسلطة القضائية، والإشراف على تنفيذها. 8 . التعاون مع المجلس في إعداد الموازنة السنوية ومتابعة إقرارها والإنفاق منها وفق الأصول والتشريعات النافذة. 9 .إعداد التقرير السنوي عن سير أعمال المحاكم والإدارات، ورفعه للرئيس. 10. متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم المبرمة مع الجهات المحلية والدولية 11.أي مهام أخرى يكلفها به المجلس.

4. نظام المكتب الفني للمحكمة العليا /محكمة النقض ومحاكم الاستئناف رقم 14 لسنة 2021، الصادر بتاريخ 5\04\2021 الموافق 23\شعبان\1442 والمنشور في العدد 180 من الوقائع الفلسطينة بتاريخ 24\06\2021، وتعليمات رقم 2 لسنة 2021 بالمكتب الفني للمحكمة العليا/محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، بحيث يتولى المكتب الفني تقديم الدعم القانوني والفني والإداري للمحكمة العليا /محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، من حيث تصنيف القضايا والطلبات الواردة للمحاكم، لتوزيعها على الغرف القضائية، وتزويد الغرف القضائية بما يلزم من التشريعات والسوابق القضائية المتعلقة بكل قضية حسب طبيعتها وخلاصة بموضوعها، وإعداد أي دراسات أو ابحاث قانونية تحتاجها الغرف القضائية، واستخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا/ محكمة النقض، وتحليل السوابق القضائية، وتقديم المطالعات والدراسات اللازمة بشأنها، والعديد من المهام الأخرى الواردة في التعليمات الصادرة بخصوص اختصاصات المكتب الفني، ومن أهمها دراسة كافة الطعون المقدمة للمحكمة العليا/محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، وفحص الجوانب الشكلية في اللوائح، والتحقق من صحة استيفاء الرسوم وتصنيف الدعاوى.

الباب الثاني

القسم الأول: إنجازات المجلس خلال العام 2021 في مختلف مجالات عمله

أولاً: التفتيش القضائي

تعتبر دائرة التفتيش القضائي من الدوائر المهمة في السلطة القضائية، وتتبع مجلس القضاء الأعلى، حيث تتولى التفتيش الدوري والمفاجئ على أعمال القضاة وتقييم أدائهم وأعمال المحاكم، والتحقق من الشكاوى المحالة إليها المتعلقة بالقضاة، وتشكل الدائرة برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا/محكمة النقض، وعدد من المفتشين القضاة، حيث بلغ عددهم ستة قضاة بالإضافة لرئيس الدائرة، اثنان منهم بدرجة قاضي عليا وأربعة منهم برجة قاضي استئناف و قاضي واحد بدرجة بداية، وتتمحور مهام دائرة التفتيش القضائي وصلاحياتها وإجراءات عملها وفق قانون السلطة القضائية وتعديلاته رقم 1 لسنة 2002 ونظام التفتيش القضائي رقم 12 لسنة 2021 كما يأتي:

1 التفتيش على أعمال القضاة في كل عام مرة واحدة على الأقل.
2 التفتيش على أعمال القضاة تحت التجربة والقاضي المتدرج مرتين على الأقل في السنة.
3 تقييم أداء القضاة، ويشمل مراقبة حسن تطبيق التشريعات النافذة ذات العلاقة بالعمل القضائي، وإجراءات التقاضي وأسباب التأجيل، وتحديد نسبة الفصل السنوي للقاضي، وفي سبيل ذلك للمفتش حضور جلسات المحاكم (ويودع تقرير التفتيش الخاص بتقييم الأداء في الدائرة) وفي ملف القاضي السري .
4 التحقيق في الشكاوى والمتابعات التي يكلف بها المفتشون من رئيس الدائرة.
5 إعداد التقارير في نهاية كل زيارة تفتيشية تتضمن ملاحظات وتوصيات فريق التفتيش، ورفعه إلى رئيس الدائرة الذي بدوره يرفعه إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى.
6 مراقبة حسن تطبيق مدونة السلوك القضائي من طرف السادة القضاة.

حيث نستعرض في هذا التقرير أعمال دائرة التفتيش القضائي للسنة القضائية 2021.

الشكاوى

ورد إلى دائرة التفتيش القضائي 49 شكوى خلال عام 2021 محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتم فصل 35 شكوى منها، وهي على النحو الآتي:

الحالة	العدد
إحالة إلى المجلس التأديبي	3
لفت نظر	4
تنبيه	3
إحالة المشتكي للنيابة العامة	1
حفظ الشكوى	23
التوصية بضرورة عقد ورشات عمل	1
المدور للعام القادم 2022	14

المتابعات والإفادات

تلقت الدائرة 55 متابعة محالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، فصل منها 33 ملفًا، وقد تنوعت التوصيات الصادرة فيها ما بين توجيه تنبيه أو إحالة الجهة المشتكية إلى النيابة العامة، أو حفظ الأوراق أو التوصية بضرورة عقد دورات تدريبية للسادة القضاة في مواضيع محددة، أو إحالة إلى دائرة الرقابة الداخلية في مجلس القضاء الأعلى فيما يتعلق بمخالفات الموظفين الإداريين في المحاكم، وهي كالآتي:

الحالة	العدد
إحالة للمجلس التأديبي	1
إحالة لوحدة الرقابة الداخلية لتعلقها بموظفين	1
لفت نظر	1
تنبيه	6
ملاحقة المشتكي	1
حفظ الأوراق	21
التوصية بضرورة عقد دورات تدريبية	2
المدور للعام القادم 2022	14

التقييمات

أنجزت دائرة التفتيش القضائي خلال سنة 2021 تقييم أداء 75 قاضيًا من خلال فحص عينات عشوائية لمجموعة من الملفات، كان القاضي محل تقييم الأداء قد أنجزها وفصل بها، آخذين بعين الاعتبار معايير تقييم الأداء الأخرى المقرة من مجلس القضاء الأعلى، منها ما يتعلق بمدى التزامه بمدونة السلوك القضائي وتقرير رئيس المحكمة التي يتبعها ومظهره العام ومدى التزامه بالدورات التدريبية ورأي دائرة التفتيش القضائي.

4 الزيارات الدورية والزيارات المفاجئة:
- قام قضاة دائرة التفتيش بـ 37 زيارة دورية معلن عنها مسبقًا للمحاكم على اختلاف درجاتها، في مختلف المحافظات خلال السنة الماضية.
- بالإضافة إلى قيامهم بـــــ 20 زيارة مفاجئة للمحاكم والقضاة تخللها اختيار ملفات عشوائية لتقييم أداء القضاة.

5 أنجزت الدائرة تعديل كشوفات تقييم أداء القاضي، ورفعها لمجلس القضاء الأعلى الذي أقرها.

6 من المهام اليومية الأخرى مراجعة أعمال القضاة على برنامج الميزان ً باستمرار.

7 قضاة التفتيش قاموا بدور الادعاء العام في الملفات المحالة للمجلس التأديبي ومتابعتها أمام المجلس، وكذلك تمثيل الدائرة لدى محكمة النقض عند الطعن في قرارات المجلس التأديبي، وقد بلغ عدد الملفات المحالة للمجلس التأديبي خلال سنة 2021 8 قضايا، أما المنظورة أمام المحكمة العليا/محكمة النقض 3 قضايا.

8 تولى قضاة دائرة التفتيش القضائي حضور ورشات العمل للسادة القضاة المقررة من طرف دائرة التدريب والمعهد القضائي كدور رقابي، وإعداد التقارير عن كل ورشة عمل ومدى التزام المشاركين.

9 شارك عدد من قضاة دائرة التفتيش بحضور ورشة عمل عقدت في عمان / الأردن.

10 استضافت دائرة التفتيش رئيس دائرة التفتيش القضائي الأردني، وتم عقد ورشة عمل لمدة خمسة أيام، بمشاركة كافة قضاة الدائرة، بدعم من برنامج "سواسية 2 المشترك" في محافظة أريحا، وبحضور الخبير الفرنسي.

11 انضمت دائرة التفتيش القضائي في دولة فلسطين وبدعم من مشروع "سواسية 2 المشترك" إلى الشبكة الإقليمية للمفتشين القضائيين المدعومة من قبل الشبكة الأوروبية للعدالة.

مع الإشارة أن أعمال الدائرة قد تأثرت سلبا من كافة النواحي؛ بسبب أزمة تفشي وباء كورونا (كوفيد 19) تمثل في تعديل برنامج الزيارات للمحاكم وإطالة إجراءات التحقيق في بعض الملفات المحالة بسبب هذا الوباء.

ثانيًا: التدريب القضائي والإداري:

1- دائرة التدريب القضائي:

قرر مجلس القضاء الأعلى الانتقالي بتاريخ 18/11/2019 بقراره رقم 4754/2019 إعادة تفعيل دائرة التدريب القضائي، لتطبيق أحكام لائحة التدريب القضائي المنشورة في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» بالقرار رقم 1/2012 بتاريخ 27/02/2013، وتم تشكيل لجنة التدريب القضائي لإدارة شؤون التدريب ومتابعة الاحتياجات التدريبية القضائية والإدارية، والتنسيق بين دائرة التدريب القضائي والمعهد القضائي الفلسطيني؛ لضمان تقديم تدريب عالي المستوى لرفع القدرات، والاستفادة من الخبرات، وتنفيذا للتوجيهات والرؤى القضائية وما ورد منها بأهمية تعزيز قدرات السادة القضاة و الموظفين العاملين في المحاكم و دوائر مجلس القضاء الأعلى. وتواصل دائرة التدريب القضائي تنفيذ برامجها المتعلقة بإكسابهم المهارات الضرورية والتدريب المستمر للقضاة والأجهزة الإدارية المساندة، كذلك تنفيذ الخطط التنفيذية المنبثقة عن الخطة الإستراتيجية للعام 2021 وفق نهج تشاركي مع المعهد القضائي الفلسطيني، حيث تم تنفيذ 67 تدريبًا لكافة السادة قضاة الاستئناف والبداية والصلح، خلال العام 2021 حسب التالي وكما هو مبين إيجازًا أدناه:

الرقم	الدرجة القضائية	تدريب إلكتروني	تدريب وجاهي
1	السادة قضاة الاستئناف	1	5
2	السادة قضاة البداية	4	14
3	السادة قضاة الصلح	3	15
4	السادة قضاة الصلح المعينين خلال العام 2021	-	25

بناء القدرات المؤسسية: -

قام فريق العمل الداخلي من موظفي دائرة التدريب بتحقيق مؤشرات رفع الكفاءة والتدريب، وإعداد خطط للتنفيذ ورفعها للجنة التدريب القضائي حسب الأصول،و إعداد تقارير التقييم الذاتي، وتحليل استبانة رضى متلقي التدريب لعام 2021، وإعداد ملخص بتوصيات السادة القضاة متلقي التدريب المتعلقة باحتياجاتهم التدريبية.

برنامج التدريب المستمر والتخصصي للقضاة: -

تم إعداد البرامج والمحتوى التدريبي ضمن خطة التدريب المستمر والأساسي للقضاة، خلال عام 2021، بواقع 21 موضوعًا متخصصًا بالمهارات القانونية و إدارة الدعاوى بعد تلمس حاجات السادة القضاة، من خلال نتائج تحليل تقييمات للاحتياجات الفعلية للقضاة. وتم تنفيذ الخطة فعليًّا وإجراء لتقييم جودة التدريب وقياس الرضا بالشراكة مع المعهد القضائي الفلسطيني. وقد بلغ عدد المشاركين من القضاة في الدورات التدريبية للعام 2021 حوالي 12 قاضي صلح، تم تعيينهم خلال عام 2021 (10 قضاة ذكور و قاضية واحدة)، فيما استهدف برنامج التدريب المستمر كافة السادة القضاة البالغ عددهم 75 قاضي صلح، و 74 قاضي بداية، و 45 قاضي استئناف. جميعهم في محاكم المحافظات الشمالية.

نسبة تدريبات السادة لقضاة حسب الدرجة القضائية

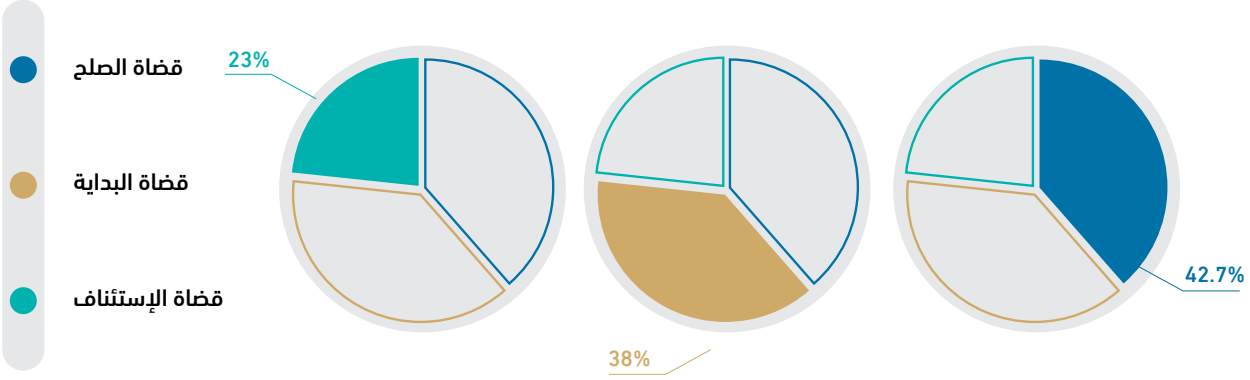

وكانت أبرز إنجازات التدريب القضائي حتى نهاية العام 2021 على النحو الآتي:

- تنفيذ برنامج تدريب أساسي لجميع قضاة الصلح الذين تم تعيينهم خلال العام 2021 في المواضيع الآتية: مدونة السلوك القضائي، إدارة الدعوى المدنية، إدارة الدعوى الجزائية، القضاء المستعجل، صياغة الحكم المدني، صياغة الحكم الجزائي، قانون التسوية، قانون الأراضي، طلبات التوقيف وإخلاء السبيل، المحاكمات الصورية، دمج مبادىء حقوق الإنسان والمعايير الدولية، قانون الأحداث، قانون العمل، قانون المالكين والمستأجرين، قانون الجرائم الإلكترونية، قانون الطوابق و الشقق، قانون التنفيذ، قانون البينات، قانون حصر البينة، قانون التأمين، قانون التحكيم.
- تنفيذ برنامج تدريب مستمر لجميع قضاة الصلح، البداية، والاستئناف خلال العام 2021 في المواضيع الآتية: قانون التحكيم، الأدلة الجنائية، قانون البينات، قانون التنفيذ، قانون التأمين، قانون الرسوم وقانون حصر البينة، قانون الجرائم الإلكترونية، قانون التسوية، عدالة الأحداث، إدار سير الدعوى المدنية، دورات تدريب مدربين في القانون التجاري.
- تنفيذ برنامج تدريبي إلكتروني للسادة قضاة الصلح و البداية في مواضيع مثل إدارة سير الدعوى المدنية، وعدالة الأحداث، والتحكيم.
- تم عقد برنامج مكثف لموظفي الأقلام بموضوع قانون الرسوم.
- تم عقد برنامج مكثف لكتبة التبليغات (المحضرين) في محاكم المحافظات الشمالية بموضوع قانون التبليغات.
- تم عقد برنامج مكثف لموظفي الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى بمواضيع تكنولوجية حديثة.
- تم عقد برنامج مكثف لموظفي الإدارة العامة لإدارة المرافق في في مجلس القضاء الأعلى بمواضيع تخص أعمال الدائرة.
- وضع خطة تدريب للعام 2022 للسادة القضاة والموظفين الإداريين بعد عمل دراسة احتياج.

2-المعهد القضائي الفلسطيني:

لقد تولى مجلس القضاء الأعلى التدريب المستمر للقضاة في الشؤون المتعلقة بتخصصاتهم أهمية كبيرة؛ نظرا لما تمثله هذه الدورات من أهمية في النهوض بمرفق القضاء، وزيادة كفاءة العمل في المحاكم. وبتاريخ 18\03\2021 صدر المرسوم الرئاسي رقم 7 لسنة 2021 بتعديل مرسوم رقم 6 لسنة 2008 بشأن المعهد القضائي، فتضمن في المادة الثانية منه النص على اعتبار المعهد القضائي أحد مرافق السلطة القضائية، وتكون له موازنته ضمن موازنة مجلس القضاء الأعلى، ويرأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى. وفي الربع الأخير من العام 2020 باشر المعهد القضائي في دراسة الاحتياجات التدريبية لكل من مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة والموظفين الإداريين في هاتين المؤسستين، تحضيرًا لتصميم الخطة التدريبية للعام الذي يليه، نتج عن هذه الدراسة خطة تدريبية تستهدف كافة القضاة في مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة، والموظفين الإداريين فيهما، بالشراكة والتنسيق مع دائرة التدريب القضائي في مجلس القضاء الأعلى التي تولت تحديد الاحتياجات التدريبية للسادة القضاة والموظفين، ووضع الخطط التدريبية السنوية، وإعداد البرنامج للتدريب الأولي وآخر للتدريب المستمر، ينسجمان والخطة الإستراتيجية والسنوية.

لقد كان لانتشار جائحة كورونا في بداية العام الماضي عظيم الأثر على المعهد القضائي وتدريباته، إلا أن المعهد استطاع وبعد تبني نظام التعليم الإلكتروني التغلب على هذه الجائحة، واستعادة زخمه ونشاطاته، وتنفيذ العديد من البرامج التدريبية النوعية.

تنقسم البرامج التي قامت دائرة التدريب القضائي بتحديدها لتناسب الاحتياجات التدريبة للسادة القضاة، والتي نفذت من خلال المعهد القضائي إلى ثلاثة برامج رئيسة:

- برنامج التدريب الأساسي
- برنامج التدريب المستمر
- برامج تدريب المدربين

سيستعرض هذا التقرير وبشكل مختصر أهم البرامج والإنجازات التي قام المعهد بتنفيذها والخاصة بتطوير قدرات العاملين في مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة، مقسمة كبرامج تدريبية للسادة القضاة، وبرامج تدريبية للنيابة العامة، وبرامج تدريبية للموظفين الإداريين.

أولا: برامج تدريبية وورشات عمل للسادة القضاة

1 برامج تدريبية ضمن مشروع منحة الاتحاد الأوروبي «مهارات للعدالة»

-1قانون التحكيم: وقد تم تنفيذه عبر تقنية الزووم لفئات مختلفة من القضاة (قضاة المحكمة العليا، قضاة الاستئناف، قضاة الصلح والبداية)، حيث وصل مجموع القضاة الذين شاركوا في هذا التدريب 188 قاضيًا، وقد نفذ التدريب بالتعاون مع مجلس القضاء الفلسطيني والمعهد القضائي الأردني.

-2قانون تسوية الأراضي: تم تنفيذ تدريب متخصص لرفع قدرات قضاة التسوية، الذين وصل عددهم إلى (21 قاضيًا) من جميع الضفة الغربية، وذلك بتاريخ 1/11/2021 .

-3برامج تدريبية ضمن اتفاقية مشروع "سواسية 2 المشترك" لدعم السادة القضاة في مجلس القضاء الأعلى،

في بداية العام 2021 تم توقيع اتفاقية بين مجلس القضاء الأعلى والمعهد القضائي الفلسطيني ومشروع "سواسية 2 المشترك"؛ بهدف رفع كفاءة السادة القضاة، نتج عن هذه الاتفاقية خطة تدريبية لكافة القضاة في المحاكم على عدة موضوعات تخصصية، وخطة لتطوير مساقات تدريب إلكتروني للمستفيدين من خدمات المعهد القضائي.

· تدريب للسادة القضاة حول عدالة الأحداث

في منتصف شهر مارس من العام 2021 عقد المعهد القضائي برنامجًا تدريبيًّا إلكترونيًّا لكافة قضاة البداية العاملين في المحاكم الفلسطينية، حول موضوع عدالة الأحداث، استهدف هذا التدريب أربعة وأربعين قاضيًا من قضاة البداية العاملين في المحاكم الفلسطينية، تم تقسيمهم إلى خمس مجموعات تدريبية.

· تدريب للسادة القضاة حول إدارة الدعوى المدنية

بهدف تقليل المدور من القضايا في المحاكم الفلسطينية وتقصير عمر الدعوى المدنية؛ تم تنفيذ تدريب عبر تقنية زووم، لكافة قضاة الصلح والبداية والاستئناف في المحاكم الفلسطينية، بعنوان إدارة الدعوى المدنية.

· تدريب للسادة القضاة حول القضاء المستعجل

في الثاني والعشرين من شهر أيار افتتح المعهد القضائي أولى جلساته التدريبية حول موضوع القضاء المستعجل، استهدف هذا البرنامج التدريبي كافة قضاة البداية والصلح العاملين في مجلس القضاء.

· تدريب للسادة القضاة حول قانون التأمين

نظرًا لأهمية قانون التأمين في المحاكم الفلسطينية، ولكثرة الطعون القضائية في قضايا الاستئناف؛ نظم المعهد القضائي تدريبًا شاملاً لكافة القضاة العاملين في المحاكم الفلسطينية، من قضاة صلح وبداية واستئناف، حول موضوع قانون التأمين، تم تقسيم السادة القضاة فيه إلى خمس مجموعات تدريبية، واستمر هذا التدريب خمسة أيام.

تدريب للسادة القضاة حول قانون التنفيذ

في بداية شهر تموز من العام 2021، وبناء على طلب من مجلس القضاء الأعلى، افتتح المعهد القضائي تدريبًا لكافة قضاة البداية والصلح العاملين في المحاكم الفلسطينية.

· تدريب للسادة القضاة حول موضوع الأدلة الجنائية وطرق الإثبات الجزائي

عقد هذا البرنامج التدريبي في بداية شهر سبتمبر من العام 2021 لكافة قضاة الصلح والبداية العاملين في المحاكم الفلسطينية، وتم تقسيم المشاركين فيه إلى ثماني مجموعات تدريبية، بواقع يوم تدريبي لكل مجموعة تدريبية.

· تدريب للسادة القضاة حول موضوع البينات

عقد هذا التدريب في نهاية شهر أكتوبر للعام 2021 للسادة قضاة الصلح والبداية والاستئناف العاملين في المحاكم الفلسطينية، وقد تم تقسيم المشاركين فيه إلى تسع مجموعات تدريبية، بواقع يوم تدريبي لكل مجموعة.

· تدريب للسادة القضاة حول موضوع الرسوم وحصر البينة

نظرًا لأهمية موضوع الرسوم القضائية وحساسيته وحصر البينة؛ فقد تم تنفيذ هذا التدريب لكافة السادة القضاة العاملين في محاكم الصلح والبداية والاستئناف، وقد تم تقسيم المشاركين إلى تسع مجموعات تدريبية، بواقع يوم تدريبي في كل مجموعة تدريبية.

2 برامج تدريبية أخرى:

· تدريب قضاة الصلح الجدد حول موضوع التأمين

لاحقًا لبرنامج التدريب الأساسي الذي تم عقده لقضاة الصلح الجدد في نهاية العام 2020، فقد عقد المعهد القضائي تدريبا استكماليًا للسادة القضاة المعينين حديثًا، حول موضوع دعوى التعويضات لمصابي حوادث الطرق، وفق أحكام قانون التأمين رقم 20 للعام 2005، واستمر التدريب ثلاثة أيام، يومين في شهر نوفمبر بالأسلوب الوجاهي، ويوم في شهر آذار بأسلوب التدريب الإلكتروني.

· تدريب حول موضوع الأمن السيبراني

بتاريخ 25 مايو عقد المعهد القضائي، وبالتعاون مع الشبكة العربية الأوروبية للتدريب القضائي، تدريبا لاثنين من للسادة القضاة ووكيل نيابة عامة، حول موضوع الأمن السيبراني، قدم هذا التدريب خبراء من المدرسة القضائية الفرنسية، واستمر هذا التدريب لمدة أربعة أيام.

· برنامج التدريب الأساسي لقضاة الصلح الجدد المعينين في مجلس القضاء الأعلى

لغايات النهوض والارتقاء بأداء المؤسسات في الوطن، يجب أن يندرج على سلم أولوياتها بناء قدرات طواقمها الإدارية؛ بغية تمكينها داخليًّا من إتمام مهامها ومسؤولياتها بكفاءة وفاعلية، ولكي يعكس طاقمها صورة مشرقة عن مؤسسات الوطن. وحرصا من المعهد القضائي على تحقيق هذا الهدف؛ فقد أدرج ضمن أولوياته برنامجًا تدريبيًّا لاثني عشر قاضيًا من قضاة الصلح الجدد، درب فيه نخبة من السادة القضاة.

· تدريب حول موضوع العقوبات البديلة المجتمعية وبدائل التوقيف

نظم المعهد القضائي، وبالتعاون مع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية والمعهد القضائي الأردني تدريبًا لقاضٍ وعضو نيابة، حول موضوع العقوبات البديلة المجتمعية، وبدائل التوقيف، درب فيه نخبة من القضاة الأردنيين والعرب.

· تدريب لرؤساء المحاكم النظامية على موضوع بناء القدرات القيادية

عقد هذا التدريب في بداية شهر أغسطس، وبالتعاون مع دائرة التدريب القضائي في مجلس القضاء الأعلى، وقد تم في المعهد القضائي الأردني، استفاد منه 16 قاضيًا من رؤساء المحاكم النظامية، وقد استمر التدريب مدة أحد عشر يومًا، غطى الكثير من المجالات من المواضيع الإدارية، من أهمها إستراتيجيات قطاع العدالة، والقيادة المؤثرة وإدارة التغيير، وإدارة الوقت وإدارة الاجتماعات، وإدارة الابتكار في قطاع العدالة.

· ورشة عمل لأعضاء اللجنة الأكاديمية ولطاقم الإدارة العامة للتدريب مع المدرسة القضائية السويدية

في الثاني عشر من شهر أكتوبر عقد المعهد القضائي، وبالتعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية، ورشة عمل لأعضاء اللجنة الأكاديمية وطاقم الإدارة العامة للتدريب مع المدرسة القضائية السويدية؛ هدفت ورشة العمل هذه إلى تعريف المشاركين بالمدرسة القضائية السويدية، والنظام الإلكتروني للمدرسة، وكيفية بناء المناهج الدراسية الإلكترونية واعتمادها في المدرسة القضائية السويدية.

· تدريب للسادة القضاة حول عدالة الأحداث

تم عقد هذا التدريب في مقر المعهد القضائي لعشرة من قضاة البداية العاملين في مجال الأحداث، بالتعاون مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، نفذ التدريب عبر تقنية الفيديو كونفرس، و بحضور قاضية أردنية خبيرة في مجال عدالة الأحداث.

· جلسة عصف ذهني حول موضوع عدالة الأحداث

بهدف التحديد الأمثل للاحتياجات التدريبية حول موضوع عدالة الأحداث، وبهدف الخروج بخطة تدريبية موحدة تغطي كافة احتياجات القضاء حول موضوع الاحداث؛ عقد المعهد القضائي في مقره في مدينة رام الله، وبالتعاون مع الحركة العالمية

للدفاع عن الأطفال، جلسة عصف ذهني شملت القضاة، واستمرت لمدة يوم واحد، رشح على أثر هذه الورشة خطة تدريبية متخصصة في مجال عدالة الأحداث للعام 2022.

· ورشة عمل حول تعزيز دور القاضيات وأعضاء النيابة النساء

حرصًا من المعهد القضائي على دعم دور القضاة منالإناث في الارتقاء بأدوارهن القيادية في مؤسسات قطاع العدالة؛ عقد المعهد القضائي ورشة عمل بتاريخ 06/11/2021، شملت عددًا من القضاة من الإناث في مجلس القضاء الأعلى؛ بغية تفعيل التوصيات التي خرجت عن الورشة السابقة التي عقدت في العام 2019، بحضور البعثة الدولية للقضاة الإناث، ووضع خطة عمل تفصيلية لتفعيل هذه التوصيات والخروج بها إلى حيز التنفيذ.

· ورشة عمل للسادة القضاة حول موضوع التفتيش القضائي

نظرًا لأهمية عمل دائرة التفتيش القضائي في مجلس القضاء الأعلى، ودورها الرقابي على الأداء القضائي؛ فقد عقد المعهد القضائي وبالتعاون مع مشروع "سواسية 2 المشترك"، ورشة عمل للسادة قضاة التفتيش، استمرت خمسة أيام في فندق أويسز في مدينة أريحا، قدم هذه الورشة المفتش الأول في المملكة الأردنية الهاشمية وخبير فرنسي في مجال التفتيش.

· تدريب مدربين متخصص على القانون التجاري

بهدف خلق بيئة قضائية صديقة للمستثمر وشفافة، من خلال تحسين معرفة القضاة بمسائل القانون التجاري؛ افتتح المعهد القضائي الفلسطيني في الأول من كانون الأول للعام 2021، وبالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBIRD)، والمنظمة الدولية للقانون (IDLO)، المرحلة الأولى من برنامج تدريبي متخصص للسادة القضاة، حول موضوع القانون التجاري، وقد كانت بعنوان تدريب مدربين، وقد استمر هذا التدريب يومين.

· تدريب للسادة القضاة حول موضوع الجرائم الإلإلكترونية

عقد هذا التدريب بدعم من بعثة الشرطة الأوربية في فندق الكرمل، ولمدة يوم واحد، بتاريخ الرابع من ديسمبر للسادة قضاة البداية والصلح .

ثانيًا: إنجازات أخرى للمعهد القضائي:

-دورات تدريبية لأعضاء النيابة العامة

· تدريبات تم تنفيذها من خلال مشروع منحة الاتحاد الأوروبي «مهارات العدالة»

من ضمن التدريب الأساسي، وبالتعاون مع النيابة العامة، تم تنفيذ تدريب أساسي واحد للمعاونين الجدد في النيابة العامة (11 معاون نيابة جديدًا)، لمدة 31 يومًا، حيث قسمت الأيام إلى 19 يوم تدريب نظري، و12يوم تدريب عملي.

· تدريب أعضاء النيابة حول الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، الدليل الرقمي، غسل الأموال واسترداد الأصول.

افتتح المعهد القضائي أول تدريباته للنيابة العامة في شهر 6 من العام 2021، بعد توقف دام عدة أشهر، بسبب جائحة كورونا. وفي إطار التعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، تم عقد ثلاثة تدريبات لأعضاء النيابة العامة، قدم التدريب الأول حول الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود رئيس نيابة الجرائم الاقتصادية والخبير من بعثة الشرطة الأوروبية، أما التدريب الثاني الذي كان بعنوان الدليل الرقمي، فقد استمر لمدة يومين، وقد قدم هذا التدريب رئيس نيابة الجرائم الإلكترونية في النيابة العامة، ودكتورة من بعثة الشرطة الأوروبية. وفي نهاية شهر 6 تم تقديم دريب لاثني عشر وكيل نيابة، حول موضوع غسل الأموال واسترداد الأصول، وقد قدم هذا التدريب رئيس نيابة مكافحة الفساد، إضافة إلى الخبير من بعثة الشرطة الأوروبية.

· تدريب لأعضاء النيابة العامة حول مهارات المدرب الإلإلكتروني

انطلاقًا من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على المعهد القضائي، وقد كان لها عظيم الأثر على المعهد ونشاطاته؛ فقد باشر المعهد القضائي -وبهدف بناء قاعدة من المدربين القادرين على تقديم تدريباتهم إلكترونيًّا- تدريبًا لنخبة من مدربي المعهد القضائي، لمدة أربعة أيام، ثلاثة منها وجاهية ويوم تدريبي واحد على برنامج زووم بتاريخ 14/07/2021.

· تدريب لأعضاء النيابة حول دعاوى الحكومة

في الثاني والعشرون من شهر أغسطس عقد المعهد القضائي تدريبًا لخمسة عشر عضو نيابة، ولمدة يومين، حول موضوع دعاوى الحكومة، تطرق التدريب إلى الاختصاص في دعاوى الحكومة، كما تطرق إلى مناقشة حالات دراسية وتدريب عملي حول صياغة لائحة دعاوى الحكومة.

· تدريب أعضاء النيابة العامة حول موضوع التزييف والتزوير

نظرًا لأهمية تدريبات التزييف والتزوير للنيابة العامة؛ فقد عقد المعهد القضائي -وبالتعاون مع المختبر الجنائي في الشرطة الفلسطينية بتاريخ -24/08/2021 تدريبًا متخصصًا لـ 15 عضو نيابة، حول موضوع التزييف والتزوير، نفذ هذا التدريب نخبة من ضباط المختبر الجنائي.

· تدريب أعضاء النيابة حول إبداء الدفوع الشكلية والموضوعية في الدعاوى المدنية

عقد هذا التدريب لمدة يومين لـ 12 عضوًا من أعضاء النيابة العامة، في نهاية شهر 8 من العام 2021.

ثالثا: دورات تدريبية للموظفين الإداريين

· تدريب حول الرسوم القضائية

استهدف هذا التدريب خمسين شخصًا من رؤساء الأقلام وموظفيها في المحاكم النظامية.

تم تنفيذ تدريبات لرفع قدرات الموظفين الإداريين في مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة بتمويل من منحة الإتحاد الأوروبي، وهي:

تدريبات تهدف إلى تطوير الموظفين الإدرايين في مجلس القضاء الأعلى ورفع قدراتهم حيث، تم تنفيذ 5 لقاءات.

تدريبات تهدف إلى تطوير الموظفين الإدرايين في النيابة العامة ورفع قدراتهم:

-تنفيذ تدريب لمدة 3 أيام لـ 13 موظفًا إداريًّا، بتاريخ 30/9/2021 لغاية 2/10/2021، في النيابات الجزائية، حول التخطيط الإستراتيجي والتنفيذي، والمتابعة والتقييم لمسؤولي التخطيط في النيابات الجزائية

-تنفيذ تدريب لمدة يومين ل 21 موظف اداري بتاريخ 7/10/2021+6 في النيابات الجزائية حول شرح قانون الإجراءات الجزائية

-تنفيذ تدريب لمدة يومين لـ 14 موظفًا إداريًّا، بتاريخ 8/10/2020+7، حول إدارة الملف الجزائي الاقتصادي ومكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية، الشق الإداري

-تنفيذ تدريب لمدة 3 أيام لـ 13 موظفًا إداريًّا، بتاريخ 16-14//10/2021، في النيابات الجزئية حول المتابعة والتقييم لمسؤولي التخطيط في النيابات الجزئية.

- تدريب لمديري الدوائر في النيابة العامة، حول موضوع التخطيط التنفيذي

عقد هذا التدريب لمدة ثلاثة أيام في فندق السيزر في مدينة رام الله لمديري الدوائر في النيابة العامة؛ بهدف تعريف مديري الدوائر والإدارات على الخطة الإستراتيجية للنيابة العامة، والخروج بخطة عمل موحدة لكافة الإدارات في النيابة.

- تدريب مدربين للموظفين الإداريين في النيابة العامة

بهدف توسيع قاعدة المدربين في المعهد القضائي، لتشمل الموظفين الإداريين؛ لما لهم أهمية في عمل النيابات، فقد عقد المعهد القضائي تدريب مدربين، لمدة خمسة أيام، لمجموعة من كبار الموظفين الإداريين في النيابة العامة.

-تدريب للموظفين الإداريين في النيابة العامة حول موضوع المضبوطات

نظرًا لأهمية موضوع المضبوطات؛ عقد المعهد القضائي تدريبًا لـ 12 موظفًا إداريًّا في النيابة العامة..

- تدريب للباحثين القانونيين في النيابة العامة حول موضوع قانون العقوبات

يعتبر هذا التدريب هو المرحلة الثانية من تدريب قانون العقوبات للباحثين القانونيين في النيابة العامة، حيث تم عقد المرحلة

الأولى بدعم من الاتحاد الأوروبي، وعقدت المرحلة الثانية لـ 16 من الباحثين القانونيين المعينين حديثًا في النيابة العامة، استمر هذا التدريب مدة ثلاثة أيام.

- تدريب موظفي الإدارة العامة للتدريب في المعهد القضائي على موضوع دورة حياة التدريب

عقد هذا التدريب، ومدته يومين، في الثاني عشر والثالث عشر من شهر ديسمبر، بدعم من بعثة الشرطة الأوروبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وقد استهدف هذا التدريب سبعة من موظفي الإدارة العامة للتدريب في المعهد القضائي الفلسطيني؛ بهدف رفع كفاءتهم وقدرتهم على تنفيذ تدريبات المعهد القضائي وخططه.

- تدريب موظفي المعهد القضائي على تصميم المواد التدريبية الإلكترونية وبنائها.

عُقد هذا التدريب بالتعاون مع مشروع "سواسية 2 المشترك"، وأكاديمية «هيدوي» للتدريب، لأربعة موظفين من المعهد القضائي من الإدارة العامة للتدريب ودائرة تكنولوجيا المعلومات، استمر هذا التدريب لمدة 90 ساعة تدريبية، وتطرق إلى أسس التصوير وبناء محتوى المواد الإلكترونية على برامج التصميم.

ثالثًا: المكتب الفني

حرصًا من المشرع على توثيق أحكام محكمة النقض ونشرها ؛ فقد نص القرار بقانون رقم 39 لسنة 2020 بشأن تشكل المحاكم النظامية على إنشاء «مكتب فني» في المحكمة العليا/محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، بموجب تعليمات يصدرها مجلس القضاء الأعلى لهذه الغاية، ويحدد هيكله التنظيمي وشؤونه الإدارية والمالية بموجب نظام. ونفاذًا لذلك، فقد صدر نظام المكتب الفني للمحكمة العليا/محكمة النقض، ومحاكم الاستئناف رقم 14 لسنة 2021 وتعليمات رقم 2 لسنة 2021. ويتولى المكتب الفني تقديم الدعم القانوني والفني والإداري للمحكمة العليا /محكمة النقض ومحاكم الاستئناف، من حيث تصنيف القضايا والطلبات الواردة للمحاكم، لتوزيعها على الغرف القضائية، وتزويد الغرف القضائية بما يلزم من التشريعات والسوابق القضائية المتعلقة بكل قضية حسب طبيعتها، وخلاصة بموضوعها، وإعداد أي دراسات أو ابحاث قانونية تحتاجها الغرف القضائية، واستخلاص المبادىء القانونية التي تقررها المحكمة العليا/ محكمة النقض، وتحليل السوابق القضائية، وتقديم المطالعات والدراسات اللازمة بشأنها، والعديد من المهام الأخرى.

ونستعرض في هذا التقرير نبذه عن أهم إنجازات المكتب الفني لعام 2021على النحو الآتي:

· إجراء الدراسة وإبداء المطالعات المكتوبة على ملفات محكمة النقض، وإرفاق السوابق القضائية ذات الموضوع، قبل رفعها للهيئات القضائية، بواقع (920) مطالعة.

· إجراء الدراسات لأحكام محكمة النقض المفصولة ضمن عام 2021، واستنباط المبادئ القضائية منها بواقع (142) مبدأ

· تقديم مساعدات قانونية بناء على طلب الهيئات القضائية في محكمة النقض بواقع (6) مساعدات.

· إجراء دراسة وبحث بعنوان (الاعتلالات الإجرائية المبطلة للحكم الاستئنافي وفق قرارات محكمة النقض الفلسطينية، في الثلث الأول من السنة القضائية 2022-2021) .

· إعداد التقارير الشهرية التي تبين إنجازات المحاكم الشهرية بواقع (12) تقريرًا .

رابعًا: تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل المساندة للعمل القضائي، وتعتبر رافعة جديدة للنهوض بالسلطة القضائية وخدمات التقاضي، استطاعت من خلالهاالإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى الإسهام بشكل لافت في الحدّ من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية، وتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية لجمهور المتقاضين، ولكافة الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي، وذلك من خلال تطوير أحدث الوسائل والأدوات التكنولوجية لتقديم خدمات تعتبر بحسب رأي المراقبين لأداء السلطة القضائية محليًا ودوليا من الأفضل في هذا المجال.

وتعمل تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى ضمن عدة محاور، وكانت أهم الإنجازات ضمن تلك المحاور للعام 2021 كالاتي:

1. الدعم الفني.

تقدم الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات الدعم الفني لكافة الدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى،بالإضافة إلى المحامين والمواطنين والمؤسسات الرسمية الحكومية والخاصة، مما يتعلق بالخدمات الإلكترونية، بشكل متواصل ومستمر على مدار الساعة، لضمان جودة العمل واستمراره بالشكل الأمثل والمطلوب.

2. البرمجة والحوسبة لتعزيز الإدارة الإلكترونية والذكية.

- تطبيق آلية تقديم الطلبات إلكترونيًّا لدوائر التنفيذ

- العمل على تسجيل الدعاوي التنفيذية إلكترونيًّا.

- حوسبة إيصالات الأمانات (إيصالات إلكترونية) من خلال برنامج إدارة سير الدعوى «ميزان».

- تطوير شاشات للمكتب الفني (المبادئ القضائية والمطالعات).

- التطوير المستمر وإضافة باقة عريضة من التعديلات على برنامج «الميزان «،2 وشؤون الموظفين، وشؤون القضاة، والتفتيش القضائي، والمعهد القضائي، وبرنامج البريد الصادر والوارد، والأرشفة باستخدام الباركود والمسح الضوئي؛ مما أسهم في تعزيز مفهوم الإدارة الإلكترونية.

- تطوير برنامج إدارة سير الدعوى «ميزان» وتفعيله، ليتواءم مع القرارات بقانون، الخاصة بتشكيل محاكم استئناف القدس، واستئناف نابلس، واستئناف الخليل، ومحاكم الأحداث، على ثلاث درجات تقاضٍ (صلح وبداية واستئناف).

- تشغيل وتدريب محاكم التسوية الجديدة على برنامج «ميزان 2».

- استكمال عملية فصل مخالفات السير المحكومة غيابيا وتطويرها، وطباعة الأحكام الخاصة بها إلكترونيًّا ضمن برنامج الميزان.

- العمل على نظام لتسديد مخالفات السير من خلال منظومة الدفع الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني للخدمات الإلكترونية الحكومية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة المالية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- العمل على الربط مع وزارة الاقتصاد الوطني من أجل الحصول على السجلات الإلكترونية للشركات، والسجل التجاري، والسجل الفردي، ودمجها في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.

· العمل على الربط مع وزارة الداخلية، من أجل الحصول على السجل الإلكتروني للجمعيات، ودمجه في قاعدة بيانات برنامج إدارة سير الدعوى ميزان.

· الاستمرار في التطوير والتحسين لمجموعة من التطبيقات الذكية الخاصة بالهواتف الذكية، كأجندة القاضي، وأجندة المحامي، وشؤون الموظفين، ومتابعة المهام الإدارية والتفتيش القضائي.

· التطوير بشكل مستمر على الخدمات الإلكترونية للمحامين والجمهور والوزارات والشركات.

3. البنية التحتية التكنولوجية.

- نقل محاكم استئناف نابلس واستئناف الخليل واستئناف القدس، وتشغيلها.

- نقل محكمة الخليل إلى المبنى الجديد وتشغيلها.

- تحديث الربط الإلكتروني وتفعيله، من خلال الشبكة الحكومية المعلوماتية مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الداخلية والشرطة والنيابة العامة، وذلك ضمن مشروع (X-Road)؛ الأمر الذي يمكّن مجلس القضاء الأعلى من تبادل البيانات والمعلومات مع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية.

- تركيب جدار ناري جديد وتشغيله؛ لتأمين قواعد البيانات وبوابة مجلس القضاء الأعلى الإلكترونية ضد محاولات الاختراق.

- تحويل ما تبقى من خادمات وتفعيلها في مركز المعلومات الموحد إلى بيئة (VM Ware).

4. الدعم الفني لمؤسسات قطاع العدالة

- يقدم مجلس القضاء الأعلى الخبرات والأدوات والبرامج المعدة من قبله لدعم المؤسسات الفلسطينية الأخرى بما في ذلك:

- تركيب برنامج الصادر والوارد في المعهد القضائي وتفعيله، وربطه بالسلطة القضائية.

- تركيب برنامج الميزان في محاكم التسوية الجديدة وتفعيله، وتدريب الموظفين عليه.

5. التدريب الإلكتروني

- عقد ورشة لكافة مأموري التنفيذ بحضور أربعة من قضاة التنفيذ؛ من أجل مناقشة آلية تطبيق خدمة تقديم الطلبات وإطلاقها لدوائر التنفيذ إلكترونيا.

- عقد تدريب لفئة من موظفي الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات على أمن المعلومات والأجهزة المستخدمة في حماية الأنظمة وقواعد البيانات.

6.الخدمات الإلكترونية خلال العام 2021

- بلغ اجمالي عدد الخدمات الإلكترونية التي تمت عن بعد من خلال الموقع الإلكتروني للمجلس 231542 خدمة.

حيث توزعت كالآتي:

قضاة	14238	6%
موظفون	36242	16%
محامون	172103	74%
مستخدم نظام	7155	3%
محضر	1804	1%

· ومن الواضح أن أكثر الفئات استخدامًا لهذه الخدمات هم المحامون، يليهم الموظفون ثم القضاة، حسب النسب المبيّنة في الجدول والرسم البياني الآتي:

مستخدمي الخدمات الالكترونية

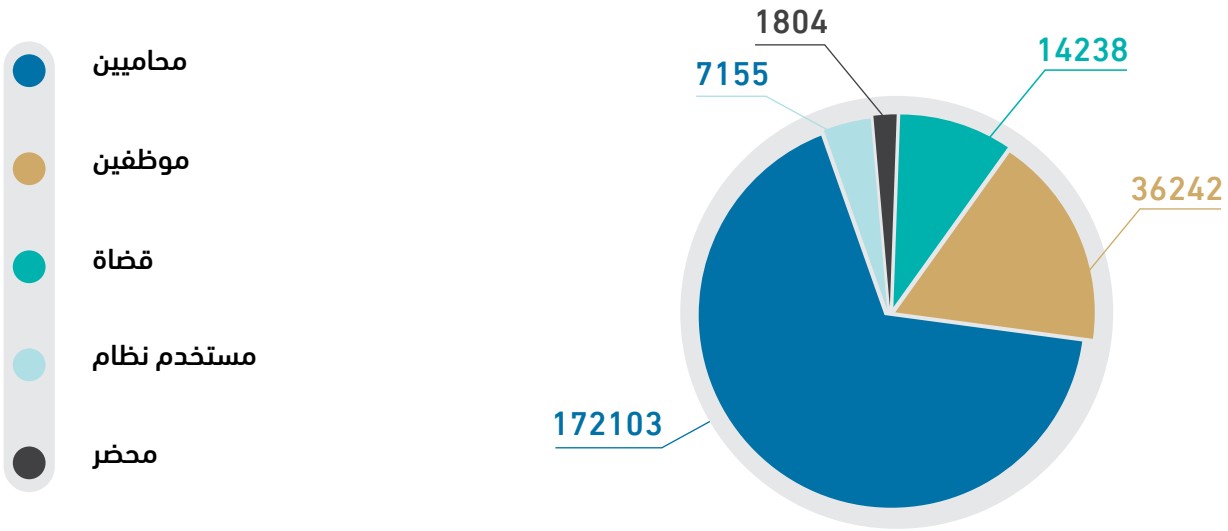

خامسًا: إدارة المشاريع

عمل مجلس القضاء الأعلى خلال العام 2021 على تحقيق أهدافه المقرة في خطته التنفيذية، من خلال التعاون مع كافة الشركاء الوطنيين والدوليين، حيث تم البدء بالمضي قدمًا في تطوير الجهاز القضائي، وذلك بعد تجاوز ذروة تأثر جائحة كورونا، بداية العام 2021، وما نتج عنها من تعطل وإغلاق للمحاكم، وغيرها من المؤثرات السلبية على عمل المحاكم في تقديم خدمات التقاضي لجمهور المواطنين، حيث شملت عملية التطوير الجوانب التشريعية والإدارية، إضافة إلى البنية التحتية بشقيها، مباني المحاكم وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من جوانب العمل التطويري في الجهاز القضائي.

ومن جهة أخرى فقد فرضت جائحة كورونا تحديات على مجلس القضاء الأعلى، في المضي قدما بتطوير العمل القضائي، فتركّز العمل على تطوير كل ما يتعلق بالخدمات الإلكترونية وتسهيل وصول المواطنين للعدالة، وتسهيل حصولهم على الخدمات من خلال استخدامهم لهذه التقنيات الحديثة، التي أثبتت نجاعتها من حيث توفير الوقت والتكلفة على المواطنين، والتي كان من السهل إدارتها والعمل عليها من خلال كوادر مجلس القضاء الأعلى والمحاكم.

هذا بالاضافة إلى زيادة الاهتمام بمعايير الصحة والسلامة العامة والأمن داخل مباني المحاكم ومجمعاتها، حيث كان العمل على هذه الجوانب يشكل تحديًا لضمان استمرار فتح أبواب المحاكم لاستقبال جمهور المتقاضين.

1 مشاريع التطوير المؤسسي

على الرغم من الأزمة المالية التي تعاني منها مؤسسات دولة فلسطين، وما خلفته جائحة كورونا خلال المرحلة الماضية، إلا أنه ما زال هناك العديد من الإنجازات لدى السلطة القضائية، التي تمت خلال مجموعة من الشراكات المحلية والدولية، والخروج بنتائج تسهم في تسهيل وصول المواطنين للعدالة، وتطوير بيئة العمل القضائي في المحاكم، وقد كان منها:

· استمرار تقديم المساعدة التقنية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتخطيط، من خلال خبراء ومتخصصين في هذا المجال.

· تنفيذ مشروع دعم محاكم الخليل (كمرحلة أولى)، الذي يستهدف محاكم بداية الخليل، وصلح دورا، وصلح حلحول، وصلح يطا، وقد نتج عنه تطوير أعمال الأقلام ودوائر التنفيذ والتبليغات، وتم تأمين بعض الاحتياجات لهذه المحاكم.

· تطوير أعمال دوائر التبليغات في بعض المحاكم، بالتعاون مع برنامج «سواسية 2 المشترك»، وتزويدها بدراجات نارية عدد (11)، ودراجات كهربائية عدد (12)؛ لتسهيل وصول مأموي التبليغات إلى جهات التبليغ، ولزيادة عدد التبليغات الناجحة، وتقليص تراكم التبليغات الناتج عن آثار جائحة كورونا.

وبناءً على التقارير الواردة من المحاكم، فإن استخدام الدراجات النارية والكهربائية كان له الأثر الكبير على أداء دوائر التبليغات في المحاكم، بحيث ضاعفت من عدد المذكرات القضائية المبلغة فيها. وفي بعض المحاكم كان الإنجاز أكثر من الضعف؛ الأمر الذي أدى إلى تخفيض عدد المتراكم من التبليغات إلى ما يقارب 70% في بعض المحاكم، وذلك مساهمةً في تقصير أمد التقاضي، وتقليلاً من أعداد القضايا المتراكمة والمدوّرة.

وسيتم العمل خلال العام المقبل 2022 على تزويد المحاكم بعدد آخر من الدراجات الكهربائية لزيادة كفاءة دوائر التبليغات فيها.

· إنجاز مشروع لتطوير قسم متخصص في محكمة بداية وصلح نابلس وتأهيله وتأثيثه، بدعم من برنامج «سواسية 2 المشترك»، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، للنظر في قضايا العنف ضد المرأة. أشرف على تنفيذ المشروع مهندسو إدارة المرافق في مجلس القضاء الأعلى، ومن المتوقع استلامه وتشغيله بداية العام المقبل.

· تنفيذ العديد من البرامج التدريبية الوجاهية والإلكترونية في مواضيع متخصصة، من خلال المعهد القضائي الفلسطيني، ودائرة التدريب القضائي، بدعم من برنامج «سواسية 2 المشترك» و منحة الاتحاد الأوروبي.

· تطوير رزمة من المناهج الإلكترونية التي تم اعتمادها من قبل لجنة التدريب القضائي ومجلس إدارة المعهد القضائي الفلسطيني.

· دعم دائرة تكنولوجيا المعلومات بالأجهزة والمعدات والأنظمة اللازمة، لتطوير أعمالها في العمل الإلكتروني والخدمات الإلكترونية والذكية، وإتاحتها للجمهور، بدعم من برنامج «سواسية 2 المشترك».

· دعم المركز الإعلامي القضائي بالأجهزة والمعدات والأثاث اللازم لتطوير عمله، وتخصيص قاعة للمؤتمرات و التدريبات واللقاءات الوجاهية والإلكترونية في مبنى مجلس القضاء الأعلى.

· استمرار العمل على تطوير إدارة عامة لإدارة المرافق القضائية في مجلس القضاء الأعلى؛ من أجل الحفاظ على ممتلكات المجلس والمحاكم، وضمان استدامة المباني القائمة، وتطوير المباني القديمة، حسب الإمكانيات المتاحة.

· أتمتة العديد من مباني المحاكم، باستخدام تقنيات إدارة المباني المحوسبة BMX و KNX؛ الأمر الذي انعكس إيجابًا على خبراء المهندسين والفنيين، وأدى إلى توفير كبير في استهلاك الطاقة.

· متابعة أنظمة المراقبة في المحاكم وتطوير تلك الأنظمة لتصبح ذات كفاءة عالية، إضافة إلى التنسيق الفعال مع شرطة الحراسات والشرطة القضائية، فيما يخص تطوير العمل المشترك في المحاكم.

· الانتهاء من تأثيث 4 مباني محاكم جديدة وتجهيزها، في كل من قلقيلية، وجنين، وسلفيت، ودورا، وتزويدها بالأثاث والأجهزة والمعدات والأنظمة اللازمة، وفق معايير متطورة.

2 مشاريع مباني المحاكم

· مبنى مجمع محاكم الخليل

مشروع مجمع محاكم الخليل في مرحلته الثانية هو أحد المشاريع المقدّمة من الحكومة الكندية، بتكلفة تقترب من 55 مليون دولار كندي. وقد تم إنشاء مبنى مجمع محاكم طولكرم وتشغيله عام 2016، وحاليًا تم إنجاز مبنى مجمع محاكم الخليل بمساحة 15,000 متر مربع، وبتكلفة قدرها 35 مليون دولار كندي.

تم إنجاز هذا المجمع بتنفيذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، حيث يعد هذا المبنى نموذجيًّا بكل مرافقه وأنظمته، ويوفر بيئة تتناسب مع عبء العمل القضائي وجمهور المتقاضين في محافظة الخليل.

تسلّم فريق مشترك من المؤسسات المحلية والشريكة المبنى من الجهة المنفذة والمقاولين ، وستتم عملية الانتقال وتشغيل المبنى الجديد بداية العام المقبل.

· مبنى محكمة صلح طوباس

تم استئجار مبنى جديد لمحكمة صلح طوباس، بمساحة تقدر ب 1100 م2، ويجري العمل على تأثيثه وتأمين كافة الاحتياجات الفنية والتقنية اللازمة لتشغيل المبنى، بشكل يلبي الاحتياج المطلوب. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تجهيز المبنى وتشغيله والانتقال إليه بداية العام المقبل.

· مبنى محكمة صلح وبداية نابلس

تم تأهيل قسم متخصص بالنظر في قضايا العنف ضد المرأة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ضمن برنامج "سواسية 2 المشترك"، حيث تم العمل على رفع جهوزية مبنى المحكمة في نابلس للتعامل مع قضايا النساء المعنَّفات، بما يضمن الخصوصية والسرية لهذه القضايا، حيث تم تأهيل وتأثيث مكاتب وقاعات ومرافق خاصة، إضافة إلى استحداث أرشيف جديد خاص بملفات القضايا، وآخر خاص بالمضبوطات؛ مما أسهم في تعزيز كفاءة المبنى، وضمان استيعابه للقضايا المتخصصة بشكل يحترم حقوق الإنسان، ويراعي كافة فئات المجتمع.

· مبنى محكمة صلح حلحول

تم العمل على استئجار طابق إضافي في مبنى محكمة صلح حلحول بمساحة 400م2، من أجل توفير مساحات مناسبة لجميع مرتادي المحكمة، من موظفين وقضاة ومحامين ونيابة وجمهور المتقاضين وغيرهم، وإعادة ترتيب مرافق المحكمة، وإجراء التوسعة المطلوبة وإدارة مساحات المبنى بشكل مثالي، ويجري العمل على تأثيث الطابق وتجهيزه ومن ثم تشغيله.

ثانيًا: وضع مباني المحاكم في المحافظات الشمالية

تتوزع مباني السلطة القضائية في جميع المحافظات، وتكون إما محاكم صلحية، أو محاكم صلح وبداية، أو محاكم استئناف. تتوزع في الشمال والوسط والجنوب، والمحكمة العليا، إضافة إلى مبنى مجلس القضاء الأعلى.

مباني المجلس الأعلى والمحاكم

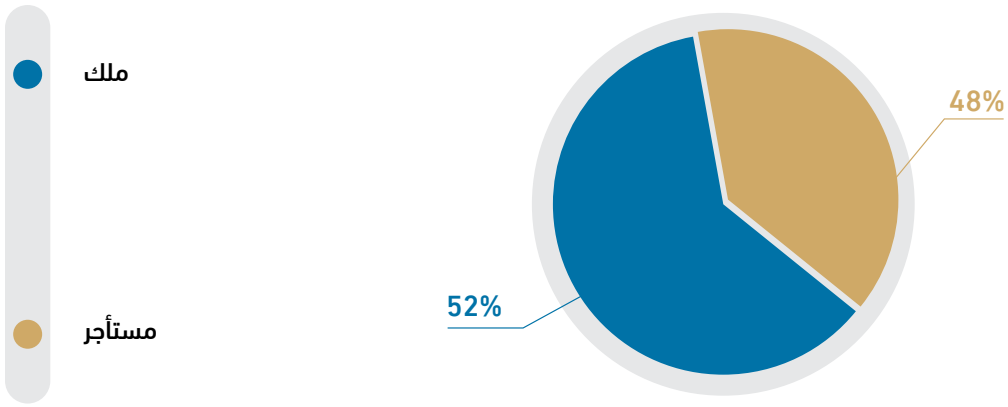

52% من هذه المباني هي ملك للسلطة القضائية، فلا يترتب عليها مصاريف إيجار.

و48% من المباني مستأجرة ويترتب عليها مصاريف إيجار، وقد بلغت مصاريف الإيجار لجميع مباني السلطة القضائية للعام 2021 (3.27) مليون شيكل، وهذا مبلغ سنوي يزداد أو يتناقص حسب الظروف التطويرية الخاصة بإنشاء مبانٍ جديدة للمحاكم تكون ملكًا للسلطة القضائية، أو استئجار مبانٍ أخرى أو التوسع في بعض المحاكم المكتظة.

أما بالنسبة لحالة المحاكم ومباني السلطة القضائية، فقد طرأ تحسنٌ ملحوظٌ خلال السنوات الماضية، بسبب إنشاء مبانٍ ومجمعات محاكم جديدة تلبي حاجة المحاكم من المساحات المطلوبة، وتهيئ بيئة مناسبة للتقاضي، إضافة إلى مراعاتها لجميع الفئات من المواطنين الحاصلين على خدمات المحاكم، ومن الموظفين والقضاة وجميع ممثلي أقطاب العدالة.

حالة مباني المحاكم

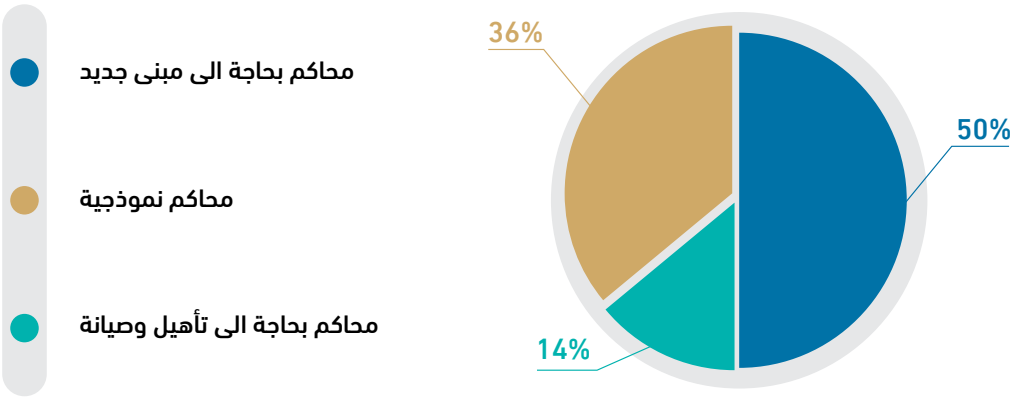

وبناءً على الشكل السابق، فإن مباني المحاكم النموذجية تشكل 36% من مجمل المباني، وإن 14% من هذه المحاكم بحاجة إلى تأهيل وصيانة، وبالإمكان تطويرها لتصبح نموذجية وتراعي كافة فئات المجتمع، وتستوعب جميع مرتادي المحاكم بشكل جيد. وأما العدد الأكبر من المحاكم ونسبته 50% من المحاكم، فهو بحاجة إلى مبنى جديد، حيث لا يمكن تأهيل المبنى أو استصلاحه، أو لكونه مستأجرًا ويشكل عبئًاعلى موازنة السلطة القضائية، ويقلص من الموازنات التطويرية التي من الممكن استثمارها في تطوير الأنظمة والإجراءات وتقديم الخدمات بشكل مثالي.

جدول يوضح وضع مباني المحاكم النظامية في المحافظات الشمالية

#	المحكمة	وضع المبنى الحالي	الاحتياجات
1	مجمع محاكم رام الله	المباني الحالية لا تلبي أدنى متطلبات العمل في المحاكم؛ كونها مبانٍ مستأجرة، وهي عبارة عن شقق سكنية لا تتوفر فيها متطلبات السلامة العامة والأمن، وهي صغيرة جدًا ومكتظة، وتشكّل معاناة يومية على المواطنين والقضاة والموظفين وكافة العاملين في المحاكم في رام الله.	بحاجة قصوى إلى إنشاء مجمع المحاكم، حيث من الممكن العمل على إنجاز هذا المشروع على ثلاث مراحل: 1- مبنى محكمة صلح وبداية رام الله. 2- مبنى محاكم الاستئناف بالإضافة إلى المحاكم المتخصصة 3- مبنى المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى والإدارات المتخصصة. حيث يسعى مجلس القضاء الأعلى -بشكل مؤقت -من أجل استئجار مبنى يكون أكثر ملاءمة لتقديم خدمات التقاضي، ويراعي كافة احتياجات العاملين والمواطنين.
2	محكمة استئناف نابلس	تعقد هيئات المحكمة جلساتها حاليًا في مبنى محكمة صلح سلفيت، وذلك لتعذر تأمين مبنى يخدم المحكمة في منطقة نابلس.	بحاجة إلى استئجار وتأثيث مبنى جديد خاص بالمحكمة بشكل طارئ، إلى حين إنشاء مبنى خاص بالمحكمة يراعي كافة متطلبات بيئة العمل واحتياجات جمهور المتقاضين.
3	محكمة استئناف الخليل	تعقد هيئات المحكمة جلساتها حاليًا في مبنى محكمة صلح دورا، وذلك لتعذر تأمين مبنى يخدم المحكمة بالشكل الملائم، ويجري العمل على استئجار مبنى خاص بالمحكمة، ليتم الانتقال إليه وتشغيله في الربع الأول من العام المقبل.	بحاجة إلى استئجار وتأثيث مبنى جديد خاص بالمحكمة بشكل طارئ، إلى حين إنشاء مبنى خاص بالمحكمة يراعي كافة متطلبات بيئة العمل واحتياجات جمهور المتقاضين.
4	محكمة صلح وبداية نابلس	مبنى ملك لمجلس القضاء الأعلى، بحاجة ماسة إلى توسعة، بسبب الاكتظاظ الحاصل على مرافق المحكمة، والزيادة السنوية في عدد القضايا الواردة إلى المحكمة.	بحاجة إلى توسعة طارئة بمساحة 2,500 م2.
5	محكمة صلح وبداية بيت لحم	المبنى ملك لمجلس القضاء الأعلى، وهو مبنى قديم جدًا، بحاجة إلى ترميم وتأهيل، من أجل إتاحة المجال لإنشاء طوابق إضافية تسهم في حل مشكلة الاكتظاظ وملاءمة مرافق المحكمة بشكل عام لتقديم الخدمات في المحكمة، بالإضافة إلى توفير الأمن والسلامة العامة للمستخدمين والجمهور.	بحاجة ماسة إلى تأهيل وتوسعة مبنى المحكمة الحالي.
6	محكمة صلح طوباس	المبنى الحالي مستأجر ولا يلبي الاحتياجات الضرورية من ناحية المرافق والمساحات والتصميم، ويشكل عبئًا على جميع الأطراف العاملين في المحكمة.	بحاجة إلى إنشاء مبنى للمحكمة.ثمّة قطعة أرض يملكها مجلس القضاء الأعلى مخصصة لهذا الغرض. وحاليًا يتم العمل على نقل المحكمة إلى مبنى مستأجر إلى حين انشاء مبنى يلبي احتياجات المحكمة.
7	محكمة صلح حلحول	المبنى الحالي مستأجر ولا يلبي الاحتياجات الضرورية من ناحية المرافق والمساحات والتصميم، وهو عبء على جميع الأطراف العاملين في المحكمة.	بحاجة طارئة إلى إنشاء مبنى، ويجري العمل حاليًا على استئجار مساحات تضاف إلى المبنى القائم، من أجل التخفيف من الاكتظاظ في مرافق المحكمة إلى حين إنجاز المبنى المطلوب وبالمواصفات التي تلبي احتياجات المحكمة.
8	محكمة صلح وبداية طولكرم	مبنى نموذجي تم إنشاؤه بمنحة من قبل حكومة كندا، بدأ تشغيله عام 2016.	
9	محكمة صلح وبداية جنين	مبنى نموذجي تم توسعته وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مبانٍ للمحاكم.	
10	محكمة صلح وبداية قلقيلية	مبنى نموذجي تم إنشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مبانٍ للمحاكم.	

11	محكمة صلح سلفيت	مبنى نموذجي تم إنشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مبانٍ للمحاكم.	
12	محكمة صلح دورا	مبنى نموذجي تم إنشاؤه وتأثيثه من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن منحة مخصصة لإنشاء مبانٍ للمحاكم.	
13	مجمع محاكم الخليل	مبنى مستأجر حاليًا، بمساحات مقبولة، إلى حين استلام المبنى الجديد الذي يجري العمل على إنجاز كافة مراحله من بناء وتشطيب وتأثيث، حيث بلغت مساحة المبنى الجديد الإجمالية 15,000 متر مربع، بتكلفة 32 مليون دولار كندي تقريبًا، ومن المتوقع الانتقال إليه وتشغيله بداية العام المقبل 2022.	
14	محكمة صلح وبداية اريحا	المبنى ملك لمجلس القضاء الأعلى، ويلبي حاجة المحكمة بالحد الأدنى، ويوجد به تشققات بسبب طبيعة التربة الرملية في أريحا، وتم عمل فحص للمبنى من الناحية المعمارية.	المبنى بحاجة إلى إعادة تأهيل بسبب التشققات التي ظهرت به ومعالجتها.
15	محكمة صلح يطا	مبنى مستأجر يلبي حاجة المحكمة من ناحية المساحة وسيتم عمل دراسات بخصوص الحاجة إلى انشاء مبنى مخصص للمحكمة في المستقبل.	

3 شركاؤنا الدوليون والمانحون

سادسًا: التعاون الدولي

لقد شدد مجلس القضاء الأعلى خلال العام 2021، على زيادة مشاركة القضاة في الفعاليات والنشاطات الخارجية، سواء مع الدول العربية أو الدول الأجنبية، والهدف من ذلك الاطلاع واكتساب الخبرات لرفع قدراتهم وزيادة المعرفة لديهم، والاطلاع على تجارب هذه الدول من حيث التطور، والوقوف على تجاربهم وما حققوه من نجاحات أو إخفاقات، هذا بالإضافة إلى تبادل الخبرات في المجالات المستحدثة في الشأن القضائي.

أولا: جاءت مشاركة القضاة الخارجية خلال بداية العام 2021 على النحو الآتي:

1- شارك وفد من مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني مشكل من قضاة محاكم الاستئناف والأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى بلقاءات في الأردن، لحضور اجتماعات وتدريبات في القيادة، في المعهد القضائي الأردني.

2- شارك وفد من مجلس القضاء الأعلى، يتألف من قضاة محكمة البداية في الأردن، وذلك في اجتماع رفيع المستوى لشبكة النزاهة القضائية العالمية، الورشة الإقليمية لتبادل التجارب و الممارسات الفضلى في مكافحة الكراهية على الإنترنت.

ثانيًا: استمرت خلال العام2021 الإصابات بالكورونا، واستمر عمل القضاء في حالة الوباء وجائحة الكورونا؛ الأمر الذي حال دون تنفيذ الخطط التي من شأنها تعزيز التعاون القضائي الدولي، لأن العالم -ومع انتشار هذه الجائحة- أغلق الحدود والمطارات، وأخذت المحاكم تعمل بدوام جزئي، وبدأنا بالعمل وفق البرتوكول الصحي المقرر من قبل الحكومة؛ مما حال دون التعاون الدولي الذي توقف نتيجة لتلك الجائحة العالمية طيلة بقية العام، إلا أننا تمكنا من عقد ورشة لتدريب القضاة عن بُعد «إلكترونيا» على النحو الآتي:

1- خلال العام2021 شارك قضاة الصلح و البداية والاستئناف في ورشة تدريبية حول موضوع التحكيم.

2- خلال العام 2021 تم التعاون من خلال برنامج «سواسية 2 المشترك» ودعوة قاضي التفتيش الأول الأردني والخبير الفرنسي حيث تم عقد دورة للسادة قضاة التفتيش القضائي وجاهيا في فلسطين.

ولقد تمحور هذا التدريب حول آليات عمل التفتيش القضائي، اللائحة المشتركة مع النيابة العامة، وأعمال التفتيش القضائي الدورية والزيارات، وكان أحد أهم مخرجات هذه الورشة إصدار دليل التفتيش القضائي.

القسم الثاني:

أولاً: الكادر الاداري

بلغ عدد الموظفين الإداريين للعام 2021 في الضفة الغربية (1117) موظفًا إداريًّا، موزعين على إدارات مجلس القضاء الأعلى والمحاكم النظامية، بما فيهم (191) موظفًا جديدًا تم تعيينهم في العام ذاته.

جدول رقم (1) أعداد الموظفين الإداريين لعام 2021 حسب النوع الاجتماعي

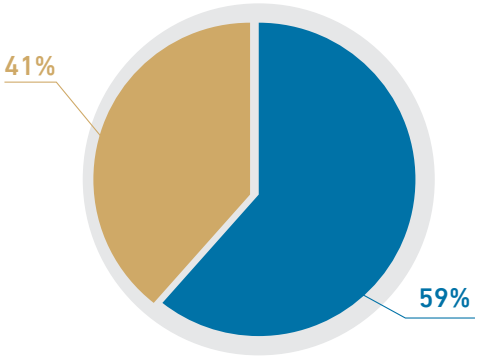

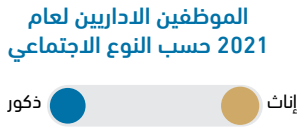

ذكور	إناث
660	457

جدول رقم (2) أعداد الموظفين الإداريين لعام 2021 حسب الفئات الوظيفية

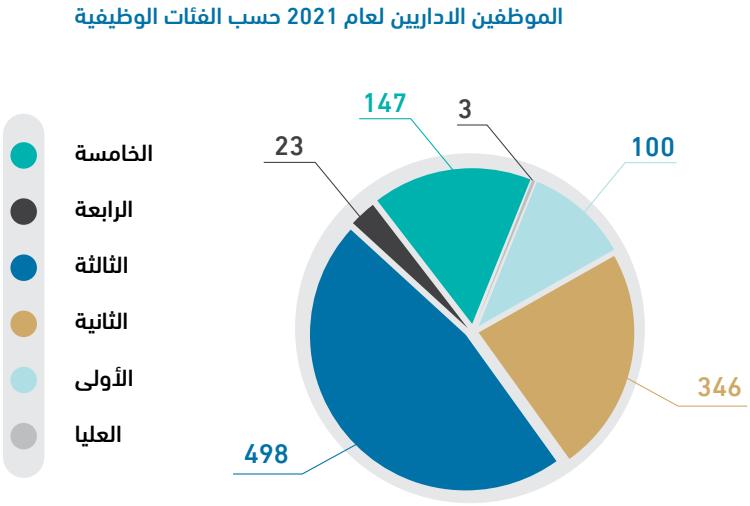

الفئة	العدد
العليا	3
الأولى	100
الثانية	346
الثالثة	498
الرابعة	23
الخامسة	147
المجموع	1117

جدول رقم (3) أعداد الموظفين الإداريين لعام 2021 حسب سبب انتهاء الخدمة

السبب	العدد
تقاعد	11
وفاة	2
استقالة	18
انفكاك	11
فصل من الخدمة	1
إنهاء عقد	5
المجموع	48

ثانيًا: الإيرادات والنفقات

البيانات المالية

1. الإيرادات

في العام 2021 بلغت إيرادات مجلس القضاء الأعلى 55 مليون شيكل، مع العلم أنه في النصف الأول من العام 2021 لم يكن انتظام في الدوام في المحاكم النظامية؛ وذلك لتداعيات جائحة كورونا، وكذلك لتعطيل العمل أحيانًا من جانب نقابة المحامين.

وفيما يأتي جدول توضيحي بإيرادات المحاكم لجميع العملات للعام 2021، وهي كالآتي:

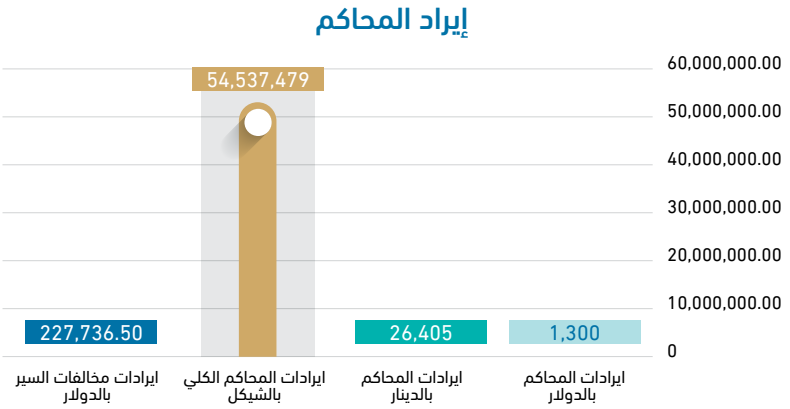

بيان الإيراد/ العملة	المجموع
إيرادات المحاكم/ مخالفات السير، بالشيكل	227,736.50
إيرادات المحاكم الكلي، بالشيكل	54,537,479
إيرادات المحاكم، بالدينار	26,405
إيرادات المحاكم، بالدولار	1,300

2. النفقات

موازنة السلطة القضائية ضئيلة مقارنة بحجم عملها، ففي العام 2021 بلغ إجمالي نفقات مجلس القضاء الأعلى حوالي 105 ملايين شيكل فقط، حيث كانت النسبة الكبرى من الإنفاق على القضاء مخصصة للرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية.

وخلال السنوات الماضية، أدى الإنفاق المتواضع على السلطة القضائية إلى صعوبة في سداد مستحقات الموردين، وضعف شديد في الإمكانات اللوجستية المتاحة للسلطة القضائية، خصوصًا مع تراجع دور المانحين في فلسطين.

وفيما يلي جدول يوضح كيفية توزيع النفقات في مجلس القضاء الأعلى ونسبها للعام 2021:

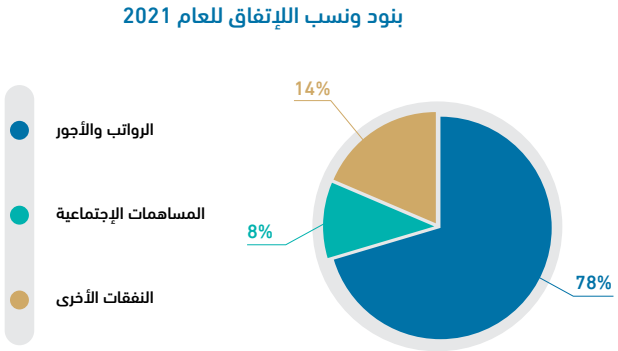

بيان الإنفاق	المجموع بالشيكل	نسبة الإنفاق
الرواتب والأجور	82,291,811.02	78%
المساهمات الاجتماعية	8,578,240.82	8%
النفقات الأخرى	15,620,769,993.57	14%
المجموع الكلي	105,271,645.53	100%

الرسم أدناه يوضح نسب وبنود الإنفاق للعام 2021، وهي كالآتي:

3.الأمانات

فيما يلي جداول توضيحية لأرصدة حسابات الأمانات في المحاكم والفوائد عليها للعام 2021:

-1 أرصدة الأمانات الجارية بتاريخ 31/12/2021:

العملة	شيكل	دينار	دولار
الرصيد	12,538,143.40	10,113,978.105	1,271,421.17

أرصدة الامانات الجارية لعام 2021

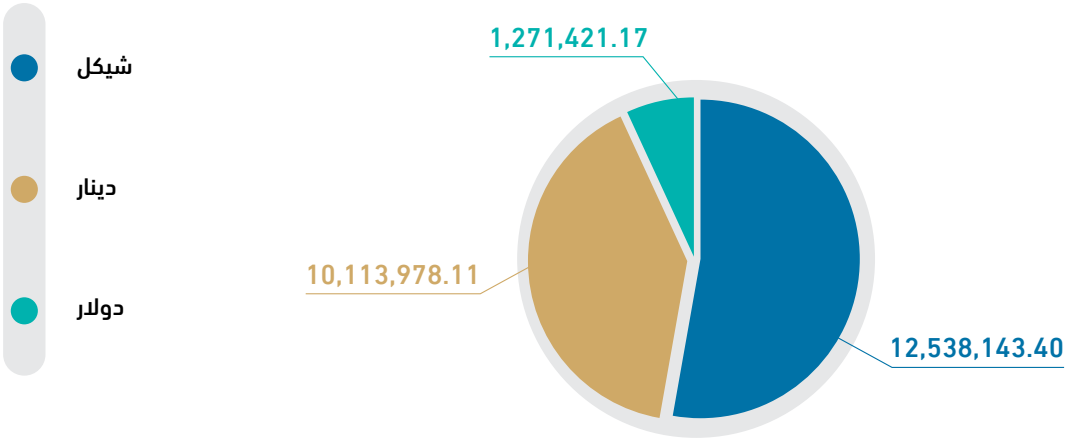

ثالثًا: المعيقات والتطلعات المستقبلية

المعيقات :

1. عدم كفاية موازنة مجلس القضاء الأعلى لدعم تطوير الجهاز القضائي وتحسين الخدمات المقدمة.

2. عدم ملاءمة 11 مبنى محكمة لتوفير بيئة تقاضي جيدة (ولا سيّما مجمع محاكم رام الله) فوضع المبنى سيئ ولا يلبي حاجات المواطنين على اختلاف فئاتهم والعاملين في القضاء والنيابة والمحامين، والأهم من ذلك أنه يشكل خطورة عالية من حيث الأمن والسلامة العامة.

3. صعوبة جلب تمويل من مانحين في ظل عزوف معظم المانحين عن التوجه إلى دعم البنية التحتية بشكل عام.

4. نقص الكفاءات البشرية في المحاكم وتحديدًا فئة الكتبة والإداريين والفنيين.

5. صعوبة إجراء التبليغات المتعلقة بالأوراق القضائية؛ نظرًا لعدم توفير العدد الكافي من وسائل التنقل للمحضرين.

6. الحاجة الماسة للمضي قدمًا لإجراء مراجعة تشريعة للعديد من التشريعات الإجرائية.

7. نقص عدد القضاة.

8. واجهت عملية التقاضي في العام 2021 تباطؤًا حادًّا؛ بسبب سلسلة الإضرابات المستمرة التي قررتها نقابة المحامين، وقد أدى هذا الأمر إلى عزوف المحامين بشكل شبه كلي عن حضور جلسات الدعاوى المدنية و الجزائية المقرر نظرها في الفترة التي صادفت إضراب المحامين، الأمر الذي أدى إلى تأجيلها بشكل متكرر ، و تضييع فرصة تقدم إجراءاتها، واضطرّت المحاكم إلى إعادة اصدار قرارات إجرائية إضافية بصورة متكررة، على الرغم من إصدارها من السابق، وتراكمت أوراق التبليغ وزاد العبء المتصل بها. و بالمحصلة زاد العمر الزمني للعديد من الدعاوى، خصوصًا الدعاوى الجزائية التي يوجد موقوفون على ذمتها، و الدعاوي المدنية المنظورة بالمحاكم الأعلى درجة.

التطلعات المستقبلية:

1. الارتقاء بالأوضاع المعيشية للقضاة، وزيادة رواتبهم، وتحسين أوضاعهم، وإقرار نظام صحي يليق بهم.

2. تطوير برنامج الدبلوم القضائي وتفعيله، وتطوير نظام لخريجي برنامج الدبلوم .

3. زيادة عدد القضاة؛ بالنظر للزيادة المضطردة في القضايا الواردة على المحاكم باختلاف درجاتها.

4. تحقيق الاستقلال المالي والإداري من خلال اعتماد موازنة خاصه لمجلس القضاء الأعلى، وتطوير نظام إداري ومالي خاص بمجلس القضاء الأعلى.

5. الحاجة لتقنين خدمات المساعدة القانونية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل التمثيل القانوني وتنظيم تقديمها؛ لأهميتها في توفير الوصول إلى العدالة، من خلال ضمان المساواة أمام القانون، والحق في الاستشارة، والحق في الحصول على محاكمة عادلة.

6. تطوير المجمعات ومباني المحاكم ومواءمتها لتراعي احتياجات كافة الفئات والعاميلن، ولتحافظ على هيبة القضاء، والبدء بإنشاء مبنى قصر العدل في محافظة رام الله، وهو الأولوية القصوى لدى مجلس القضاء الأعلى.

7. تحسين ثقة المواطنين بالقضاء، من خلال تفعيل الدائرة الإعلامية، وتعزيز نظام الشكاوى، وتطوير قنوات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

8. زيادة كفاءة عملية التقاضي للوصول إلى العدالة الناجزة، وتسهيل وصول المواطنين للقضاء.

9. زيادة الاعتمادات المالية للموظفين الجدد

10. تعيين قضاة متدرجين وفقًا للنظام الصادر بهذا الخصوص.

11. مراجعة التشريعات المعززة لاستقلال القضاء وتطويرها.

12. مأسسة المعهد القضائي، والارتقاء بمستوى التعليم القانوني والممارسة العملية للقانون، وتكوير برنامج التدريب الإلكتروني.

12. الاستمرار في تطوير البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والتطبيقات الذكية الخاصة بعمل المحاكم، وتطوير الدفع والتسجيل الإلكتروني في الأمانات بعد اعتمادها من قبل الحكومة، لتسهيل وصول المواطنين للقضاء.

13. تفعيل المكتب الفني وتعزيز دوره.

14. تعزيز الدور الرقابي على السجون ومراكز التوقيف.

15. العمل على استحداث إدارة قضائية تسمى «إدارة الوساطة»، في مقار محاكم البداية كافة، إنفاذًا للقرار بقانون رقم 32 لسنة 2021، بشأن الوساطة لتسوية النزاعات المدنية.

16. إعداد دراسة ومقترحات لتعديل التشريعات الجنائية، لتشمل النص على العقوبات البديلة، بما في ذلك العمل للمنفعة العامة، وإعمالها بشكل فعال.

17. إعداد مقترح مشروع قانون نقل القضاة من المسمى الوظيفي إلى الدرجات القضائية.

18. إصدار نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية؛ إنفاذًا للمادة 27 من القرار بقانون رقم 40 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون السلطة القضائية.

19. تعزيز العلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة الرسمية والدولية.

الملاحـــق

محكمة العدل العليا											
المحكمة	السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المفصول من العام 2020	المدور من العام 2020	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
المحكمة العليا /محكمة النقض بصفتها الإدارية	دعاوى إدارية	301	219	520	234	286	334	620	271	349	81.1%	43.7%

المحكمة العليا											
المحكمة	السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المفصول من العام 2020	المدور من العام 2020	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة النقض	طعون حقوقية	4872	1262	6134	1895	4239	1096	5335	2271	3064	207.2%	42.6%
	طعون جزائية	219	450	669	547	117	576	693	518	175	89.9%	74.7%
	طلبات جزائية	26	61	87	77	10	105	115	78	37	74.3%	67.8%
	طلبات حقوقية	52	302	354	309	45	233	278	227	51	97.4%	81.7%
	المجموع	5169	2075	7244	2828	4411	2010	6421	3094	3327	153.9%	48.2%

محاكم الاستئناف											
المحكمة	السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المفصول من العام 2020	المدور من العام 2020	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة استئناف القدس	استئناف حقوق	537	936	1473	755	718	1638	2356	1712	644	104.5%	72.7%
	استئناف جنايات	115	386	501	268	233	413	646	457	189	110.7%	70.7%
	المجموع	652	1322	1974	1023	951	2051	3002	2169	833	105.8%	72.3%
محكمة استئناف الخليل	استئناف حقوق	0	0	0	0	0	1875	1875	1031	844	55.0%	55.0%
	استئناف جنايات	0	0	0	0	0	440	440	327	113	74.3%	74.3%
	المجموع	0	0	0	0	0	2315	2315	1358	957	58.7%	58.7%
محكمة استئناف نابلس	استئناف حقوق	0	0	0	0	0	2259	2259	1002	1257	44.4%	44.4%
	استئناف جنايات	0	0	0	0	0	621	621	347	274	55.9%	55.9%
	المجموع	0	0	0	0	0	2880	2880	1349	1531	46.8%	46.8%
المجموع الكلي		652	1322	1974	1023	951	7246	8197	4876	3321	67.3%	59.5%

محاكم البداية												
المحكمة		السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المفصول من العام 2020	المدور من العام 2020	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة بداية اريحا	البداية الدرجة الأولى	حقوق	191	112	303	72	230	158	388	107	281	67.7%	27.6%
		جنايات	226	45	271	51	220	152	372	106	266	69.7%	28.5%
		المجموع	417	157	574	123	450	310	760	213	547	68.7%	28.0%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	65	67	132	81	51	68	119	76	43	111.8%	63.9%
		استئناف جنح	39	99	138	97	41	83	124	96	28	115.7%	77.4%
		استئناف تنفيذ	0	0	0	0	0	52	52	52	0	100.0%	100.0%
		المجموع	104	166	270	178	92	203	295	224	71	110.3%	75.9%
	المجموع الكلي		521	323	844	301	542	513	1055	437	618	85.2%	41.4%

محكمة بداية الخليل	البداية الدرجة الأولى	حقوق	2813	1027	3840	676	3165	1332	4497	1041	3456	78.2%	23.1%
		جنايات	767	156	923	139	784	210	994	228	766	108.6%	22.9%
		المجموع	3580	1183	4763	815	3949	1542	5491	1269	4222	82.3%	23.1%
	البداية بصقتها الاستئنافية	استئناف حقوق	445	429	874	289	585	561	1146	577	569	102.9%	50.3%
		استئناف جنح	355	602	957	354	603	945	1548	1128	420	119.4%	72.9%
		استئناف تنفيذ	1	0	1	0	2	1190	1192	1138	54	95.6%	95.5%
		المجموع	801	1031	1832	643	1190	2696	3886	2843	1043	105.5%	73.2%
	المجموع الكلي		4381	2214	6595	1458	5139	4238	9377	4112	5265	97.0%	43.9%
محكمة بداية بيت لحم	البداية الدرجة الأولى	حقوق	1276	415	1691	289	1402	516	1918	417	1501	80.8%	21.7%
		جنايات	282	56	338	41	298	128	426	118	308	92.2%	27.7%
		المجموع	1558	471	2029	330	1700	644	2344	535	1809	83.1%	22.8%
	البداية بصقتها الاستئنافية	استئناف حقوق	124	153	277	87	190	203	393	199	194	98.0%	50.6%
		استئناف جنح	118	192	310	188	122	258	380	285	95	110.5%	75.0%
		استئناف تنفيذ	0	0	0	0	0	390	390	376	14	96.4%	96.4%
		المجموع	242	345	587	275	312	851	1163	860	303	101.1%	73.9%
	المجموع الكلي		1800	816	2616	605	2012	1495	3507	1395	2112	93.3%	39.8%

محكمة بداية جنين	البداية الدرجة الأولى	حقوق	1234	688	1922	518	1404	933	2337	894	1443	95.8%	38.3%
		جنايات	166	104	270	46	224	92	316	69	247	75.0%	21.8%
		المجموع	1400	792	2192	564	1628	1025	2653	963	1690	94.0%	36.3%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	78	218	296	209	87	264	351	200	151	75.8%	57.0%
		استئناف جنح	174	254	428	270	158	362	520	367	153	101.4%	70.6%
		استئناف تنفيذ	0	0	0	0	0	468	468	383	85	81.8%	81.8%
		المجموع	252	472	724	479	245	1094	1339	950	389	86.8%	70.9%
	المجموع الكلي		1652	1264	2916	1043	1873	2119	3992	1913	2079	90.3%	47.9%
محكمة بداية رام الله	البداية الدرجة الأولى	حقوق	3919	1446	5365	771	4595	1960	6555	1514	5041	77.2%	23.1%
		جنايات	1023	256	1279	92	1185	346	1531	233	1298	67.3%	15.2%
		المجموع	4942	1702	6644	863	5780	2306	8086	1747	6339	75.8%	21.6%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	338	292	630	268	362	588	950	521	429	88.6%	54.8%
		استئناف جنح	422	389	811	474	338	657	995	584	411	88.9%	58.7%
		استئناف تنفيذ	0	0	0	0	0	1307	1307	1295	12	99.1%	99.1%
		المجموع	760	681	1441	742	700	2552	3252	2400	852	94.0%	73.8%
	جرائم الفساد	جنايات	36	38	74	12	62	36	98	23	75	63.9%	23.5%
	المجموع الكلي		5738	2421	8159	1617	6542	4894	11436	4170	7266	85.2%	36.5%

محكمة بداية طولكرم	البداية الدرجة الأولى	حقوق	655	380	1035	302	733	507	1240	354	886	69.8%	28.5%
		جنايات	197	85	282	76	205	77	282	52	230	67.5%	18.4%
		المجموع	852	465	1317	378	938	584	1522	406	1116	69.5%	26.7%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	118	189	307	221	86	196	282	220	62	112.2%	78.0%
		استئناف جنح	40	182	222	166	55	334	389	308	81	92.2%	79.2%
		استئناف تنفيذ	0	0	0	0	0	345	345	342	3	99.1%	99.1%
		المجموع	158	371	529	387	141	875	1016	870	146	99.4%	85.6%
	المجموع الكلي		1010	836	1846	765	1079	1459	2538	1276	1262	87.5%	50.3%
محكمة بداية قلقيلية	البداية الدرجة الأولى	حقوق	344	173	517	105	412	268	680	185	495	69.0%	27.2%
		جنايات	166	69	235	53	182	59	241	47	194	79.7%	19.5%
		المجموع	510	242	752	158	594	327	921	232	689	70.9%	25.2%
	البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	48	111	159	82	77	79	156	115	41	145.6%	73.7%
		استئناف جنح	53	163	216	167	49	127	176	156	20	122.8%	88.6%
		استئناف تنفيذ	0	0	0	0	0	154	154	153	1	99.4%	99.4%
		المجموع	101	274	375	249	126	360	486	424	62	117.8%	87.2%
	المجموع الكلي		611	516	1127	407	720	687	1407	656	751	95.5%	46.6%

25.3%	71.5%	3536	1200	4736	1678	3058	767	3825	1133	2692	حقوق	البداية الدرجة الأولى	محكمة بداية نابلس
17.4%	70.0%	907	191	1098	273	825	255	1080	275	805	جنايات		
23.8%	71.3%	4443	1391	5834	1951	3883	1022	4905	1408	3497	المجموع		
47.2%	81.0%	519	464	983	573	410	439	849	515	334	استئناف حقوق	البداية بصفتها الاستئنافية	
71.9%	95.2%	360	922	1282	968	314	529	843	583	260	استئناف جنح		
91.7%	91.7%	103	1137	1240	1240	0	0	0	0	0	استئناف تنفيذ		
72.0%	90.7%	982	2523	3505	2781	724	968	1692	1098	594	المجموع		
41.9%	82.7%	5425	3914	9339	4732	4607	1990	6597	2506	4091	المجموع الكلي		

المجموع الكلي لمحاكم البداية												
	السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المفصول من العام 2020	المدور من العام 2020	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
البداية الدرجة الأولى	حقوق	13124	4220	18498	3500	14999	7352	22351	5712	16639	77.7%	25.6%
	جنايات	3668	1084	4752	765	3985	1373	5358	1067	4291	77.7%	19.9%
	المجموع	16792	5304	23250	4265	18984	8725	27709	6779	20930	77.7%	24.5%
البداية بصفتها الاستئنافية	استئناف حقوق	1550	1974	3524	1676	1848	2532	4380	2372	2008	93.7%	54.2%
	استئناف جنح	1461	2464	2245	2245	1680	3734	5414	3846	1568	97.1%	71.0%
	استئناف تنفيذ	1	0	1	0	2	5146	5148	4876	272	94.8%	94.7%
	المجموع	3012	4438	5770	3921	3530	11412	14942	11094	3848	97.2%	74.2%
المجموع الكلي		19804	9742	29020	8186	22514	20137	42651	17873	24778	88.8%	41.9%

محاكم الصلح												
المحكمة	السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المدور من العام 2020	الوارد	المفصول من العام 2020	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة صلح أريحا	حقوق	494	316	810	589	420	221	1009	304	705	72.4%	30.1%
	جنح	821	1094	1915	1220	1563	692	2783	1164	1619	74.5%	41.8%
	المجموع	1315	1410	2725	1809	1983	913	3792	1468	2324	74.0%	38.7%
محكمة صلح الخليل	حقوق	1772	1532	3304	2233	2162	1069	4395	1963	2432	90.8%	44.7%
	جنح	2566	3300	5866	2734	4486	3132	7220	4584	2636	102.2%	63.5%
	المجموع	4338	4832	9170	4967	6648	4201	11615	6547	5068	98.5%	56.4%
محكمة صلح بيت لحم	حقوق	1306	713	2019	1411	1163	608	2574	941	1633	80.9%	36.6%
	جنح	2830	2790	5620	3108	4582	2512	7690	4196	3494	91.6%	54.6%
	المجموع	4136	3503	7639	4519	5745	3120	10264	5137	5127	89.4%	50.0%
محكمة صلح جنين	حقوق	2454	1559	4013	2793	2055	1220	4848	1968	2880	95.8%	40.6%
	جنح	1028	3104	4132	1719	3754	2412	5473	3488	1985	92.9%	63.7%
	المجموع	3482	4663	8145	4512	5809	3632	10321	5456	4865	93.9%	52.9%
محكمة صلح طولكرم	حقوق	442	461	903	507	818	396	1325	694	631	84.8%	52.4%
	جنح	801	1161	1962	847	1888	1115	2735	1694	1041	89.7%	61.9%
	المجموع	1243	1622	2865	1354	2706	1511	4060	2388	1672	88.2%	58.8%
محكمة صلح دورا	حقوق	1106	666	1772	851	1171	921	2022	1185	837	101.2%	58.6%
	جنح	832	1218	2050	804	1739	1246	2543	1668	875	95.9%	65.6%
	المجموع	1938	1884	3822	1655	2910	2167	4565	2853	1712	98.0%	62.5%

39.1%	112.7%	5123	3287	8410	2917	5493	1604	7095	2318	4777	حقوق	محكمة صلح رام الله
38.0%	80.8%	7748	4745	12493	5869	6624	3803	10428	5243	5185	جنح	
38.4%	91.4%	12871	8032	20903	8786	12117	5407	17523	7561	9962	المجموع	
53.1%	94.7%	898	1018	1916	1075	841	717	1559	780	779	حقوق	محكمة صلح سلفيت
78.8%	108.6%	428	1587	2015	1461	554	1114	1668	1145	523	جنح	
66.3%	102.7%	1326	2605	3931	2536	1395	1831	3227	1925	1302	المجموع	
47.8%	95.9%	540	495	1035	516	519	372	891	468	423	حقوق	محكمة صلح طوباس
73.1%	96.9%	405	1102	1507	1137	370	807	1177	893	284	جنح	
62.8%	96.6%	945	1597	2542	1653	889	1179	2068	1361	707	المجموع	
43.3%	90.1%	1627	1240	2867	1377	1490	971	2461	1078	1383	حقوق	محكمة صلح طولكرم
65.3%	94.1%	1583	2978	4561	3164	1397	2060	3457	2410	1047	جنح	
56.8%	92.9%	3210	4218	7428	4541	2887	3031	5918	3488	2430	المجموع	
40.8%	76.8%	1306	900	2206	1172	1034	781	1814	877	937	حقوق	محكمة صلح قلقيلية
60.7%	90.4%	1183	1828	3011	2022	989	1452	2441	1804	637	جنح	
52.3%	85.4%	2489	2728	5217	3194	2023	2233	4255	2681	1574	المجموع	
36.3%	91.5%	4025	2293	6318	2507	3811	1520	5332	1982	3350	حقوق	محكمة صلح نابلس
47.8%	89.9%	5494	5034	10528	5597	4931	3377	8307	3983	4324	جنح	
43.5%	90.4%	9519	7327	16846	8104	8742	4897	13639	5965	7674	المجموع	

محكمة صلح يطا	حقوق	257	284	541	181	360	476	836	532	304	111.8%	63.6%
	جنح	376	692	1068	543	525	938	1463	844	619	90.0%	57.7%
	المجموع	633	976	1609	724	885	1414	2299	1376	923	97.3%	59.9%

المجموع الكلي لمحاكم الصلح											
السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المفصول من العام 2020	المدور من العام 2020	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
حقوق	19480	13034	32514	10581	21932	17829	39761	16820	22941	94.3%	42.3%
جنح	21254	28837	50091	24265	25822	38200	64022	34912	29110	91.4%	54.5%
المجموع	40734	41871	82605	34846	47754	56029	103783	51732	52051	92.3%	49.8%

محاكم الاحداث-البداية												
المحكمة	السجل	المدور من العام من العام 2019	الوارد من العام 2020	المجموع	المفصول من العام 2020	المدور من العام 2020	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة أحداث - رام الله	الاحداث	146	128	274	82	192	121	313	248	65	205.0%	79.2%
محكمة أحداث - جنين	الاحداث	41	97	138	61	77	63	140	121	19	192.1%	86.4%
محكمة أحداث - نابلس	الاحداث	366	156	522	267	255	199	454	358	96	179.9%	78.9%
محكمة أحداث - طولكرم	الاحداث	46	42	88	45	43	50	93	74	19	148.0%	79.6%
محكمة أحداث - قلقيلية	الاحداث	21	60	81	25	56	52	108	86	22	165.4%	79.6%
محكمة أحداث - الخليل	الاحداث	1	17	18	18	0	125	125	28	97	22.4%	22.4%
محكمة أحداث - بيت لحم	الاحداث	59	10	69	10	59	18	77	50	27	277.8%	64.9%
محكمة أحداث - أريحا	الاحداث	42	37	79	50	27	34	61	43	18	126.5%	70.5%
المجموع		722	547	1269	558	709	662	1371	1008	363	152.3%	73.5%

محاكم الأحداث-الصلح												
المحكمة	السجل	المدور من العام من العام ٢٠١٩	الوارد من العام ٢٠٢٠	المجموع	المفصول من العام ٢٠٢٠	المدور من العام ٢٠٢٠	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة أحداث - رام الله	الأحداث	0	0	0	0	0	161	161	23	138	14.3%	14.3%
محكمة أحداث - جنين	الأحداث	0	0	0	0	0	76	76	7	69	9.2%	9.2%
محكمة أحداث - نابلس	الأحداث	0	0	0	0	0	121	121	8	113	6.6%	6.6%
محكمة أحداث - طولكرم	الأحداث	0	0	0	0	0	47	47	4	43	8.5%	8.5%
محكمة أحداث - قلقيلية	الأحداث	0	0	0	0	0	67	67	8	59	11.9%	11.9%
محكمة أحداث - الخليل	الأحداث	0	0	0	0	0	33	33	1	32	3.0%	3.0%
محكمة أحداث - بيت لحم	الأحداث	0	0	0	0	0	32	32	2	30	6.3%	6.3%
محكمة أحداث - أريحا	الأحداث	0	0	0	0	0	10	10	4	6	40.0%	40.0%
محكمة أحداث - طوباس	الأحداث	20	29	49	19	30	45	75	53	22	117.8%	70.7%
محكمة أحداث - سلفيت	الأحداث	44	29	73	26	47	45	92	58	34	128.9%	63.0%
محكمة أحداث - حلحول	الأحداث	0	9	9	9	0	22	22	5	17	22.7%	22.7%
محكمة أحداث - دورا	الأحداث	0	0	0	0	0	10	10	0	10	0.0%	0.0%
المجموع		64	67	131	54	77	669	746	173	573	25.9%	23.2%

محاكم التسوية												
المحكمة	السجل	المدور من العام من العام ٢٠١٩	الوارد من العام ٢٠٢٠	المجموع	المفصول من العام ٢٠٢٠	المدور من العام ٢٠٢٠	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
محكمة تسوية دورا	تسوية	2316	1157	3473	223	3252	583	3835	747	3088	128.1%	19.5%
محكمة تسوية حلحول	تسوية	1467	2088	3555	96	3459	1631	5090	958	4132	58.7%	18.8%
محكمة تسوية رام الله والبيرة	تسوية	36	2	38	4	34	2	36	2	34	100.0%	5.6%
محكمة تسوية بيت لحم	تسوية	2151	927	3078	206	2872	1474	4346	546	3800	37.0%	12.6%
محكمة تسوية نابلس	تسوية	1599	882	2481	278	2196	1078	3274	464	2810	43.0%	14.2%
محكمة تسوية سلفيت	تسوية	1425	755	2180	148	2026	498	2524	337	2187	67.7%	13.4%
محكمة تسوية جنين	تسوية	1028	274	1302	72	1222	239	1461	257	1204	107.5%	17.6%
محكمة تسوية طولكرم و قلقيلية	تسوية	840	683	1523	156	1356	710	2066	307	1759	43.2%	14.9%
محكمة تسوية طوباس	تسوية	0	19	19	0	19	72	91	16	75	22.2%	17.6%
المجموع		10862	6787	17649	1183	16436	6287	22723	3634	19089	57.8%	16.0%

المجموع الكلي لمحاكم النقض والاستئناف والبداية والصلح											
المحكمة	المدور من العام من العام ٢٠١٩	الوارد من العام ٢٠٢٠	المجموع	المفصول من العام ٢٠٢٠	المدور من العام ٢٠٢٠	الوارد	المجموع	المفصول	المدور الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد والمدور
المحكمة العليا /محكمة النقض بصفتها الإدارية	301	219	520	234	286	334	620	271	349	81.1%	43.7%
محكمة النقض	5169	2075	7244	2828	3327	2010	5337	3094	2243	153.9%	58.0%
محاكم الاستئناف	652	1322	1974	1023	3321	7246	11518	4876	6642	59.5%	42.3%
محاكم البداية	19804	9742	29546	8186	24778	20137	44915	17873	27042	88.8%	39.8%
محاكم الصلح	40734	41871	82605	34846	103783	56029	159812	51732	108080	92.3%	32.4%
محاكم الأحداث	786	614	1400	612	1371	1331	2702	1181	1521	88.7%	43.7%
محاكم التسوية	10862	6787	17649	1183	22723	6287	29010	3634	25376	57.8%	12.5%
المجموع		62411	140418	48678	159303	93374	253294	82390	170904	87.7%	32.5%

قضاة المحكمة العليا في الضفة الغربية		
الرقم	الاسم	
1	عيسى عبد الكريم ابراهيم ابوشرار	
2	إيمان كاظم عبد الله ناصر الدين	
3	عبد الله موسى غزلان العباسي	
4	خليل محمد رشيد الصياد	
5	عدنان عبد الكريم محمد شعيبي	
6	بسام كمال يوسف حجاوي	
7	محمد مسلم موسى مصطفى	
8	محمد شعبان محمد الحاج ياسين	
9	عماد عوني رباح مسودة	
10	عبد الكريم أحمد عبد الرحمن حنون	
11	حازم يعقوب خليل إدكيدك	
12	فواز إبراهيم نزار عطية	
13	رشا إبراهيم عبد الله حماد	
14	محمد يوسف محمد احشيش	
15	محمود شفيق محمود جاموس	
16	محمود خيري محمود الجبشة	
17	سائد وحيد كامل حمد الله	
18	عوني عبد الرحمن أحمد البربراوي	
19	بشار جمال عبد الكريم نمر	
20	كمال حسين حسن جبر	
21	مأمون عبد الجبار ذياب كلش	
22	ثائر محمد علي العمري	
23	نزار "محمد سعيد" عبد الرحيم محمود حجي	

24	رائد ذيب ناجي عساف	
25	عبد الجواد علي محمود المراعبة	
26	زاهي ناصر عيد سليم البيتاوي	
27	سعد عبد الهادي محمد السويطي	
28	بلال رشيد محمد أبو هنطش	
29	بلال إسماعيل عثمان أبو الرب	
30	أمجد نبيه عبد الفتاح لبادة	انتقل للعمل لدى المحكمة الإدارية العليا
31	كفاح عبد الرحيم سعيد شولي	انتقل للعمل لدى المحكمة الإدارية العليا
32	هدى عبد الفتاح تيم مرعي	انتقل للعمل لدى المحكمة الإدارية العليا
33	محمد أحمد محمد أبو سندس	انتقل للعمل لدى المحكمة الإدارية العليا
34	حسين أحمد محمود عبيدات	تقاعد
35	ثريا حازم محمد جودي الوزير	تقاعدت مبكرًا بناء على طلبها
36	فريد جميل محمود عقل	انتقل للعمل لدى المحكمة الدستورية العليا

قضاة محكمة الاستئناف في الضفة الغربية		
الرقم	الاسم	
1	لؤي حمزة عبد الحمارشة	
2	باسم عبد الرزاق أحمد خصيب	
3	وسام عزيز محمود بدارو	
4	رائد سامي أمين العبوه	
5	عصام خليل صالح فران	
6	عز الدين احمد عبد السلام شاهين	
7	عماد زكريا علي الشعباني	
8	فلسطين حلمي عبد ابو السعود	
9	وسام أسد عبد الرزاق السلايمة	
10	محمد عياد" فضل سالم العجلوني"	

11	شادي حسن محمد حوشية	
12	سائد صائل عاهد غانم	
13	جمال حسين حسن جبر	
14	مهند نظمي عبد الله العارضة	
15	ربا رافع زهران الطويل	
16	صالح عمر صالح جفال	
17	أحمد محمد مصطفى ولد علي	
18	منذر "محمد علي" عبد السلام دعنا	
19	أسعد تيسير "حج أسعد" دحدوح	
20	فراس رباح إسماعيل مسودي	
21	عادل " محمد لؤي" عبد اللطيف أبو صالح	
22	ياسمين حنا سليم جراد	
23	نداء طاهر حسني جرار	
24	موسى عبد العزيز محمد سياعرة	
25	زهير عاهد حسن أبو ظاهر	
26	مصلح محمد علي أبو عرام	
27	جمال عبد المجيد إبراهيم شديد	
28	مي إسماعيل محمد أبو شنب	
29	أيمن ناجح راضي عليوي	
30	فؤاد غالب فؤاد أبو بكر	
31	رائد هاشم سليمان الزيدات	
32	أمجد رسلان عرفات حمدان	
33	خالد محمد علي ياسين	
34	محمد عبد الرحمن داود داود	
35	عمار أحمد محمد فزع	
36	هالة عزت محمد منصور (شجاعية)	
37	قاسم حسني قاسم ذياب	
38	سلطان علي كامل عيسى	

39	عيسى محمد إسماعيل اجبور	
40	فطين عبد العزيز محمد سيف	
41	دلال نظام جمعة المشني	
42	عمار عبد اللطيف مصباح النمورة	انتقل للعمل لدى المحكمة الإدارية

قضاة محكمة البداية في الضفة الغربية		
الرقم	الاسم	
1	حسن محمد مصطفى دراوشة	
2	فهمي مفيد محمد العويوي	
3	بسام محمد عبد القادر زيد	
4	وسام محمد جودت سليم	
5	أحمد فريد عبد الكريم محمود حنون	
6	بشير عوض محمد سليمان "العوري"	
7	عبد المالك سلامة عبد المالك سمودي	
8	محمد عبد الرحمن محمد حنتولي	
9	شادي حسين محمود الجمل	
10	عماد عيسى احمد ثابت	
11	سائدة جمال حسين ولد علي	
12	مجدي شوقي غالب جرار	
13	محمد خليل محمد ابو رحمة	
14	أسامة حسن أحمد الدباس	
15	عبد الحميد اسماعيل محمد الرجوب	
16	أحمد محمد عبد الحجوج	
17	فراس تحسين عزات عبد الغني	
18	محمد عدنان محمود ناعسة	
19	ازدهار كامل علي سعد	
20	رأفت حسن توفيق ابو يونس	
21	رامز محمد مرشد جمهور	

22	محمود أحمد عيسى أبو عياش	
23	حسين يوسف محمد ياسين	
24	محمد محمود محمد غالي	
25	رولا عمر جبرائيل الصليبي	
26	ياسمين هشام صلاح عريقات	
27	إسلام ربحي سعيد الحسيني	
28	محمد رسول أحمد محمد مبيض	
29	عزات إبراهيم خضر عبد الله	
30	محمد جواد صبحي غانم	
31	مشتاق يوسف عبد الرحيم القاضي	
32	مها "محمد علي" يوسف عبد العال	
33	رامز عايد حسين مصلح	
34	شادي عبد الرزاق نعيم طباخي	
35	حسين نبيل صالح قنام	
36	إيمان نظام فتحي ديرية	
37	فطوم زياد علي قطامي	
38	أحمد فايق فارس ظاهر	استقال
39	رغده شوقي رباح قواسمي	
40	محمد حسين توفيق جرادات	
41	أحمد عبد الله حسن حسن	
42	رانية إبراهيم صالح سرحان	
43	ريما محمد عبد الحروب	
44	مأمون جميل أحمد مصطفى	
45	عبد الرحمن جميل محمود حسين	
46	محمود محمد محمود غياظة	
47	جهاد عبد ربه علي شراونة	
48	أيمن يونس حرب خلاف	
49	عاهد علي "محمد واصف" "خواجا طوقان"	

50	مثنى أحمد توفيق الزبيدي	
51	فضل ماهر محمد عسقلان	
52	هاني أحمد عبد السلام شاهين	
53	عبد الحميد نصر عبد الحميد أبو جابر	
54	سليمان سعيد سليمان دغلس	
55	فاطمة توفيق عمران النتشة	انتقلت للعمل لدى المحكمة الإدارية
56	إيمان محمود شفيق جاموس	
57	هيثم عصام حفظي عيسى	
58	أمجد يحيى ابراهيم شعار	
59	محمود سلطان محمود الكرم	
60	منتصر عدنان عايد رواجبة	
61	هيثم مهيل محمد غنام	
62	مجد محمد سليمان عناب	
63	علا إبراهيم توفيق شريف	
64	إسلام زياد مثقال شديد	
65	طارق حسام محمد عطية	
66	هناء موسى محمد المشني	
67	أسعد إبراهيم عبد الفتاح سعيد الشنار	
68	سلام سعيد خليل عقيل	
69	مريم أحمد محمود حليسي	
70	لينا ابراهيم عبد الحافظ اشتية	
71	إياد جلال وصفي تكروري	

قضاة محكمة الصلح في الضفة الغربية		
الرقم	الاسم	
1	أحمد فهد نمر نجاجره	
2	محمود عاطف يوسف أبو بكر	
3	عروة محمود خليل العملة	

4	دليلة عوض عبد الرحمن شوملي	
5	أسامة محمد عطا أبو علي	
6	محمد أسامة أحمد وزوز	
7	نبيل أمين محمد النتشة	
8	محمود حسين حماد خليف	
9	أسماء زامل صالح زامل	
10	نجاة محمد أحمد عمرو (بريكي)	
11	عماد ماهر إسحق النتشة	
12	أيمن مصطفى صايل غنام	
13	محمود عبد الفتاح محمد ملحم	
14	يوسف محمد صالح علقم	
15	حازم ظاهر عرسان معالي	
16	أنس ياسر محمد الأطرش	
17	غدير فوزي حسين عينبوسي	
18	أنس وسيم حافظ الحموري	
19	حسام محمد فيصل إسحق مسودة	
20	محمد جواد عزات الهشلمون	
21	سارة جواد فؤاد قطينة	
22	مؤنس غسان كامل أبو زينة	
23	عمار خضر سلمان قواسمة	
24	عميد هشام عبد الوهاب بريك	
25	حازم أحمد إبراهيم حسين	
26	نادر عبد الجواد محمد يوسف أبو عيشة	
27	معاذ حلمي حلمي الطزيز	
28	روان أسامة نعيم معلم	
29	رأفت غازي عيسى طميزة	
30	أنس جميل عبد الرحيم جدع	
31	بسام عبد الكريم محمد الرزيقات	

32	فادي عادل أمين خضر	
33	كارولين وليد إبراهيم أبو العوف	
34	أماني عبد الفتاح صادق حمدان	
35	هبة هيثم عزت شافعي	
36	عمر هشام عبد الله السقا	
37	أسعد غازي شكري قاسم	
38	خالد فؤاد فياض العرابي	
39	ربى سهيل مفلح ياسين	
40	فارس يوسف محمد مصطفى	
41	علي إبراهيم خليل ابو صالح	
42	ماجد فاروق عبد الله مليجي	
43	نذير كامل عبد الرحيم طه	
44	أحمد غسان راضي السيد	
45	لينا خميس عبد المعطي أحمد	
46	جمال عبد الناصر محمد دودين	
47	فارس محمد أحمد شهوان	
48	لبنى جريس حنا كوكالي	
49	عدي ابراهيم عبد الكريم الزيود	
50	محمد مصطفى أحمد الجبارين	
51	عاهد زهير عاهد أبو ظاهر	
52	سنابل موسى خليل شوكه	
53	ثائر نبيل حسن المشعطي	
54	نضال طلال عبد الجبار أبو قويدر	
55	آسي نعمان أحمد حمدان	
56	شادي نظمي عبد العزيز رمضان	
57	واصف وضاح واصف شاهين	
58	دعاء صابر عبد اللطيف قيوي	
59	ريماء عرسان عبد الكريم طالب	

60	مصطفى محمد مصطفى وهدان	
61	عبد الرحمن عوني حجازي نتشه	
62	نهاد فرح علي قدادحة	
63	ياسر شحادة مرزوق ضبابات	
64	أسامة حسام أسعد صلاح	
65	فريد فهد فريد كنعان	
66	حنين محمد أحمد شراونة	
67	دياب عبد الله حسين قواسمة	
68	صلاح محمد صالح شريتح	
69	عامر محمد فهمي صبري الشلالدة	
70	عيسى فهد حنا قاحوش	
71	أيمن مصطفى راضي بشارات	
72	يوسف محمد يوسف عياش	

قضاة العليا غزة	
الرقم	الاسم
1	عزام عبد الله زارع الأسطل
2	عبد الرحمن محمود عبد الرحمن أبو جندي
3	سراج جبر نعمان الخزندار

قضاة محكمة الاستئناف /غزة	
الرقم	الاسم
1	محمد يوسف عبد الله اللداوي
2	عبد الرحيم رباح حسين نصر
3	محمود نمر عبد العزيز أبو حصيرة
4	زكي محمد زكي آل رضوان
5	جمال عبد القادر سليمان أبو سليم

6	مشرف إبراهيم خالد العبادلة
7	مجدي حامد السيد الهندي

قضاة البداية غزة	
الرقم	الاسم
1	أسامة مصطفى فريح أبو مدين
2	محمد سليمان محمد الدحدوح
3	رامي إسحق حسن مهنا
4	ممدوح عليان حسن جبر
5	زياد عبد الرحمن جمعة البراوي
6	نرمين محمد محمود صبح

قضاة الصلح غزة	
الرقم	الاسم
1	محمد وصفي غانم الآغا
2	عبد الناصر حسن رباح أبو عجوة
3	عبدا لله سليم عبد الله الوزير
4	حسني غالب حسني خيال
5	أحمد خالد حسن الاشقر
6	زينب محمود خميس عثمان
7	خالد أحمد أبو عابد
8	سامي محمد سالم السرساوي
9	سمر خضر صالح الخضري
10	همام نافذ رباح سكيك
11	هشام ياسين أحمد عبد اللطيف
12	خالد شاكر أحمد عايش
13	نافذ انيس سلامة الدحدوح